إشتراكيتنا الديمقراطية

ايديولوجية ثورة مايو ١٩٧١

الدكتور صوفى حسن أبوطالب

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعى
١٩٧٨

إشتراكيتنا الديمقراطية

ايديولوجية ثورة مايو ١٩٧١

الدكتور صوفي حسن أبوطالب

مطبعة جامعة القاهرة
والكتاب الجامعي
١٩٧٨

تقــديم

يشرفني ويسعدني أن أقدم بعض صفحات من رحلة نضــال الشعب المصرى ، من أجل الانسان المصرى . سجلت فيه الجامعة فكرها وتصورها فى بناء المجتمع الجديد ، مجتمع الاشتراكية الديمقراطية ، مجتمع الحب والعائلة الواحدة بعيدا عن الحقد والكراهية .

عاشت مصر عمرها الطويل ورجال العلم فيها يفكرون ، ورجال الحكم يخططون وينفذون . والجامعة ــ ادراكا منها لمسئوليتها فى خدمة المجتمع ووفاء بدينها نحوه ــ تقدم هذه المساهمة المتواضعة الى **شعب مصر وزعيم مصر وقائد ثورة مايو الرئيس محمد أنور السادات** ، علّها تكون مفيدة فى توضيح معالم طريقنا نحو بناء مجتمع الحرية والعدل الاجتماعى .

ان مصر عظيمة خالدة ، وهى منذ كانت ، بلد خير وسلام ، بلد علم وإيمان ، وستبقى مصر تملأ سمع الدنيا وبصرها ما بقى على الارض انسان .

« رب اجعل هذا البلد آمنــا »

الدكتور صوفى حسن أبو طالب
رئيس جامعة القاهرة

القاهرة ٢٥ رجب ١٣٩٨
اول يوليه ١٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

حاجتنا الى ايديولوجية

قامت ثورة مايو استجابة للرغبة الجماهيرية العميقة فى تصحيح مسار ثورة يوليـة واعادة البنـاء على أسس سليمة تستهدف اقامـة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى ، حيث يتحقق التكامل والترابط العضوى بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فضلا عن تحقيق التوازن بين الجوانب المـادية والروحيـة للنفس البشرية . فصـدر الدستور الدائم عـام ١٩٧١ متضمنا الأسس والمبادىء الجديدة التى يقوم عليها البناء الجديد وتوالت اجراءات الاصلاح الجذرى فى حياة الشعب المصرى اعمالا لهذه الأسس والمبـادىء .

وقد بدأنا فى تصحيح المسار وبدأنا فى اعادة البناء فى ضوء ما كشف عنه التطبيق العملى لمبادىء ثورة يوليو وفى ضوء المتغيرات الدولية . وكان الهدف الأسمى هو تحقيق سعادة المواطن المصرى فى ضوء واقعه وتطلعاته . فهو مواطن يعيش فى مصر يعى ظروفها ومشاكلها ، وينتمى الى أمة عريقة هى الأمة العربية ، يرتبط بحكم ظروفه ببلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز ويتحاشى الوقوع فى مناطق النفوذ ، وهو بجانب كل ذلك لا يعيش فى عزلة عن العالم المتحضر وما يموج به من تيارات فكرية .

ففى داخل المجتمع المصرى ساد التمزق النفسى والبلبلة الفكرية بعد حرب ١٩٦٧ . واستشرت روح الانهزامية وعدم المبالاة فى جو اللاحرب

المصرى من المشاركة فى رسم سياسة بلده ، وهو ما اقتضى رفع كل وسائل الوصاية التى تمارس عليه خفية وعلانية ، ويتم ذلك بالتمكين لمبدأ سيادة القانون واعزاز كلمة القضاء واقامة دولة المؤسسات حيث يتحدد بوضوح تام حقوق الفرد وواجباته وحيث يستطيع ممارستها فى طمأنينة ٠

وهذه الدولة العصرية تقوم على العلم والايمان معا ٠

٣ ـ تحرير الارض والتخلص من السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبى فى كافة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية : وتحقيق هذا الهدف يقتضى الأخذ بسياسة عدم الانحياز لأنها تجنبنا الوقوع فى فخ مناطق النفوذ والأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية التى يقيمها المعسكران الكبيران ، المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ٠ وسياسة عدم الانحياز تتطلب منا مد التعاون لدول العالم الثالث ودول عدم الانحياز ، واقامة علاقات متوازنة مع دول المعسكرين الكبيرين ٠ كما يقتضينا تحقيق هذا الهدف الحفاظ على مقومات شخصيتنا القومية ويكون ذلك باحياء تراثنا الحضارى والعمل على تنقيته من العناصر الدخيلة عليه وتطويره بما يتفق مع روح العصر ٠ ولذلك حرص دستور ١٩٧١ على النص على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع ٠

ومن أهم وسائل تدعيم استقلالنا الاقتصادى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ٠ وهذه السياسة تختلف عن سياسة التجارة الحرة كما تختلف عن سياسة الاكتفاء الذاتى ، فكلتا السياستين أصبحتا لاتناسب روح العصر ولاتستطيع النجاح فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الضخمة التى تسود العالم المعاصر ٠ فسياسة الانفتاح الاقتصادى تعنى الاعتماد على ذاتنا ومواردنا وحسن استغلال طاقتنا المادية والبشرية وعدم تعطيل أى منها مع الاستعانة بالموارد الخارجية مادية كانت أم بشرية أم تكنولوجية دون تمييز بين بلد وآخر ٠ على أن يتم كل ذلك فى اطار من التخطيط السليم ، يستهدف الارتفاع بمستوى جماهير الشعب ويفتح الباب أمام فرص جديدة للعمل والكسب المشروع ٠ ونجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى لا يرتبط بسلامة التخطيط وحسن استخدام الموارد فحسب بل يتطلب أيضا استقرارا سياسيا واجتماعيا فى المجتمع المصرى ٠

٣ - **تدعيم السلام الاجتماعى** : وهو يقتضى الحفاظ على الوحدة الوطنية بمضمونها السياسى ومضمونها الاجتماعى والاقتصادى . ويتم ذلك عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين . وحرية العقيدة ، وحرية الرأى ، وسيادة القانون ، وتقريب الفوارق بين الدخول ، وهى كلها أمور تؤدى الى عدم السماح بتمييز فئة على أخرى أو طبقة على أخرى . وبهذه الصورة يتحقق أكبر قدر ممكن من التجانس الاجتماعى والحضارى والفكرى ، فيصبح التضامن الاجتماعى ركيزة أساسية لاقامة بناء المجتمع الجديد ، ويصبح السلام الاجتماعى وسيلة فعالة فى ضمان استقرار المجتمع وتطوره لخير الفرد والجماعة على سواء .

وتدل أحداث تاريخنا المعاصر على أننا بفضل الوحدة الوطنية نستطيع التغلب على الشدائد واجتياز كافة العقبات ، كما تدل على أن أكبر انتصاراتنا التاريخية حققناه بفضل وحدتنا الوطنية .

٤ - **الوحدة العربية** : ان الوحدة العربية تمثل أحد أهدافنا الأساسية وأغلاها ، بل هى تفرض نفسها فى عالمنا المعاصر حيث لا مكان للكيانات السياسية الصغيرة الهزيلة . وقد علمتنا التجارب والأحداث أن قيام الوحدة واستمرارها يقتضى بالضرورة تحقيق حد أدنى من التجانس الاجتماعى والسياسى وقدر كبير من التكامل الاقتصادى ، وهى أمور لم تتحقق حتى الآن بالصورة المنشودة . ولذلك علينا أن نسعى الى توفير مناخ التعاون بين الدول العربية كمقدمة ضرورية لتحقيق التضامن بينها واقامة نوع من التكامل الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى ، وحينئذ تصبح الوحدة السياسية حقيقة واقعة تفرض نفسها بصورة طبيعية .

§ ٢ - ايديولوجية ثورة مايو :
(الاشتراكية الديمقراطية)

أخذت مصر فى عهد ما قبل ثورة يوليو بنموذج يبدو قريبا من النموذج الديمقراطى السائد فى أوربا الغربية ، غير أن هذا النظام - بسبب اختلاف

الظروف ـــ عجز عن تحقيق أهدافه فكانت الديمقراطية السياسية مجرد واجهة خالية من مضمونها الحقيقى كما عجزت عن احداث تغيير اجتماعى يتفق مع روح العصر • ثم قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ لتحقيق ما عجزت عنه النظم السابقة عليها .• ولما لم يكن لدى القائمين بالثورة نظرية متكاملة عن نظام الحكم وفلسفته فانهم اكتفوا باعلان التزامهم بالمبادىء الستة المعروفة وهى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، اقامة جيش وطنى قوى ، اقامة عدالة اجتماعية ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة • ومع الزمن وفى ضوء التطبيق العملى تحولت هذه المبادىء فى بداية الستينات الى نظرية متكاملة قننها ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ ، وأخذت أصولهـا عن مجموعة « من المبـادىء الاشتراكية المعاصرة تم اختيـارها والتأليف بينها فى ضـوء مشكلات المجتمع المصرى وفى ضـوء قيمـه » •

وبشر الميثـاق بنظـام يجمع بين الحرية السـياسية (الديمقراطية السياسية) والحرية الاجتماعية (الديمقراطيـة الاجتماعية) • غير أن تسلط مراكز القوى على نظام الحكم انحرف بالثورة عن مسـارها فلم تحقق للشعب كل ما وعدت به ، واستغل البعض غموض وعدم وضوح بعض التعبيرات وجنح فى تفسيرها ناحية الفكر الشيوعى •

وقامت ثورة مايو ١٩٧١ لتعيد بنـاء المجتمع المصرى وتخرجه من اسار التخلف الذى عجزت عن تحقيقه بالصـورة المنشودة ثورة يولية بعد ما انحرفت عن مسـارها • واتخـذت من الاشتراكية الديمقراطية منهـاجا وفلسفـة لهـا •

واعتمدت ثورة مايو على مصدر فكرى أصيل هو القيم الحضارية العربية ، والمبادىء الستة سالفة الذكر ومواثيق ثورة يولية فى ضوء ماأسفر عنه التطبيق العملى فى ظل ثورة يولية ١٩٥٢ ، مع الاسترشاد بالفـكر الاشتراكى الديمقراطى المعاصر • وقد تم تقنين كل ذلك فى الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ . الذى أصبح وحده الوثيقـة الرسـمية الأسـاسية لثورة مايو •

ولم يكتف الدستور بذلك بل قطع خط الرجعة على أنصار الأيديولوجيات الأجنبية فنص فى المادة الثانية على أن مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع • ولما كانت الشريعة تنظيما شاملا لكل أوجه نشاط المجتمع فانه يتعين على المشرع أن يبحث عن غايته فى الشريعة فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية •

ومضمون الاشتراكية الديمقراطية أنها نظام سياسى واقتصادى يجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية فى كيان واحد متكامل • بحيث لا تنفصل أحداهما عن الأخرى • وهذا الكيان ينشأ ويتطور بأسلوب ديمقراطى ، وهو ما يعبر عنه بالشرعية الدستورية • وتعتمد الاشتراكية الديمقراطية فى قيامها وتطورها على دعامتين أساسيتين : الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى • فالوحدة الوطنية القائمة على تحالف قوى الشعب تقتضى بالضرورة نبذ الصراع الطبقى والاعتماد على السلام الاجتماعى فى تحقيق تقدم المجتمع وتطوره • والسلام الاجتماعى ـ وهو نقيض كل من الأنانية والصراع الطبقى ـ يقتضى تحقيق قدر كبير من التجانس الاجتماعى •

وهنا يثور تساؤلان أولهما : هل ما قامت به ثورة مايو من انجازات يقف عند حد تصحيح مسار ثورة يولية فى ضوء ما كشف عنه التطبيق انعملى ، أم أن انجازاتها وفلسفتها النابعة عن الاشتراكية الديمقراطية تكون أيديولوجية جديدة تستحق أن يوضع لها الاطار الفكرى المناسب حتى نستطيع تحديد مكانها بين التجارب الاجتماعية والاقتصادية التى مرت بها مصر وعلى رأسها تجربة يولية ١٩٥٢ ، والتجارب الاجتماعية والاقتصادية والتيارات الفكرية التى تتنازع العالم المعاصر • والتساؤل الثانى هو : ما المعيار الذى نسترشد به فى معرفة عناصر الايديولوجية الصحيحة ؟ أعتقد أننا يجب أن نجيب أولا عن التساؤل الثانى ، وفى ضوء الاجابة عنه نستطيع الاجابة عن التساؤل الأول •

الايديولوجية الصحيحة :

تقوم الأيديولوجية بدور حاسم فى حياة الشعوب • فالتاريخ يدلنا

على أن الأيديولوجية تعمل على ربط أفراد الأمة برباط وثيق من التضامن ، وتوحد مناحى تفكيرهم ، وتطبع عقليتهم وسلوكهم بطابع يوحد بينهم ويبرز كيانهم وذاتيتهم بالمقارنة بغيرهم من الأمم والشعوب ، كما أنها خير وسيلة لتحريك وعيهم القومى وتنميته فضلا عن أنها تقوم بدور أساسى فى تعبئة الجماهير وتوجيه الطاقات الاقتصادية والعلمية والقدرات العقلية للشعوب .

ان حاجة الأمة الى أيديولوجية خاصة بها ، تكون اطارا فكريا لتحولاتها الاجتماعية الجذرية ، أصبح فى العصر الحديث مماثلة لحاجتها الى ضرورات الحياة المادية . فقد تشابكت المصالح وتعددت وسائل الاتصال فى المكان والزمان بحيث يستحيل على أى شعب مهما كان حظه من القوة والتقدم ، أن يعيش داخل حدوده ويغمض عينه عما يجرى حوله .

فعدم وجود أيديولوجية يؤدى الى فراغ فكرى ، ويترك الباب مفتوحا أمام تسلل أفكار وفلسفات غريبة عن المجتمع ، ويخلق مناخا مواتيا للفرقة والتضليل والانتهازية والاغتراب النفسى فتختل المعايير وتتهاوى القيم ، وحينئذ تصبح المزايدة بالشعارات تجارة رابحة يستغلها الانتهازيون وأدعياء الزعامة ـ وما أكثرهم فى أعقاب الثورات الاجتماعية ـ فتتسع الهوة بين الشعارات وامكانات التطبيق العملى . فتصبح شعارات جوفاء خالية من كل مضمون ، تولد آمالا كبيرة فى النفوس ولكنها تصطدم بالواقع المر عند التطبيق ، الأمر الذى ينزل بمعنويات الشعوب ويفت فى عضدها ويوقعها فى هوة اليأس ويشككها فى كل عمل ولو كان جادا .

والأيديولوجية الغامضة المبهمة لا تقل خطورة عن حالة انعدام وجودها ، فالغموض أو الابهام يدعو الى تضارب الآراء فى التفسير فتتحول الأيديولوجية الى شعارات تلعب الاهواء والمصالح الشخصية دورا كبيرا فى تقدير مغزاها وتتوه معها معالم حدود حقوق وواجبات المواطنين ، فينصرفون عن هذه الشعارات ، وعلى أحسن تقدير يترددون فى السير وراءها ، وبذلك تفقد الأيديولوجية دورها فى تحريك طاقات الانسان .

واستقراء التاريخ يدلنا على أن الأمة التى تلتمس سبل الاصلاح من أيسر سبيل فتعتمد الى استعارة أيديولوجية أجنبية عنهـا غريبة عن بيئتها سرعان ما تفقد استقلالها ، اذ تذوب شخصيتها بالتدريج فى كيـان الأمة التى تنقل عنها ، ويحسب هؤلاء المبشرون بالأيديولوجية الأجنبية ــ بدعوى الاصلاح والتقدم ــ أنهم يسيرون فى طليعة شعوبهم ، وهم فى واقع الأمر يسيرون فى ذيل أيديولوجية أجنبية يتعلقون بأهدابها ويندمجون فيها قلبا وقالبـا ، فينتهى بهم الأمر الى أن يصبحوا طائفـة تعيش على هامش مجتمعهم ، أنكرهم بعد ما أنكروه ونبذهم بعد ما تخلوا عنه ، ولا يتورعون ــ اذا ما واتتهم الفرصـة ــ عن استعمـال كل سبل القسر والارهاب الفكرى فى فرض آرائهم ، وحظ مثل هذه الأيديولوجية من النجـاح ضئيل للغـاية .

ولا يقل خطورة عن الاتجاه السابق اتجاه بعض بلدان العالم الثالث الى ابتداع أيديولوجية تقوم على المزج بين أيديولوجيات متناقضـة : بين واقع أمتهم وتراثها وبعض المبادىء الرأسمالية بجانب بعض المبادىء الشيوعية . وهذا الخليط غير المتناسق ينتهى به الأمر الى الفشل فى التطبيق أو الانحياز لأحد المعسكرين الكبيرين تبعا لميول وأهواء القائمين على التطبيـق .

وجمود الأيديولوجية يعوق حركة الشعوب وتقدمها فى عالم سريع الحركة والتقدم . فالأمة التى تتعلق بماضيها وتحبس نفسهـا فى اطاره وتوصد بابها دون الأفكار والنظم والتجارب المحيطة بهـا تقضى على نفسها بالعقم والفناء ، فضلا عن أن مثل هذه الأيديولوجية تدفع بشباب الأمة الى أن يولى أنظاره ناحية الأيديولوجية الأجنبية التى يبهره نجاحها العلمى والتكنولوجى ، وبذلك تلقى الأمة من حيث لا تحتسب بشبابها فى أحضان الأيديولوجيات الأجنبية .

والأيديولوجية المثلى هى التى تنبع من واقع الأمة وطابعها القومى وأهدافها القومية ، وتحقق لها طموحها وآمالها فى اطار توازن دقيق بين تقاليد الأمة وتراث الأجداد من ناحية ومصالحها ومشاكلها الحـاضرة

من ناحية ثانية ومثلها العليا وآمالها التى تصبو الى تحقيقها فى المستقبل من ناحيــة ثالثــة •

ذاتية ثورة مايو وايديولوجيتها :

وفى ضوء ما تقدم نستطيع أن نجيب عن تساؤلنا حول وصف ما قامت به ثورة مايو من اصلاحات • هل يقف عند تصحيح مسار ثورة يولية وتجديد شبابها فى ضـــوء ما كشفت عنه هزيمــة ١٩٦٧ أم أنه يكون أيديولوجية جديدة هى الاشتراكية الديمقراطيــة ؟

ان ثورة مايو وان كانت قد وصفت فى حينها بأنها تصحيح لمســـار ثورة يولية ، الا أن ــ تطورات الأحداث ــ وخاصة بعد نصر أكتـــوبر ١٩٧٣ وما تم من اصلاحات أكبر من أن يوصف بأنه مجــرد تصحيح ، فهو يكشف عن تطور فكرى متعدد الجوانب ظهر أثره فى حياة الشعب المصرى والمنطقة العربية كلها بل وبعض دول العالم الثالث التى تشاركنا ظروفنا التى نمربها • فهى تلتقى مع ثورة يولية فى كثير من الأمور كما أنها تختلف عنها كلية فى وسائل وأدوات تحقيق ما وضعته لنفسها من أهداف ومبادىء • فثورة يولية أقامت نظاما اشتراكيا من نوع خاص يتمثل فى « تطبيق بعض المبادىء الاشتراكية تم اختيارها والتأليف بينها فى ضوء مشكلات المجتمع العربى فى مصر وفى ضوء قيمه » • وقد دل التطبيق العملى على صلاحية تطبيق بعض هــذه المبــادىء كما دل على عدم صلاحية تطبيق البعض الآخر • وكان لزاما على ثورة مايو أن تدخل فى حسابها أسباب الخلل الذى أدى الى انحراف ثورة يولية عن مسارها فبدأت فى اقامة مجتمع جديد يقوم على الاشتراكية الديمقراطية التى تستمد كيانها من قيمنا العربية والجانب الايجابى من تجربة ثورة يولية ١٩٥٢ ، كما أنها أحلت الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية •

ان أفكار ثورة مايو ومنجزاتها وأيديولوجيتها النابعة من الاشتراكية الديمقراطية فى حاجة الى صياغة نظرية تحدد فلسفتها وأصولها فضـــلا عن بيان ينابيعها الفكـــرية ومكانتها بين التيـــارات الفكريـــة والمذاهب الاجتماعية التى تحيط بنا من كل جانب •

ولامحل للقول بأننا فى غنى عن مثل هذه النظرية بحجة أن ماورد فى ميثاق العمل الوطنى الصادر فى مايو ١٩٦٢ يكفينا مرشدا ودليلا •

فالواقع أن الحاجة الى طريق جديد وأيديولوجية جديدة لا تصدر عن رغبة فى التجـديد لذاته ولايـدفع اليها مجـرد التغيير فى القيـادة السياسية للشعب ، وانما تظهر الحاجة الى التجديد أو التغيير حينما تفشل الطرق القائمة فى معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية اما لقصور فيها أو لتغيير ظروف المجتمع • ومن الأمور المسلمة أن كل تجربة اجتماعية من صنع البشر وما تقـوم عليه من نظريـات تظل محكـومة أبدا بمكانهـا وزمانهـا .•

ومما لا شك فيه أن الظروف الداخلية والخارجية ـ على نحو ما قدمنا ـ التى دعت الى قيام ثورة يوليو تختلف عن الظروف التى استوجبت قيام ثورة مايو ، فضـلا عن أن التطبيق العملى خلق أوضاعا اجتمـاعية واقتصادية جديدة عجزت ثورة يولية عن معـالجتها بسبب تسلط مراكز القوى على مقدرات الثورة . وذلك بالاضافة الى صياغة بعض أفكـارها وفلسفتها فى الميثاق صياغة مبهمة فتحت الباب أمـام تفسيرات مغرضـة أوقعت الناس فى بلبلة فكرية ودفعت الشباب الى التطلع الى أيديولوجيات أجنبية •

الفصــل الأول

المصادر الفكرية لأيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١ :
(الاشتراكية الديمقراطية)

ان أيديولوجية مايو « لا تبدأ من فراغ ، بل من قيم حضارية عريقــة وتجربة غنية ، وفكر مفتوح على العالم من حولنا » • فهى أيديولوجية تستقبل تراثنا العريق وتتعاطف معه : تستمد منه ، ولا تعرض عنه ، تفتح عينها على الأفكار والنظريات التى يموج بها العالم من حولنا تتمثل منها ما يتفق مع أصولنا الحضارية وظروف مجتمعنا وتلفظ ما هو غريب عنا ودخيل علينا ، أيديولوجية تواجه الواقع بمشاكله وتفتح باب الأمل فى المستقبل • ومن يتأمل فى المبادىء التى تقوم عليها الاشتراكية الديمقراطية ، أيديولوجية ثورة مايو ، وما أسفر عنه التطبيق العملى يجد أنها استمدت أفكارها ومبادئها من مصادر ثلاث :

١ ــ القيم الحضارية العربية التى تتفق وروح العصر •

٢ ــ ما أسفر عنه التطبيق العملى فى المرحلة التى سبقت ثورة يوليو وما أسفرت عنه تجربة يولية ١٩٥٢ ، « بحيث نضع يدنا على كل ما هو ايجابى فنطوره ونضيف اليه ، وعلى كل ما هو سلبى فنتخلص منه » •

٣ ــ الاسترشاد بالأفكار الاشتراكية المعاصرة التى تتفق مع قيمنا الحضارية وتلائم ظروفنا •

أولا : القيم الحضارية العربية

أكد دستور ١٩٧١ بصورة لا يرقى اليها الشك انتماء مصر الى الأمة العربية والتزامها بالقيم الحضارية العربية الأصيلة فنص على عدة مبادىء جديدة خلت من مثلها كل الدساتير التى سبقته • منها أن « مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » (م ٢) • ومنها « وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى » (م ٩) • والنص على أن « التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام » (م ١٩) • كما ردد بعض المبادىء التى تضمنها دستور ١٩٦٤ مثل قيام المجتمع على التضامن الاجتماعى (م ٧) . وكفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين(م ٨) وتوفير العمل لهم (م ١٣) وكذلك الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية (م ١٦) وخدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة (م ١٧) كما قرر أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة (م ٣٠) •

وهذه النصوص وأمثالها ان هى الا تطبيق للايديولوجية الجديدة ، الاشتراكية الديمقراطية ، التى جاءت بها ثورة مايو • فهذه النصوص توضح بجلاء مدى حرص الأيديولوجية الجديدة على التجاوب مع مشاعر الشعب المصرى فى تمسكه بالدين والقيم الروحية وفى حفاظه على مقومات شخصيته العربية ، والعودة بالشعب المصرى الى ذاته العربية التى فقدها منذ الاحتلال البريطانى لمصر • ومقتضى النص الدستورى الذى يجعل من الشريعة مصدرا رئيسيا للتشريع أن المشرع يلتزم فيما يصدره من تشريعات جديدة بعد ١٩٧١ بالرجوع الى الشريعة الاسلامية ليستمد منها أحكامه ، ولا يجوز له أن يقتبس من غيرها حكما يناقض مبدأ أو أصلا

من مبادىء وأصول الشريعة • ومن ناحية ثانية يستحث هذا النص المشرع على اعادة النظر فى قوانينه الصادرة قبل ١٩٧١ وتعديلها بما يتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها •

ويبين من ذلك أن القيم العربية التى تناسب روح العصر تمثل حجر الزاوية فى أيديولوجية ثورة مايو ، وبذلك قطعت الطريق على أتباع الأيديولوجيات الأجنبية المستوردة وسدت الباب فى وجه التأويلات المغرضة •

§ ١ ـ الغزو الحضارى الأوروبى للعالم العربى

تعرضت مصر والعالم العربى بل والعالم الثالث كله لعملية مسخ وتشويه لشخصيتها وكيانها المعنوى بعد اتصالها بالحضارة الأوربية منذ بداية القرن التاسع عشر • فالحضارة الأوربية المعاصرة تفوقت على ما سبقها وما عاصرها من حضارات بفضل ما أبدعته من مظاهر الرقى والتقدم المادى ونجحت فى طبع العصر بطابعها المادى • وقد دفع هذا التفوق الأوربيين الى الاستعلاء على غيرهم من الشعوب واستباحة استعمار أراضيهم ونهب ثرواتهم ، سواء باسم نشر الحضارة والمدنية أم تستروا وراء وحدة كفاح طبقة البروليتاريا • وفى ظل الاستعمار بصوره المختلفة عسكرية أو اقتصادية أو عقائدية فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الغزو الحضارى والفكرى من كل جنس وملة وانتشرت السموم فى الكيان المعنوى للأمم المغلوبة على أمرها . فتصدع كيانها أو كاد •

ففى ظل الاستعمار الانجليزى لمصر فتحت الأبواب على مصراعيها أمام البعثات التبشيرية والارساليات الأجنبية • فتعددت الجاليات الأجنبية وأغدق عليها المستعمر العديدمن الامتيازات الاقتصاديةوالاجتماعية والقانونية والقضائية فطاب لهم المقام وساروا على ما ألفو من قيم حضارية ، ومارسوها على مرأى ومسمع من المصريين ، ومن ناحية أخرى حاول الاستعمار استقطاب عدد من المصريين فأجرى عليهم الأرزاق ومكنهم من تبوأ أعلى المناصب لكى يتخذهم عونا له وظهيرا • وزرع فى نفوس

هؤلاء عقدة الشعور بالنقص وفقدان الثقة بالنفس ، ورسخ فى عقولهم ووجدانهم أن السير على درب السلف سمة تخلف وانحطاط ، وأن التمسك بتراث الأجداد تحجر وجمود ، وأن سبيل الاصلاح والتقدم ينحصر فى الأخذ بأساليب الحضارة الأوربية قلبا وقالبا ، فنشأت أجيال ينتمون الى غير آبائهم وأجدادهم ويباهون بولائهم الفكرى لغير أمتهم • وساعدهم على ذلك ما أصاب الحضارة العربية من توقف عن النمو ـ ابان العصر العثمانى ـ وتخلفها عن الحضارة الأوربية • وهكذا بدأت تتفسخ شخصية الأمة وانسلخ عنها من بهرته الحضارة الأوربية . وضاعف من خطورة هذه الظاهرة عجز كثير من المفكرين عن تجديد شباب الحضارة العربية واستكمال معالم التجديد التى بدأها كبار مفكرى القرن التاسع عشر أمثال رفاعة الطهطاوى ومحمد عبده والأفغانى وغيرهم ، كما ساعد على ذلك تجزئة العالم العربى بين الدول المستعمرة فتفتت الوحدة الثقافية والحضارية •

وبعد الحرب العالمية الأولى زادت تجزئة العالم العربى وعزلة أجزائه بعضها عن البعض الآخر تبعا لسياسة الدولة المستعمرة ، فقد عمدت كل من فرنسا وانجلترا وايطاليا على عزل المنطقة التى تحتلها عن بقية أجزاء انعالم العربى ، وحاولت كل منها نشر ثقافتها ولغتها وأسلوب حضارتها فى طرق المعيشة والملبس والمأكل فى البلاد التى تحتلها ، فتعددت أنماط الحياة الحضارية كما تنوعت الثقافات ، وانقطعت سبل الاتصال الحضارى بين أجزاء العالم العربى • ومن ناحية أخرى ظهرت تيارات فكرية جديدة فى العالم العربى نتيجة لانتصار الثورة البلشفية فى روسيا وقيام النازية فى ألمانيا والفاشية فى ايطاليا بجانب التيارات الفكرية الأوربية الأخرى ، وظهر دعاة ومتحيزون لكل هذه التيارات الفكرية سواء عن اقتناع بها أم لاتخاذها وسيلة لتخليص البلاد من الاستعمار الانجليزى والفرنسى •

وهكذا تم التلاقى والتلاحم بين الحضارتين العربية والأوربية فى مصر وفى سائر بلاد العالم العربى ، وقد تمكن بعض المفكرين من التأليف بين الحضارتين فى النواحى المادية والثقافية باقتباس بعض الأفكار والقيم

الأوربية التى تتفق مع الأصول الحضارية العربية مثل المبدأ الديمقراطى باعتباره صورة حديثة لمبدأ الشورى ، وعجز بعض المثقفين عن تمثل هذا التأليف والمزج فاندمجوا كلية فى أحد التيارات الفكرية الأوربية ، ورفض فريق ثالث الفكر الأوربى كلية واعتبروا التجديد بدعة وزيفا • وكانت ظروف المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ــ بسبب تبعيتها للدولة العثمانية ثم خضوعها للاحتلال الأوربى ــ تحول دون سلوك السبيل الأمثل ، وهو اقتباس بعض عناصر الحضارة الأوربية التى تتفق مع أصول الحضارة العربية ومقوماتها لتغذيتها وتنميتها ، الأمر الذى أدى الى ازدياد ضعف الحضارة العربية •

وما أن حصلت مصر ــ والبلاد العربية ــ على استقلالها السياسى الكامل وبدأت تحدد لنفسها معالم الطريق الذى يقودها الى التقدم والرخاء حتى تكشف لها أنها تواجه تركة مثقلة بالأعباء الجسام مليئة برواسب الغزو المعنوى الذى مزق شخصية الشعب المصرى وأصاب كيانه العام بالتصدع ، وباعد بين الأجيال المتعاقبة بحكم انتمائهم الفكرى والثقافى والعقائدى الى مدارس شتى ومذاهب متنافرة ، وتأصلت فى نفوس بعضهم عقدة الشعور بالنقص بالنسبة لكل ما هو أجنبى ، وتحصن البعض الآخر ضد بدعة التجديد وزيف الحضارة الحديثة • وازدادت المشكلة تعقيدا مع تقدم وسائل الاعلام التى ألغت المسافات وسخرت كل وسائل التكنولوجيا الحديثة فى سباق القوى العظمى على مناطق النفوذ ، وتكتيل الأنصار والأتباع من كل حدب وصوب ، وايهام الشعوب النامية أن سبيلها الوحيد للخروج من آثار التخلف هو تبنى أيديولوجية أحد المعسكرين الكبيرين الرأسمالية أو الشيوعية • وهكذا وقع التصادم الفكرى بين أبناء الأمة الواحدة : بين القديم والجديد ، بين اليمين واليسار وما بينهما ، بين أنصار الغرب وأنصار الشرق ، وبين الفريقين من ناحية والقوى الوطنية من ناحية ثانية • وفى غمرة هذه البلبلة الفكرية اختلطت المفاهيم وتداخلت المقاييس وتاهت معالم الشخصية العربية وصعب التمييز بين الجمود والأصالة ، بين الجوهر والعرض •

وكشفت التطورات التى وقعت بعد الحرب العالمية الثانية غطاء الغفلة وغشاوة الضلال التى بثتها أبواق الدعاية للمعسكرين الكبيرين ، فقد دل التطبيق العملى لكلا المذهبين الرأسمالى والشيوعى عن عجزهما عن تحقيق السعادة للبشرية ، وتعالت صيحات الاصلاح فى كليهما ، وحدثت كثير من التراجعات المذهبية • وتبين للعرب أن توقف الحضارة العربية وعدم نموها لم يكن دليلا على جفاف عصارتها بل كان أمرا عارضا يصيب كل الحضارات الأصيلة فى بعض أدوار نموها • فبالرغم من توقفها فترة من الزمن فانها ما زالت تحوى عناصر تطور أصيلة تستطيع أن تدفع بها الى الأمام ، وأنها تقوم على مبادىء وأسس مغايرة لنظيرتها فى المذهبين الرأسمالى والشيوعى ، وأن هذه المبادىء والأسس ما زالت قادرة على تحقيق السعادة المنشودة للبشرية • فهى تنظم المجتمع على أساس اقامة توازن مناسب بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، وعند التعارض تغلب الأولى على الثانية ، فهى تحفظ للفرد كيانه داخل الجماعة على خلاف ما ينادى به المذهب الشيوعى الذى يذيب كيان الفرد فى الجماعة ، وهى لاتتجاهل مصلحة الجماعة على خلاف الحال فى المذهب الفردى الحر •كما دل التطبيق العملى للمذهبين الفردى والشيوعى على أن كلاهما يتجه ــ بخطى وئيدة ــ نحو تحقيق قدر من التوازن بين الفرد والجماعة ، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية •

فالمذهب الفردى بدأ يخفف من نزعته الفردية بادخال بعض القيم المستمدة من العدالة الاجتماعية والقيم الروحية ، والمذهب الشيوعى أدخل تعديلات جوهرية على الأسس التى يقوم عليها مجاراة للنزعات القومية والدينية والديمقراطية لدى الشعوب • وهذا يدل على سلامة الأسس التى تقوم عليها الحضارة العربية وملاءمتها لظروف المجتمع المعاصر وطبيعة الشعب المصرى • ويؤكد ذلك أنه بالرغم مما أنفق من أموال وما بذل من جهد فى حمل مصر على انتحال المذاهب الأوربية الغربية منها والشرقية ونبذ حضارتها العربية فان الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية مازالت متمسكة بحضارتها العربية ، وما زالت هذه الحضارة صامدة فى وجه التيارات الفكرية المستوردة حفاظا على شخصيتها العربية • فالشعب

المصرى توحدت صفوفه منذ فجر التاريخ وأقام نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس التآخى والمساواة والتسامح ، فخلا تاريخه الطويل من الحروب القبلية والاقليمية والطائفية . وهو شعب متحضر أصيل ، انفتح على العالم الخارجى يعطى ويأخذ ويطوع أوضاعه لضرورات التقدم دون تعصب أعمى فأقام على ضفاف النيل أقدم حضارة عرفتها البشرية وعنها أخذت الحضارة الاغريقية الرومانية فى أوربا ، وأسهم فى الحضارة العربية بدور أساسى ، وعلى أكتاف هذه الحضارة قامت النهضة الأوربية الحديثة . وفى أخذه وعطائه ظل محافظا على ذاته وشخصيته فى مواجهة كافة التيارات الفكرية عبر التاريخ وفى مواجهة قوى الاحتلال والغزو الأجنبى . شعب يرفض التطرف بكافة صوره ، فأقام نظمه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس التصالح والمحبة والسلام ونبذ كل صور الصراع الدموى والصدام الطبقى . وكل هذه الخصائص تتسع لها وتحققها الحضارة العربية التى شارك الشعب المصرى فى صنعها ، ومن هنا كان تعلقه بها وحرصه عليها .

§ ٢ ـ خصائص الحضارة العربية

يشكك البعض فى جدوى الاعتماد على قيم الحضارة العربية باعتبارها حضارة قديمة نشأت وترعرت فى ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية مغايرة تماما للأوضاع الحاضرة التى ظهرت بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية ، فكيف نلتمس سبل الاصلاح فى حضارة لا تحوى حلولا لمشاكل المجتمع الصناعى والتقدم التكنولوجى ؟

هذا التساؤل مردود بأن خصائص الحضارة العربية وطبيعتها تقطع بصلاحيتها للتطبيق فى العصر الحاضر بعد اعادة صياغتها بما يتفق مع ظروف المجتمع المعاصر بغية تجلية عناصرها الأصيلة . فالحضارة العربية تقوم على مبادىء وأسس تحقق التوازن بين الفرد والمجتمع وتحدد وسائل تطبيق هذه المبادىء بطريقة مرنة بحيث تتلاءم مع تغير الزمان والمكان.

وأهم خصائص الحضارة العربية تظهر فيما يلى :

١ ــ حضارة انسانية عالية متجددة :

تتسم الحضارة العربية بعدة خصائص منها أنها حضارة عالمية انسانية غير عنصرية وغير متعصبة فهى لا تخاطب شعبا بعينه بل تخاطب البشر كافة ٠ وتجد مصداق ذلك فى قوله تعالى :«ياأيها الناس أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله أتقاكم » (الحجرات : ١٣) ٠

فهى وان كانت تعتمد بصفة أساسية على الفكر الاسلامى الا أنها تميز بين العبادات وما عداها من نظم ، والأولى تخص المسلمين وحدهم أما الثانية فهى عامة تشمل المسلمين وغيرهم ٠ وهى قد نشأت خلال قرون عديدة من المعيشة المشتركة بين المسلمين وغيرهم ، وأسهم فى اقامتها المسلمون والمسيحيون واليهود وغيرهم ، كما شارك فيها من يتحدثون اللغة العربية وغير اللغة العربية ٠ وهى قد تأثرت بما سبقها وما عاصرها من حضارات ، وتمثلته وصهرته فى بوتقتها ، وظلت المؤلفات العربية عمادا للدراسات الجامعية فى أوربا منذ القرن الحادى عشر حتى القرن السابع عشر ، ولم تعرف أوربا موردا علميا لها سوى المؤلفات العربية طيلة هذه الفترة ٠ وهذه الصفة الانسانية التى لازمت الحضارة العربية هى التى جعلت منها حضارة عالمية تسوى بين الناس بصرف النظر عن دينهم أو لغتهم أو جنسهم ، فكان التسامح الدينى أصلا من أصولها اعمالا للنص القرآنى : « سورة البقرة آية : ٢٥٦ » « لا اكراه فى الدين » ٠ ولفظت التمييز العنصرى اعمالا لقوله تعالى (سورة الحجرات : ١٣) « ياأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم » ٠ وذات المعنى ردده الحديث الشريف «لافضل لعربى على أعجمى الا بالتقوى » ٠ ونجد معان مماثلة فى الانجيل ٠

٢ ــ تستهدف اقامة مجتمع متوازن يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة :

تدعو الحضارة العربية الى اقامة مجتمع متوازن عماده المفهوم الواقعى لطبيعة الانسان وأوجه نشاطه ، فهى توازن بين كافة النوازع التى

تنفعل بها النفس البشرية ، كما أنها توازن بين الفرد والجماعة التى يعيش فيها • ويظهر هذا المعنى واضحا فى الآية الكريمة (سورة البقرة ١٤٣) « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » • وهذا التوازن هو حجر الزاوية فى الاشتراكية الديمقراطية التى تقوم عليها أيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١ • والحضارة العربية تفوقت على سائر الحضارات القديمة والمعاصرة فى وضع الأسس التى تكفل التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة • وكيفية التوفيق بين هاتين المصلحتين كان ومازال مشكلة المشاكل فى كل المجتمعات • فالحضارة العربية تخاطب الفرد فى المجتمع • وتطبيقا لذلك يقوم نظام الحكم على أساس الشورى ، وهو ما يعرف الآن بالديمقراطية السياسية • فهى تحتفظ للانسان بذاته كفرد ، وعلى هذا الأساس تحافظ على حريته وكرامته وتمنحه حق التملك وحق العمل • ولكنه فرد يعيش فى مجتمع ، وعلى هذا الأساس يجب أن يمارس حقوقه وحريته بما يحقق مصلحة الجماعة ويدفع عنها الضرر • فاذا ما تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة وتعذر التوفيق بينهما كانت مصلحة الجماعة أولى بالرعاية • فلكل حق من حقوق الأفراد وظيفة اجتماعية ، وعلى صاحبه أن يمارسه فى حدود هذه الوظيفة ، فان حاد عن ذلك عرض نفسه للجزاء المقرر • وتتم حماية مصلحة الفرد بالاعتراف له بحقوق سياسية وحقوق اجتماعية ، وتتم حماية مصلحة الجماعة ودفع الضرر عنها بطريقتين : تقييد الحقوق الفردية بما يضمن مصلحة الجماعة ، وتحميل الفرد بواجبات وأعباء اجتماعية واقتصادية تكفل مصلحة الجماعة وتحقق التضامن الاجتماعى •

وهذا التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة يقوم على أساس التضامن الاجتماعى ، أى على التآخى والمحبة والتراحم ، وهذه المعانى هى ما نعبر عنها فى لغة العصر بالسلام الاجتماعى • وهو أساس من الأسس التى قامت عليها الاشتراكية الديمقراطية أيديولوجية ثورة مايو ١٩٧١ • وفى هذا المجتمع المتوازن تزدهر شخصية الانسان فى اطار من التضامن الوثيق ، وتتحقق المساواة بقدر المستطاع • وهذا التآخى تقرره العديد من الآيات القرآنية مثل « انما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين

أخويكم » ، وهو ما تقرره كثير من نصـوص الانجيل مثل « من يحب أخاه يثبت فى النـور وليس فى فيـه عثرة وأما من يبغض أخاه فهو فى الظلمة وفى الظلمة يسلك ولا يعلم أين يمضى لأن الظلمة أعمت عينيه » . (الاصحاح : ٢ عـدد ١٠ ــ ١١) .

§ ٣ ــ **وسائل تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة**

حددت الحضارة العربية عـدة سبل للوصـول الى تحقيق التآخى والتضامن الاجتماعى الذى يكفل تحقيـق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة . وأهم هذه السبل سبيلان : الايمان ، العدالة الاجتماعية .

١ ــ الايمان احد سبل تحقيق التوازن :

عن طريق الايمان بالله يتشرب الانسان الأخلاق الدينية ، وهى قبل كل شىء أخلاق اجتماعية تبغى كمال الفرد بدنيا ونفسيا واجتماعيـا ، فينمو لديه الشعور بالعزة والقوة لأن الايمان يفيض على نفسه أبعـاد الأبدية وينمى لديه الوعى بالانتماء الى الجماعة وينتزعه من التشـاؤم والانعزال . وبذلك يصبح الانسان سـوى الطبيعة تتوازن داخله كل نوازع النفس البشرية . فهناك توازن بين البدن والروح أى بين المادية والروحية ، بين العقل والايمان ، بين الدنيا والآخرة . ومن هنا كانت القيم الروحية أصلا من أصول الحضارة العربية .

(ا) توازن بين الجانبين الروحى والمادى : ان الحضـارة العربيـة لا تسلم بالصدارة المطلقة للروح على المادة ، اذ من المستحيل أن يتخلى الانسان عن احتياجاته المادية وينجح فى قهر مطالبها فيه . فقد يقنع البعض بحياة الزهد والتقشف واعتزال الناس ولكن جمهرة الناس يرفضـون ذلك . وهذه الحضارة لا تسلم بالصدارة المطلقة للمادة على الروح ، اذ من المستحيل أن يقبل الانسان أن يكتفى بتحقيق مطالبه المادية ويعيش أشبه بالحيوان يأكل وينام . واذا كان الفكر الشيوعى قد اعتقد أنه قدم تفسيرا ماديا عن وجود العالم استغنى به عن الايمان مناديا بأن لا اله الا المادة ، متهما الدين بأنه أفيون الشـعوب فانه يقع فى خطـأ جسيم وينظر الى الأمور نظرة سطحية تعكس الأحوال النفسية للعـالم الحـديث ولعله

بالمادة • فالانسان ليس أسيرا لمفاتن الدنيا وحــدها ، ولا يستطيع أن يقف عند هذا الحــد ، اذا أن طموحه وطبيعته الانسانية ستقضى به حتما الى مجاوزة نفسه وتحطيم الحواجز التى تغلق دونه أبواب السماء •

وبالمثل فان وقوف المذهب الفردي موقفا محايدا من الدين والقيم الروحية عموما نتيجة لمناداته بالفصل بين الدين عن الدولة أدى الى ممارسة أشد صور الاستغلال ظلما • أما الحضارة العربية فهى تقيم التوازن الكامل بين متطلبات البدن والروح ، فهى لا تفرض الزهد فى الحياة الدنيا بل تأمر بألا ينسى الانسان نصيبه من الدنيا دون اسراف حتى تجنبه الوقوع فى ضراوة المادية وفتنة الدنيا • وهذا الأصل فى التوازن بين البدن والروح نجده فى آيات عديدة فى القرآن منها قوله تعالى (سورة القصص : ٧٧) « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله اليك ولا تبغ الفساد فى الأرض ان الله لا يحب المفسدين » •

(ب) التكامل بين الحياة الدنيا والآخرة : يتم التوازن بين الجانبين المادى والروحى ليس فقط فى الحياة الدنيا بل أيضا بينها وبين الآخرة • فالحق تبارك وتعالى يقول (سورة البقرة : ٢٠١) « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة » ، والحديث الشريف يقول « أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا وأعمل لآخرتك كأنك تموت غــدا » •

وقد زعم المذهب الشيوعى فى مجال الدفاع عن الالحاد وانكار الدين « ان عجز الطبقــات المستغلة فى صراعها ضــد المستغلين لا بد أن يولد الاعتقاد بحياة أفضل ، فى العــالم الآخــر ، كما أن عجز المتوحش فى مصــارعته للطبيعة ، يولد الاعتقاد بالآلهه والشيــاطين والمعجزات » • وهذا القول فيــه تجنى على الديانات السماوية ويجردها من رسالتها السامية • فالاسلام والمسيحية انتصرا للضعفاء والمضطهدين من الأقوياء ، وقضيا على كل صور عدم المساواة الناتجة عن المولد أو الثروة أو الجاه ، وألغيا كل أدعاء بسيطرة طبقة على أخرى أو فئة اجتماعية على فئة أخرى ، والمعيار الوحيد للتفاضل بين الناس هو تقوى الله ، أى أدائه بواجباته نحو ربه وحسن أدائه لعمله وما يقــدمه من خدمات للمجتمع والحــكم فى

ذلك هو الله وحده • فالحـديث الشريف يقول بأن « النـاس سواسية كأسنان المشط » ، والتضامن القائم على المحبة والايثار ــ وليس على الحقد الطبقى أو الاثرة والانانية ــ هو الأساس الذى يقوم عليه المجتمع • ونجد مصداقا لذلك فى الحديث المشهور « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » ، وفى حديث آخر « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » ، وفى الأحاديث العديدة التى تشبه المجتمع بالبناء المرصوص اذا تداعى جزء منه تقوض البناء بأكمله أو بالجسد البشرى اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر أجزاء الجسد بالحمى والسهر • وتفس المعنى يردده الانجيل مثل : « هذه هى وصيتى : أن تحبوا بعضكم بعضا كما أحببتكم ، وليس لأحد حب أعظم من هذا أن يضع أحد تفسه لأجل أحبائه » (انجيل يوحنـا : ١٥ ، ١٢ ــ ١٣) •

ومن ناحية أخرى فان آيات القرآن صريحة فى أن سلوك الانسان فى الدنيا هو المدخل الطبيعى لما يلقاه فى الآخرة من ثواب أو عقاب ، من ذلك قوله تعالى : « من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره » ، وقوله تعالى : (الاسراء : ٧٢) « ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى وأضل سبيلا » • وبهذه الصورة يجتمع للفعل الواحد جزاءان : أحدهما دنيوى تتولاه السلطة فى المجتمع والثانى أخروى ، فان استطاع أن يفلت من الجزاء الدنيوى فانه يعجز عن ذلك بالنسبة للجـزاء الأخـروى •

(ج) التكامل بين العلم والايمان : والحضـارة العربيـة تجمع بين العلم والايمان فى وحدة متناسقة شاملة • واذا كانت بعض فترات من عصور الظلام فى أوربا قد جعلت من العلم خادما مطيعـا للايمان فان الفكر الشيوعى بدوره قد أعتبر الدين عدوا مبينا للعـلم ، وانتهى الى أن عصر الايمـان قد تخـلى ، فى غير رجعـة ، عن مكانه لعصر العـلم والتكنولوجيـا • وهذان المفهـومان المتطرفان بعيدان كل البعد عن مفهوم الحضارة العربية لدور كل من العلم والايمـان فى المجتمـع • فكلاهما يكمل الآخر فى انسجام وتناسق • فأول ما نزل من آيات القرآن

الكريم (العلق : ١ ــ ٥) « اقرأ باسم ربك ... » تحض على العلم ، وبعض الاحاديث المشهورة تجعل من العلم دعامة للدين مثل « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » ، وبعضها الآخر يلح فى طلبه مثل « أطلبوا العلم من المهد الى اللحد » • وتأكيدا لهذا المعنى تدعو كثير من الآيات الانسان الى اكتشاف أسرار الكون بالدرس والملاحظة والتفكير • ومن هنا كان الاجتهاد والتجديد أصلا من أصول الحضارة العربية بغية الوصول الى الكمال مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية • وقد عبر الحديث الشريف عن هذا المعنى بقوله « ان الله يبعث من هذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » • وليس المقصود بطبيعة الحال المعنى الحرفى للنص ، ولكن المقصود ضرورة الاجتهاد فى الأحكام التى تقبل الاجتهاد فى ضوء متغيرات الزمان والمكان • وكل هذه المعانى أدركها العرب وأقاموا حضارتهم وطوروها ، ولاينكر أحد أن الحضارة الأوربية فى عصر النهضة قامت على أكتاف حضارة العرب وعلومهم •

وهكذا نجد أن شعار دولة العلم والايمان الذى رفعته ثورة مايو وتضمنته وثيقة اعلان دستور ١٩٧١ ، هو تعبير دقيق عن أصل من أصول الحضارة العربية يميزها عن الحضارة الأوربية المادية •

(د) الدين أهم وسائل تحقيق السلام الاجتماعى : ان الدين يرتقى بالنفس البشرية نحو الكمال الأخلاقى ، وهو من ناحية أخرى يؤلف بين قلوب الناس ويحثهم على السير على هدى المثل العليا ، وبذلك تتحقق الوحدة النفسية ويتحقق الانسجام الاجتماعى • والدين يؤجج الشعور القومى وينمى الاحساس بالانتماء الى الجماعة ، وهو يخاطب وجدان الناس ومشاعرهم • ومن هنا كان الدين عظيم الأثر فى النفوس ولذلك فهو يقوم بدور أساسى فى حفظ كيان الأمة وتماسكها ويدعم وحدتها ، والوحدة الوطنية ــ كما نعلم ــ أصل من أصول الاشتراكية الديمقراطية •

وهكذا لا تترك الحضارة العربية الايمان الى دخيلة نفوس المؤمنين ــ

كما يفعل المذهب الفردى ــ ولا تنكره وتصفه بأنه أفيون الشعوب كما يفعل المذهب الشيوعى ، بل هى تعتبره أساسا من أسس النظام الاجتماعى ايمانا منها بأن استنهاض الهمم عن طريق الايمان والتضامن الاجتماعى أفضل وأجدى على المجتمع من استنهاضهــا عن طريق الحقد الطبقى أو عن طــريق الأنانيــة •

٢ ــ العدالة الاجتماعية :

ان التآخى فى الحضارة العربية ليس مجرد عاطفة وجدانية تمليهــا تعاليم الدين ، بل هو نظام قانونى يحكم علاقات الناس دون تمييز بينهم بسبب المولد أو اللون أو الثروة أو الجــاه •

ويظهر ذلك فى القواعد التى تحرم كل ما من شأنه أن يكون مصدرا للحقد والضغينة والكراهية والمنــازعات ، مثل تحــريم الخمر والميسر والزنا وعقود الغرر ، وكل ما من شأنه أن يكون سببا لاستغلال الانسان للانسان مثل تحريم الربا والاحتكار ، ويظهر ذلك أيضا فى الزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية •

والحضارة العربية تضع ضوابط محكمة لمبدأ العدالة الاجتماعية ، سواء فى النظر والتطبيق ، فهى لا تقصر وظيفــة الدولة ــ كما يذهب المذهب الفردى ــ على حفظ الأمن فى الداخل والدفاع عن البلاد واقامة القضاء بين الناس فى المنازعات ، وهى لا تمد نشاطها بحيث تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة وتقضى على النشاط الفردى كلية ــ كما يفعل المذهب الشيوعى • ولكنها تتخذ موقفا يمكن أن يوصف بأنه وسط بين المذهبين• فالدولة فى الفكر الاسلامى ، تقوم بوظيفة اجتماعية « والذين ان مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتو الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » (الحج : ٤١) • فوظيفتها تشمل عدة أمور منها : حفظ الدين ، حفظ الأمن فى الداخل ، والدفاع عن البلاد ، والقيام بالقضاء ، النهوض بالمرافق العامة ، تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين أفراد المجتمع •

ويتم هذا التوازن بعدة وسائل أهمها : ١ ــ تحديد وظيفة اجتماعية لكل حق من الحقوق ٢ ــ ضمان الحاجات الأساسية لكل رعايا الدولة ،

٣ ـ تدخل الدولة لمراقبة النشاط الاقتصادى للافراد وتوجيهه فى ضوء قواعد الشريعة .

(أ) لكل حق وظيفة اجتماعية : حددت الحضارة العربية لكل حق فردى وظيفة اجتماعية يؤديها ، وتظل الحقوق جديرة بالاحترام والحماية طالما تؤدى هذه الوظيفة ، فان خرجت عن حدودها تجردت من الحماية المقررة . ومن ناحية أخرى دعت الشريعة الى العمل والكسب ، من ذلك قوله تعالى : « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » .

فمن حق الفرد أن يعمل أو لا يعمل ، كما أن له الحق فى اختيار نوع العمل الشريف الذى يرضاه ما دام لا يتعارض ذلك من مصلحة الجماعة ، فان وقع التعارض كانت المصلحة العامة أولى بالرعاية . ولذلك أباح الفقهاء للحاكم أن يجبر أصحاب الحرف والمهن على أدائها اذا أبوا وامتنعوا وكان الناس بحاجة اليها بشرط دفع أجر المثل لهم ، وهو ما نسميه فى العصر الحديث بأوامر التكليف .

وللملكية الخاصة حرمة طالما أنها اكتسبت بطريق مشروع كالارث أو العمل الشريف ، ومن ثم لا يجوز نزعها من يد صاحبها ولا مصادرتها الا لمنفعة عامة ومقابل تعويض . والآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تؤكد هذا المعنى كثيرة منها : « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا » (النساء : ٢٠) . ومنها : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (البقرة : ١٨٨) وهو ما أكده الرسول عليه الصلاة والسلام فى تحريمه الاعتداء على الأموال والأعراض فى حجة الوداع . أما الملكية التى يكون سبب كسبها خبيثا أو مشكوكا فيه فهى ملكية غير مشروعة تجوز مصادرتها ونزعها من يد صاحبها بدون تعويض ، مثل الملكية التى تكتسب عن طريق الظلم والجور والاستغلال ، كالربا والاحتكار والقمار والنصب والسرقة والرشوة .. الخ ، أو عن طريق الغش والخديعة ، أو عن طريق ما يضر الأفراد والمجتمع كالاتجار

بالحرمات والعرض أو الاتجار مع العدو . وانطلاقا من المعنى الاجتماعى للحق قيد الفقهاء حق استعمال الملكية بعدة قيود حماية للمصلحة العامة منها : الالتزام باحسان الانتفاع بالمال أو التصرف فيه بعيدا عن الاسراف والتقتير ، ضرورة استثمار المال وعدم تعطيله ، ومصداق ذلك فى قوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضه ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » (التوبة : ٣٤) . ونجد تطبيقا لمثل هذه المبادىء فى الفصل الخاص بالمقومات الاقتصادية فى دستور ١٩٧١ .

وفى سبيل تحقيق التوازن الاقتصادى فى المجتمع وضعت الشريعة كثيرا من القواعد التى تحول دون حصر الرخاء المادى فى أيدى قله من أفراد المجتمع وحرمان باقى المجتمع ، اذ أن حصره فى أيدى القلة يحول دون الآخرين وتملك المال واستثمار جهودهم ، ويشيع الحقد والكراهية فى النفوس ويؤدى الى التفاوت الكبير فى الدخول . ومن تطبيقات ذلك مبدأ ادالة الثروة بين الناس وعدم حصرها فى فئة منهم ، وقد تقرر هذا المبدأ بصدد بيان مصارف الفيء « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (الحشر : ٧) . وجرى التطبيق العملى على ذلك برعاية أصحاب الدخول الصغيرة ومنع أصحاب الجاه من استغلال نفوذهم فى حيازة الثروة . ولذلك منع الحمى الذى تعوده الناس فى الجاهلية حيث كانوا يحمون بعض المراعى لترعى فيها أغنامهم ويمنعون غيرهم من الاستفادة منها بينما هم يشاركون غيرهم فى المراعى الأخرى . ومنع احتباس الأموال فى أيدى فئة قليلة منهم ووضع الوسائل الكفيلة بتوزيع الثروة ، ومن هذه الوسائل : تقرير الميراث الشرعى ، فرض الزكاة واعتبار الصدقة واجبا مكملا للدين « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (التوبة : ١٠٣) وحض الاسلام على انفاق الأموال فى سبيل الله وخدمة المجتمع وحذر من طغيان المال واستكبار صاحبه وتوعده بالبوار والهلاك فى الدنيا وفى الآخرة ، وذكر القرآن مصير هؤلاء فى قصة قارون وغيرها . وفرض زكاة المال على رأس المال ذاته وليس على الربح الناتج من استثماره ، وبذلك يضطر صاحبه الى استثماره حتى لا تأكله ضريبة زكاة المال .

(ب) التزام الدولة بضمان الحاجات الأساسية للأفراد : ان الوسيلة الثانية من وسائل تحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى تظهر فى التزام الدولة بضمان الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل وملبس ومسكن . ولذلك تلتزم الدولة باجراء الرزق على المحتاجين وتوفير العمل المناسب لهم ، وهو نظام شبيه بنظام التأمينات الاجتماعية فى العصر الحديث . ومن تطبيقاته ما نص عليه دستور ١٩٧١ فى الفصل الخاص بالمقومات الاجتماعية والاخلاقية . ومن القواعد المقررة فى هذا الصدد أن نفقة العاجز عن الكسب تجب على أقاربه المقتدرين ، وعند عدم وجودهم تجب على بيت المال ، وذلك اعمالا للحديث الشريف « من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك كلا فالينا » . فاذا ما قامت ظروف استثنائية حالت دون قيام الدولة بواجبها فى ضمان الحاجات الضرورية للانسان العاجز الفقير كأن وقعت الدولة فى ضائقة مالية فان نفقة الفقراء تجب فى أموال الأغنياء بالقدر الذى يراه الحاكم تطبيقا لقوله تعالى : « وفى أموالهم حق للسائل والمحروم » (الذاريات : ١٩) .

(ج) تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادى : والوسيلة الثالثة من وسائل تحقيق التوازن تتمثل فى تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادى وتوجيهه نحو خير الفرد وصالح الجماعة ، ومن ذلك اعترافه بثلاثة أنواع من الملكية : ملكية عامة ، ملكية الدولة ، ملكية خاصة ، وحدد الشارع نطاق النوعين الأولين وترك الباقى للملكية الخاصة . وهو نظام قريب الشبه بنظم بعض الدول التى يقوم نظامها الاقتصادى على قطاعين : قطاع عام وقطاع خاص ، مثل النظام الذى يأخذ به دستور ١٩٧١ . ويدخل فى دائرة الملكية العامة فى الشريعة الاسلامية الأشياء التى تتعلق بها حاجة الناس عامة والأشياء الضرورية لجميع الناس ، وليس لليد البشرية سبب فى وجودها مثل . الثروات الطبيعية كالبترول والمعادن ... الخ . وذلك اعمالا للحديث الشريف : « المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار » . والرأى السائد بين العلماء يفسر هذا الحديث على أنه يعنى الأشياء التى لا يدخل فيها الجهد البشرى ، وذهب قلة منهم

الى أن معناه ينصرف الى كل ما هو ضرورى للحياة • ويقرر العلماء أن للامام حق تنظيم هذه الأمور طالما لم يدخل الجهد الفردى فيها • ومن تطبيقات ذلك أيضا أن الرسول عليه السلام حمى أرضا بالمـدينة هى المعروفة بالنقيع فجعلها مشاعا لرعى خيول المسلمين ومنع تملكها ملكية خاصة • وهكذا نرى أن الملكية العامة تقوم بجانب الملكية الخاصة ، ونطاق الملكية العامة محدد بالأموال التى تتعلق بها حاجات مجموع الأمة وليس للجهد البشرى فيها مدخل ، فهذه الأموال تخرج من دائرة الأموال التى يجوز تملكها ملكية خاصة •

ومن وسائل التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادى حق الدولة فى فرض ضرائب جديدة بغية تقليل الفوارق بين الثروات وسد حاجات الدولة، فالفقهاء يقررون أن سد نفقات الدولة تكون « على بيت المال ثم على القادرين ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم » •

ومن وسائل تدخل الدولة نذكر أيضا التسعير العادل فى الأموال والأعمال اذا احتاج الناس الى ذلك • والقاعدة العامة عدم جواز التدخل فى الأحوال العادية التى تسير فيها الأسعار سيرها الطبيعى ؛ أما اذا دعت حاجة عامة للناس الى التدخل لتسعير بعض السلع أو الزام بعض ذوى الحرف والمهن على القيام بأعمالهم وجب على الحاكم ذلك •

والقاعدة العامة فى حق الدولة فى التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادى استخلصها المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية عام ١٩٦٢ من النصوص الشرعية على الوجه الآتى : « ان استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص لصاحب المال ، على أنه اذا سلك فى هذا مسلكا يؤدى الى ضياع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر العام وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال » •

ونخلص من كل ما تقدم الى أن الأصول والمبادىء المقررة فى حضارتنا العربية تكشف عن فكر متكامل يختلف عن الأسس التى يقوم عليها كل من المذهبين الرأسمالى والشيوعى • وفى خصـوص المقومات الاقتصـادية

نستطيع أن نصوغ مبدأ عاما كالآتى : « لكل حسب كسبه المشروع ، ولغير القــادر حسب حاجته الضرورية » .

وهذا المبدأ يختلف تماما عن المبدأ الذى يقوم عليه المذهب الفردى الذى يقوم على الحرية الكاملة للتجارة وحرية العمل Laissez faire laissez passer، وعدم تدخل الدولة بأية صورة فى النشاط الاقتصــادى ، كما أنه يختلف عن المذهب الشيوعى الذى يؤمن بضرورة قيــام الدولة بكل صور النشاط الاقتصادى وبالغــاء الملكية الخــاصة لكل أدوات الانتــاج . ويرفع الشعار المعروف « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجتــه » .

والمبدأ الاسلامى يتشابه فى كثير من الوجوه مع النظم الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة كما يتشابه أيضا مع الاسس التى وضعها دستورنا الدائم فى خصوص المقومات الاقتصــادية .. فالمــادة ٣٢ من الدستور تنص على أن « الملكية الخــاصة تتمثل فى رأس المــال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف واســتغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » . والمادة ٢٥ من الدستور التى تنص على أنه « لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة » . أما عن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فقد جعلت المادة ٢٤ من الدستور السيطرة للشعب على أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية ، وحددت المادة ٢٣ من الدستور أهداف الخطة بكفالة زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول . كما أخضعت المادة ٢٩ من الدستور الملكية لرقابة الشــعب وناطت بالقطاع العام قيادة التقدم فى جميع المجالات وتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . كما قرر الدستور صيانة الملكية الخاصة وعدم جواز فرض الحراسة عليها أو تأميمها الا بمقتضى القانون ومقابل تعويض وحظر مصادرتها الا بحكم قضائى (المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦) .

ثانيا ـ تجارب الماضى

نستطيع أن نميز بين عدة مراحل فى التاريخ الحديث لمصر حتى ثورة يوليه ١٩٥٢ ، وهى : تجربة محمد على ، التجربة الرأسمالية فى عهد الاحتلال البريطانى ، تجربة ثورة ١٩١٩ ، تجربة ثورة يوليه ١٩٥٢ •

§ ١ ـ تجربة محمد على (رأسمالية الدولة)

شهدت مصر عدة انتفاضات هزت كيانها وكيان العالم العربى ، وأيقظتها من ركودها وكان صوت مدافع نابليون أثناء الحملة الفرنسية على مصر هو الذى أيقظها • فهبت تنفض الغبار عنها وتلتمس الطريق نحو اقامة دولة عصرية ينعم فيها الناس بالحرية السياسية والرخاء المادى وتنتزع نفسها من الهوة التى أوقعتها فيها الدولة العثمانية وحكم المماليك والنفوذ الأوربى ، واتخذت من الأفكار الأوربية فى الديمقراطية وحق تقرير المصير سلاحا تشهره فى وجها جميعا ، وكان الاحتلال الفرنسى الذى نجم عن الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ بمثابة الشرارة التى أيقظت وعى الشعب المصرى وبعثت فيه روح الوطنية ، فتضامن الشعب بكل فئاته وطوائفه فى مقاومة الاحتلال الأجنبى ، كما أن الحملة الفرنسية نبهت أذهان المصريين الى التطورات العميقة التى حدثت فى أوربا فى النواحى الفكرية والسياسية والعلمية والاقتصادية فبدأوا يتأثرون بها • كما أن هذه الحملة أسالت لعاب الأوربيين نحو مصر والرغبة فى السيطرة عليها بسبب موقعها الاستراتيجى الهام باعتبارها ممرا تجاريا يربط الشرق بالغرب •

وتحددت أهداف النضال فى هذه المرحلة بالآتى : التكاتف على طرد الفرنسيين من مصر ، واقامة دولة عصرية يقوم نظام الحكم فيها على الأسس والمبادىء الاسلامية التى تقوم على الشورى •

وبالفعل تم جلاء الفرنسيين عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ

حملتهم • ثم ثار المصريون بقيادة العلماء المسلمين وزعامة عمر مكرم ضد الوالى التركى وطالبوا بأن يكون نظام الحكم فى مصر موافقا لتعاليم الشريعة الاسلامية التى تقوم على الشورى والابتعاد عن الظلم ، وأن يكون من حق الشعب عزل الوالى الذى يخرج على هـذه المبادىء • وأسفرت هذه الثورة عن اختيار هؤلاء الزعماء لمحمد على ليكون واليا على مصر ، واضطر السلطان العثمانى الى اقرار هذا الاختيار عام ١٨٠٥ •

وقد أفاد محمد على من التجديد الذى حدث فى المجتمع المصرى على يد الحملة الفرنسية فى بناء الدولة العصرية • واعتمد فى ذلك على العلماء الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، وظهرت آثار تجديد بناء الدولة العصرية فى عهد محمد على فى عدة مجالات أهمها : —

١ — ظهرت مجموعة من العلماء المصريين — الذين أوفدهم محمد على فى بعثات الى أوربا — قادرين على التوفيق والتأليف بين الفكر السياسى الديمقراطى الأوربى والفكر الاسلامى بسبب هضمهم للثقافة الأوربية وتمكنهم من الثقافة الاسلامية ، ومن أبرز هؤلاء العلماء رفاعه الطهطاوى • والى هؤلاء يرجع الفضل فى نشر مبادىء الديمقراطية وما تقوم عليه من حرية ومساواة •• الخ وتقريبها من المبادىء الاسلامية مثل الشورى • والبعد عن الظلم وتحقيق المساواة •• الخ • وقد أصبحت هذه الأفكار من التقاليد السياسية العربية منذ ذلك الحين ، وزادها الزمن رسوخا فى ضمير الشعب المصرى • وبالرغم من ذلك لم يتحول نظام الحكم الى حكم ديمقراطى حقيقى بالنظر للنزعة الأوتوقراطية لدى محمد على فاندمجت الدولة فى شخصه على غرار ما كان عليه حال حكم ملوك أوربا قبل الثورة الفرنسية •

٢ — التوسع فى انشاء المدارس المدنية والمدارس العليا وايفاد البعثات الى أوربا •

٣ — الاهتمام بالزراعة الأمر الذى اقتضى الاهتمام بمشروعات الرى والصرف وادخال أنواع جديدة من الحاصلات الزراعية على رأسها القطن، وأجبر الفلاحين على زراعته واحتكر شراءه منهم كما احتكر بيعه للخارج•

وترتب على تلك الاجراءات زيادة فى المساحة المنزرعة بمقدار مليون فدانا فأصبحت أكثر من ٤ ملايين فدانا بعد أن كانت ثـلاثة ملايين فـدانا فقط ، وزادت المساحة المحصولية الى الضعف بعد تحويل جزء من أراضى الدلتا من رى الحياض الى الرى الدائم .

غير أن هذه الاصلاحات لم يفد منها عامة الشعب لأن محمد على انتزع الأراضى من أيدى أصحابها واستأثر بها لنفسه ولأسرته فانكمشت دائرة الملكية الصغيرة والمتوسطة فضلا عن ارهاقه للفلاحين بالضرائب الفادحة .

٤ ــ الاهتمام بالصناعة الأمر الذى اقتضى الاهتمـام بالصـناعات القائمة ــ ومعظمها صغير الحجم ــ وانشاء صناعات جديدة كبيرة الحجم. ورسم محمد على سياسته الصناعية على أساس نظام رأسمالية الدولة . ففرض اشراف الدولة على الصناعات التى كانت قائمة قبل عهـده كما تولت الدولة ادارة الصناعات الجديدة . وأخذ هذا الاشراف صورة الاحتكار .

وكان الهدف من هذه السياسة تحقيق الاكتفاء الذاتى للاقتصـاد القومى وتزويد الجيش بما يلزمه من منتجات صناعية مختلفة فضلا عن تحقيق موارد للدولة .

وهكذا تحولت البلاد فى عهد محمد على من اقتصاد زراعى حرفى الى اقتصـاد شبه رأسمالى يقوم على احتكار الدولة لمعظم الأنشـطة الاقتصـادية .

فشل تجربة محمد على :

منيت الحركة الصناعية بالفشل فى أواخر عهد محمد على وأصـابها الركود العام فى عهد خلفائه ، فقد تم هذا التحويل الصناعى لحسـاب الدولة مجسدة فى شخص محمد على وأسرته ولم تفد منه جمهرة الشعب ؛ ومن ناحية أخرى لم تقم السياسة الصناعية على أسس سليمة، بسبب ربطها باحتياجات القوات المسلحة فأصابها الضعف من انقاص عدد هذه القوات الذى فرضته معاهدة لندن عام ١٨٤١ . ويضاف الى اتجاههـا

الى اقامة صناعات استهلاكية ، واهمال الصناعات الأساسية اللازمة لاستمرارها .

وبالرغم من تعدد أسباب الفشل الا أن السبب الأساسى يكمن فى حكم الفرد وعدم مشاركةالشعب المصرى فى نظام الحكم ، فقد أدرك محمد على أن قوة العرب لا تكون الا بوحدتهم السياسية ، غير أن استخدام أسلوب الغزو المسلح لتحقيق الوحدة واساءة تقدير الظروف الدولية التى كانت لا تسمح بتحقيق الوحدة كانت نتيجتها وبالا على مصر وعلى البلاد العربية .

§ ٢ ـ مرحلة الاحتلال البريطانى (النظام الرأسمالى)

لم تفلح محاولات الخديوى اسماعيل فى انتشال الاقتصاد المصرى من الهوة التى تردى فيها ، ولم يصادف النجاح محاولاته فى اقامة الصناعة الحديثة لذات الأسباب التى أدت الى فشل تجربة محمد على . بل زاد الطين بلة وقوع مصر فى الديون الأجنبية التى عقدها اسماعيل وأساء استخدامها فارتبكت الأحوال المالية واضطرت مصر الى بيع نصيبها فى أسهم شركة قناة السويس .

وصاحب ذلك ازدياد تسرب النفوذ الأجنبى الى مصر وازداد تطلع القوى الأوربية اليها ومحاولة اخضاعها لسيطرتها بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ . التى جعلت من مصر ممرا تجاريا دوليا يتحكم فى التجارة الدولية . وانتهى الأمر بسيطرة الدول الأوربية على شئون مصر الاقتصادية بحجة المحافظة على حقوق الدائنين الأجانب . ثم احتلالها عسكريا من بريطانيا عام ١٨٨٢ .

وتحددت أهداف النضال الوطنى فى هذه المرحلة بالمطالبة بالحكم الديمقراطى . وهو الصيغة العصرية لنظام الشورى الاسلامى ، والاستمرار فى احياء التراث الاسلامى وتجديده والتخلص من النفوذ الأجنبى . وتعالت صيحات الاصلاح بزعامة الأفغانى ومحمد عبده ، وكانت ثورة عرابى التى استهدفت اصلاح الاوضاع بالقضاء على حكم الفرد عن طريق وضع دستور للبلاد ومجلس شورى ووزارة وطنية مسئولة . غير أن

الثورة فشلت وانتهت باحتلال الانجليز لمصر عسكريا ، وبهذا الاحتلال العسكرى تدعم النفوذ الأجنبى السياسى والاقتصادى .

وهكذا انفتح البـــاب أمام النفوذ الأجنبى والاستعمـــار البريطانى وارتبطت مصر بعجلته اقتصاديا وحضاريا . ولما كان هدف الاستعمار استغلال البلاد فانهم عمدوا الى تغيير قوانين البلاد ونظمها الاجتماعية والاقتصادية تحت ستار الأخذ بأساليب الحضارة العصرية ، فحلت القوانين الأجنبيـــة محل الشريعة الاســـلامية وتغيرت البنيات الاقتصـــادية والاجتماعية بما يجعلها متمشية مع النظام الرأسمالى (١) .

واذا كان صوت عرابى قد أخمد فان أصواتا غيره ظلت تندد بالاستعمار والاحتلال الأجنبى منها : محمد عبده وتلاميذه فى مجال اصلاح التعليم وتجديد الحضارة الاسلامية . ومصطفى كامل وخليفته محمد فريد اللذان قادا الحركة الوطنية ضد الاحتلال الانجليزى . وضرب الانجليز وركائزهم فى البلاد حصارا حول الحركة الوطنية وكتموا أنفاسها ، وكان للاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ على اقتسام مناطق النفوذ واطلاق يد كل منهما فى المناطق التى تحتلها ضربة قاسمة لحركة مصطفى كامل . وبالرغم من ذلك مهدت هذه الحركة وغيرها من حركات الاصلاح لثورة ١٩١٩ .

والدرس الذى يجب أن نعيه من هذه المرحلة هو أن أى اصلاح فى ظل احتلال أجنبى أو نفوذ أجنبى مصيره الفشل .

---

(١) ظلت مصر بلدا زراعيا تمد مصانع أوربا باحتياجاتها من القطن وغيره . وتدل احصائيات سنة ١٩١٧ على ان استثمارات الصناعة لم تتجاوز نسبة تتراوح ما بين ٨٪ و ١١٪ من مجموع الاستثمارات فى الانشطة المختلفة ، ولم تتجاوز نسبة الانتاج الصناعى من الدخل القومى ٨٪ . وتدل احصاءات عام ١٩٠٠ على مدى سوء توزيع الملكية الزراعية . فقد ارتفعت المســاحة المزروعة الى ٥ ١/٤ مليون فدانا وبلغ عدد السكان حوالى عشرة ملايين نسمة وبلغ عدد ملاك الاراضى الزراعية منهم حوالى مليون شخصا ، وكانت نسبة عدد من يملكون اقل من خمسة افدنه الى عدد الملاك الزراعيين حوالى ٨٣ر٤٪ ويملكون ٢١ر٨٪ من الارض المنزرعة بينما وصلت نسبة من يملك ٥٠ فدانا فأكثر حوالى ١ر٢٪ ويملكون ٤٣ر٨٪ من الارض المزروعة .

§ ٣ ـ مرحلة ثورة ١٩١٩ حتى ثورة يوليه ١٩٥٢

نكث الحلفاء بوعودهم للعرب فى منحهم الاستقلال عن الدولة العثمانية وجمع شملهم فى دولة عربية واحدة فى الشرق العربى بعد انتهاء الحرب ، فقفد اقتسمت انجلترا وفرنسا العالم العربى وجزأته الى كيانات سياسية هزيلة ، وضربوا بوعود ولسون عن حق تقرير المصير عرض الحائط فأعلنت الحماية البريطانية على مصر ، وزادوا على ذلك باصدار وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وفيه قطعت بريطانيا على نفسها وعدا باقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين .

ولكن هذا الغدر من جانب الحلفاء زاد الروح الوطنية اشتعالا فاندفعت ثورات شعبية فى كل أجزاء العالم العربى . وكانت ثورة ١٩١٩ فى مصر هى الرائدة فى هذا المجال وكانت تطالب بالاستقلال السياسى عن الدولة العثمانية والغاء الحماية البريطانية على مصر والتخلص من النفوذ الأجنبى . وقاد سعد زغلول ثورة ١٩١٩ التى اشترك فيها الشعب كله من مختلف طوائفه ودياناته ، اشترك فيها الشيوخ والشباب ، الرجال والنساء ، المسلمون والأقباط ، ملاك الأراضى الزراعية والفلاحين الأجراء، أصحاب المصانع والعمال ، اشترك كل هؤلاء جنبا الى جنب تحت راية واحدة ويجمعهم هدف واحد هو الاستقلال ، وهكذا كانت ثورة ١٩١٩ مثلا رائعا للوحدة الوطنية فى أجلى معانيها وأتم أشكالها . نجح الانجليز فى اجهاض الثورة وتهدئة الخواطر باصدار تصريح فبراير ١٩٢٣ الذى منح مصر استقلالا مقيدا بشتى القيود ، استقلالا شكليا أكثر منه حقيقيا . وعلى أثر ذلك صدر دستور ١٩٢٣ .

وبالرغم من سمو مبادىء هذا الدستور ومجاراته لأحدث المبادىء الدستورية الا أن المناخ لم يكن مواتيا لتطبيقه تطبيقا سليما . فالاحتلال العسكرى مازال جاثما فوق الصدور والنفوذ الأجنبى مازال قائما فى ظل حماية الامتيازات الأجنبية ، والقصر وأعوان الاستعمار من الاقطاعيين يرفضون التسليم بأن الشعب أصبح هو صاحب السيادة ، والوعى السياسى لدى الشعب مازال ضعيفا بسبب طول المعاناه من ناحية وبسبب

التفاوت الكبير بين الناس سواء من حيث المستوى الاقتصادى أم الثقافى، ولذلك كثيرا ما عطل الدستور أو حل البرلمان وزيفت ارادة الناخبين ، وظلت السلطة الحقيقية فى مصر مركزه فى القصر الملكى والسفارة البريطانية وفى ضوء اتفاقها أو اختلافها يتحدد شكل الحكومة واتجاهها .

وقد أدرك كل من القصر الملكى والانجليز أن بقاء زمام الأمور فى يدهما رهين بتفتيت الوحدة الوطنية وتشتيت الجهود ، فضلا عن خلق زعامات جديدة وأحزاب جديدة ، فتعددت الاحزاب وتنافرت فيما بينها واستنفذت كل قواها فى تراشق الاتهامات واسترضاء الجهات التى تمكنها من الوصول للحكم بدلا من توحيد الجهود ضد الاحتلال الأجنبى واستبداد القصر الملكى .

ولذلك بقى الاستقلال صوريا ، وظلت كلمة الديمقراطية شعارا خاليا من مضمونه الحقيقى . ولم تتحد كلمة الأحزاب وتكون جبهة وطنية تضمها جميعا الا عام ١٩٣٦ بزعامة مصطفى النحاس — وكانت ثمرة هذه الوحدة عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا التى ألغيت بمقتضاها كثير من القيود التى وردت فى تصريح فبراير ١٩٢٢ . ولكن هذه المعاهدة بدورها لم تحقق الاستقلال التام لمصر ، وكان علينا أن ننتظر قيام ثورة يولية ١٩٥٢ لتحقيق الاستقلال السياسى التام .

والانصاف يقتضى أن نحكم على ثورة ١٩١٩ وما حققته من نتائج فى ضوء الظروف الداخلية والدولية التى قامت فيها . فهى قد قامت فى ظل استعمار ضار له ركائزه القوية فى الداخل متمثلة فى القصر الملكى وأعوان الاستعمار الذى كان لا يخشى منافسة قوة سياسية أخرى على الصعيد العالمى بعدما انتصر الحلفاء فى الحرب واقتسموا الغنائم فيما بينهم ومن بينها العالم العربى ، وتكرس هذا الوضع بمعاهدات دولية بدأت بمعاهدات الصلح فى فرساى عام ١٩١٩ وانتهت بمعاهدات لوزان عام ١٩٢٣ . وبذلك تعرض العالم العربى فى أخطر مرحلة من مراحل نموه القومى والاجتماعى الى التجزئة السياسية وخضوعه للاستعمار الأوربى الأمر الذى عاق نموه السياسى والاجتماعى وشتت جهوده .

أما على الصعيد العربى ، فلم يكن العرب يملكون من أمر أنفسهم شيئا بعد خضوعهم للاستعمار الأوربى وتجزئتهم الى دويلات هزيلة لاتستطيع أى منها أن تمد يد العون الى أخواتها ، فضلا عن عجز أى منها عن حمل لواء الوحدة سواء فى صورة الجامعة الاسلامية أم فى صورة الدولة العربية الواحدة . فقد ترتب على تجزئة العالم العربى فى ظل الاستعمار الأوربى أن أصبح الطابع الغالب على كل جزء فيه ، هو الحصول على الاستقلال والتخلص من النفوذ الاجنبى واقامة نظام الحكم على أساس ديمقراطى ، أما هدف الوحدة فقد تراجع الى المرتبة الثانية . وفى ظل هذا المفهوم قامت ثورة ١٩١٩ .

وكان للاطار الذى تم فيه تجديد بناء المجتمع المصرى أثره الهام فى تحديد أهداف النضال الوطنى والحركات السياسية فى العالم العربى فقد تم تجديد بناء المجتمع على أساس تطوير الحضارة العربية الاسلامية بما يتفق مع ظروف العصر ، وفى ضوء الأفكار التى سادت أوربا وانتقلت الى مصر وغيرها من البلاد العربية بعد اتصالها بالفكر الأوربى منذ بداية القرن التاسع عشر . وكان للديمقراطية بمعناها السياسى سحرها فى النفوس ، وكانت أفكار ومبادىء المذهب الفردى هى السائدة فى ذلك الحين . أما الافكار الاشتراكية والافكار الشيوعية والصورة التى يكون عليها بناء المجتمع فى ظل هذين المذهبين فلم يكن لهما صدى يذكر فى نفوس المصريين عامة والمثقفين منهم خاصة وذلك لعدة أسباب على رأسها أنها كانت مجرد أفكار يروج لها أنصارها فى أوربا ولم تحظ بالتطبيق العملى بعد باستثناء الثورة البلشيفية فى روسيا ١٩١٧ . وأقصى ما وصلت اليه قيام أحزاب فى أوربا — تقوم برامج بعضها على الاشتراكية وتقوم برامج بعضها الأخر على الشيوعية — تنافس الأحزاب القائمة على برامج مأخوذة من المذهب الفردى . لذلك لم يكن غريبا أن تتسلح الحركات السياسية التى قامت فى العالم العربى ، وفى مقدمتها ثورة ١٩١٩ بالمبادىء الديمقراطية فى المطالبة بالاستقلال والحكم الديمقراطى كسلاح تشهره فى وجه الاحتلال ، ولذلك لم يكن مستغربا أن تقف أهداف ثورة ١٩١٩ عند حد الحصول على

الاستقلال السياسى ووضع دستور على نمط الدساتير الأوربية يكرس مبدأ السيادة الشعبية والحرية والمساواة فى ظل نظام نيابى .

ايجابيات ثورة ١٩١٩ :

فى ضوء الظروف سالفة الذكر يتعين علينا وضع ثورة ١٩١٩ فى المكان الذى يناسبها فى تاريخنا النضالى .

١ ـ حطمت هذه الثورة حاجز الخوف من المستعمر الأجنبى وفتحت باب الأمل فى امكان تحقيق الاستقلال . ودلت على أن الارادة الوطنية والوحدة الوطنية من أمضى الأسلحة فى وجه الاستعمار .

فعلى الصعيد العربى شجع قيام هذه الثورة على قيام ثورات مماثلة فى كثير من البلاد العربية . وكانت ثمرتها حصول هذه البلاد على الاستقلال السياسى رغم كونه مقيدا . الأمر الذى مكن العرب من ايجاد صيغة للتعاون بين الدول العربية تمثلت فى ميلاد جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفى المجال السياسى الداخلى ، اضطر الانجليز الى الرضوخ لمطالب الشعب المصرى والغاء الحماية عن مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة منذ ١٩٢٣ مع كثير من التحفظات التى قيدت هذا الاستقلال وزال كثير منها فى معاهدة ١٩٣٦ ، والحصول على دستور ١٩٢٣ وبمقتضاه استطاع الشعب المصرى أن يشارك ـ ولو بقدر يسير ـ فى حكم البلاد .

٢ ـ كان النظام البرلمانى الذى أخذ به دستور ١٩٢٣ ـ على ما شابه من عيوب فى التطبيق ـ خير مدرسة لتعليم الديمقراطية السياسية وتنمية الوعى السياسى للشعب .

٣ ـ وفى المجال الاقتصادى الداخلى تمكنت مصر من الدخول فى مفاوضات مع الدول الأجنبية لالغاء الامتيازات الأجنبية التى كانت تمثل قيدا جوهريا على السيادة المصرية فى التشريع والقضاء والأمور الاقتصادية وتجعل الأجنبى فى مركز أفضل من المصرى ، وانتهى الأمر بعقد معاهدة مونتريه بالغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، فأصبح فى مقدور المصريين

المشاركة فى النشاط الاقتصادى فى بلادهم واخضاع الأجانب للضرائب ، وفعلا صدر قانون الضرائب عن الدخول من الثروات المنقولة عام ١٩٣٩ .

وكان من أبرز الآثار الاقتصادية لثورة ١٩١٩ تنبيه الأذهان الى ضرورة اقامة صناعات وطنية برأس مال وطنى وادارة وطنية . فقام بنك مصر برعاية طلعت حرب عام ١٩٢٠ وأنشأ العديد من الشركات المصرية فى مختلف المجالات الصناعية والمصرفية ، وكان انشاؤه نقطة تحول فى تاريخ الصناعة المصرية ، كما استردت مصر حريتها فى تحديد التعريفة الجمركية (١) .

وهكذا حققت ثورة ١٩١٩ وحدة وطنية رائعة ، وفتحت الباب أمام اقامة نظام نيابى ، وتقارب بين الدول العربية المستقلة ، وتقدم اقتصادى شارك فيه المصريون الى حد ما .

سلبيات ثورة ١٩١٩ :

بالرغم من ايجابيات ثورة ١٩١٩ الا أنها أسفرت عن كثير من السلبيات التى عاقت تطور المجتمع وتقدمه وأهمها :

١ ــ عجزت الأحزاب فى ظل نظام الحكم القائم على تحالف القصر مع الانجليز والاقطاع ، عن تطوير برامجها مع الأوضاع التى ظهرت فى المجتمع المصرى بعد أن تحررت الارادة المصرية بعض الشىء بعد معاهدة ١٩٣٦ ، وبما يتلاءم مع المتغيرات الدولية التى نجمت عن انتصار الثورة الشيوعية فى روسيا وعن المد الاشتراكى فى أوربا . فقد ظهرت تيارات

---

(١) فبمجرد أن انتهى العمل بالاتفاقيات التجارية عام ١٩٣٠ وضعت مصر تعريفة جمركية تستهدف حماية الصناعات الوطنية والحصول على موارد مالية للخزانة المصرية ، وظهر اثر هذه السياسة فى التوسع فى الاستثمار الصناعى . وجاءت الحرب العالمية الثانية فشدت من ازر الصناعة المصرية وثبتت أقدامها وزادت من اهمية الصناعة فى الاقتصاد القومى ، فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات فى المشروعات الصناعية الى مجموع الاستثمارات من ١١ر٧ ٪ عام ١٩٢٢ الى ١ر٤٦٪ عام ١٩٥٢ ، وارتفعت نسبة ناتج الصناعة الى الدخل القومى من ٨٪ الى ٨ر١٥ ٪ وفى مجال الزراعة زادت مساحة الاراضى المنزرعة بحوالى نصف مليون فدان والمساحة المحصولية بحوالى مليونى فدانا بالمقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩١٧ .

فكرية وأوضاع اجتماعية جديدة فى المجتمع المصرى تطالب بتدعيم الاتجاه القومى بهدف تحقيق الوحدة العربية واقامة دولة عصرية ينعم فيها الشعب ليس فقط بالديمقراطية السياسية بل ينعم أيضا بالديمقراطية الاجتماعية .

٢ ـ استكانت الأحزاب السياسية للاوضاع التى فرضها تحالف القصر مع الانجليز فأصبحت الديمقراطية السياسية شعارا خاليا من مضمونه الحقيقى ، فضلا عن عجزها عن التخلص من القيود التى فرضتها معاهدة ١٩٣٦ على الارادة المصرية والسيادة المصرية ، وكل ما استطاعت عمله هو اعلان الحكومة عام ١٩٥١ اسقاط معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنها عجزت عن تحقيق ما يترتب على ذلك الاسقاط من آثار .

٣ ـ لم يستطيع نظام الحكم أن يدرك أن الاستقلال السياسى يظل ريشة فى مهب الرياح ما لم يدعمه استقلال اقتصادى وتصنيع البلاد وارتفاع بمعدلات التنمية الاقتصادية ، فظل الاقتصاد زراعيا غير متكامل يسير بخطى بطيئة نحو الصناعة ومندمجا فى الاقتصاديات الرأسمالية الأوربية وتابعا لها [1] .

---

(١) ويظهر ذلك فى ضآلة دور النشاط الصناعى بالمقارنة بقطاع الزراعة. فاحصاءات عام ١٩٥٢ تدل على أن عدد المشتغلين بالزراعة يزيد عن نصف العدد الكلى للمشتغلين بينما لم تتجاوز نسبة المشتغلين بالصناعة عن ١٠٪ منهم ، كما تدل على أن نسبة الدخل الزراعى الى الدخل القومى ٢ر٣١٪ بينما لم تجاوز نسبة الانتاج الصناعى ٨ر١٥٪ ويزيد من سوء الوضع ذلك التفاوت فى الدخول وخاصة فى القطاع الزراعى بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية . فقد بلغ عدد المشتغلين بالزراعة عام ١٩٥٢ حوالى أربعة ملايين شخصا منهم حوالى مليون نسمة من الاجراء غير الملاك واقل قليلا من ثلاثة ملايين نسمة من الملاك ، منهم ٤٪ يملكون أكثر من ٥٠ فدانا وهو ما يساوى ٢ر٣٤٪ من جملة المساحة المنزرعة أما الذين يملكون اقل من خمسة افدنة فيمثلون ٢ر٩٤٪ من عدد الملاك ويملكون ٤ر٣٥٪ من المساحة المنزرعة .

ونتيجة لهذه الاوضاع وصعوبة التوسع فى الانتاج وتزايد السكان انتشرت البطالة المقنعة فى قطاع الزراعة ، وتناقص نصيب الفرد من المساحة المنزرعة (٤/١ من الفدان سنة ١٩١٧ واصبح ١٠/٢ سنة ١٩٤٧) وتناقص نصيب الفرد فى الدخل القومى الزراعى اذ بلغ متوسط الزيادة السنوية فى الدخل القومى الزراعى فى الفترة ما بين ١٩٣٧ ــ ١٩٥٢ حوالى ٥ر١٪ بينما بلغ معدل زيادة السكان عن نفس الفترة ٩ر١٪ . وتظهر تبعية الاقتصاد =

دروس تجربة ثورة ١٩١٩ :

وهكذا خرجنا من تجربة ثورة ١٩١٩ بعدة دروس على رأسها :

١ ــ ان الوحدة الوطنية هى أهم عوامل النصر فى معركة الصراع والتحدى ، وأن هذه الوحدة لا تؤتى ثمرتها الا فى مناخ ديمقراطى لحمته الحرية السياسية وسداه التضامن الاجتماعى والعدالة الاجتماعية .

٢ ــ ان السبيل الوحيد لتقدم الشعوب العربية والحفاظ على كيانها ودورها الحضارى فى المجتمع الحديث لا يكون الا باتحادهم وجمع كلمتهم .

٣ ــ ان النفوذ الأجنبى يعوق التقدم ويقف حجر عثرة فى سبيل بناء المجتمع ويقضى على المقومات الذاتية للشعوب ويطفىء شعلة نشاطها ويربط مصير الشعوب بعجلته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

٤ ــ ان هذا النفوذ الأجنبى لا يقف عند الاحتلال العسكرى بل يأخذ أشكالا اقتصادية وسياسية فى ثوب معاهدات الصداقة والتحالف ، ويعتمد على ركائز داخلية فى مصر تمثلت فى القصر الملكى وأعوان الاستعمار من الاقطاعيين والعملاء . ومن ثم فان التخلص من النفوذ الأجنبى يقتضى البدء بالتخلص من أعوانه وركائزه .

= المصرى للاقتصاد الراسمالى الاوربى وخاصة فى انجلترا فى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى ، اذ بلغت عام ١٩٥٢ حوالى ٤٧٪ والاعتماد بصفة اساسية على تصدير حاصلات زراعية على راسها القطن ، اذ تبلغ نسبته الى مجموع قيمة الصادرات اكثر من ٨٠٪ وتبلغ نسبة قيمة القطن الى الدخل القومى اكثر من ١٥ر٨٪ وتحتل انجلترا والدول الراسمالية اهمية خاصة فى التجارة الخارجية المصرية منذ الاحتلال البريطانى لمصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، اذ كانت نسبة تجارة مصر مع انجلترا الى التجارة المصرية الخارجية تتراوح فى الصادرات ما بين ٦٣٪ عام ١٨٨٣ و ١٩ر٢٪ عام ١٩٥١ ، أما الواردات فتراوحت النسبة ما بين ٣٧٪ عام ١٨٨٣ و ١٧ر٣٪ عام ١٩٥١ . ويزيد من دلالة هذه الارقام ضآلة حجم التجارة مع مجموع دول الكتلة الشرقية ، فقد كانت نسبة الواردات منها فى الفترة ما بين ١٩٣٧ ــ ١٩٥٣ تتراوح ما بين ٣ر٥٪ و ١١ر١٪ ونسبة الصادرات اليها عن ذات الفترة تتراوح ما بين ٩٪ و ١٢ر٢٪ .

٥ ــ استحالة الاعتماد على الأسلوب الرأسمالى لحل مشاكل المجتمع المصرى بالنظر لضعف الرأسمالية المصرية الوليدة وعدم قدرتها على منافسة الرأسمالية المتقدمة الا فى ظل حماية جمركية يقع عبء تحملها على عاتق المستهلكين فضلا عن تبعية الرأسمالية المصرية للرأسمالية الأوربية الأمر الذى جعل من الاستقلال السياسى مجرد شكل عديم المضمون •

§ ٤ ــ مرحلة ثورة يوليه ١٩٥٢ (التحويل الاشتراكى)

لم تكن ثورة يولية مجرد انقلاب عسكرى بل كانت ثورة شاملة قامت بعملية تصحيح كامل للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكان الجيش أداة هذه الثورة ومعبرا عن امانى الشعب فى الاصلاح المنشود •

ايجابيات وسلبيات ثورة يوليه :

اعتمدت الثورة ــ خلال الخمسينات ــ على المبادىء الستة المعروفة ، ولم تلزم نفسها بنظرية فلسفية معينة ، وفى أوائل الستينات بدأت الثورة فى صياغة نظرية فلسفية أصدرت بها ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ ، وقد تبلورت أهدافها وفلسفتها فى المبادىء الثلاثة « الحرية ، الاشتراكية ، الوحدة » وقد دل التطبيق العملى لمبادىء ثورة يولية على أن أعظم انتصاراتها فى الداخل والخارج قد تم فى الخمسينات فى ظل المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة غداة قيامها وما لحقها من تطور فى ضوء الممارسة الفعلية لها ، أما فى الستينات وخاصة بعد الانفصال السورى وصدور الميثاق ، فان الثورة بدأت تنحرف من مسارها الأصلى بسبب تسلط مراكز القوى على الحكم فوقعت الثورة فى كثير من الأخطاء شوهت التجربة وانتهت بهزيمة يونية ١٩٦٧ •

وبالرغم من ذلك تمكنت الثورة من انجاز كثير مما قطعته على نفسها من وعود :

اولا : استكمال الاستقلال السياسى :

أسقطت الثورة النظام الملكى وأقامت النظام الجمهورى واستخلصت اتفاقية تخرج بمقتضاها القوات البريطانية نهائيا من مصر فى يونية ١٩٥٦ . وتم اسقاط هذه الاتفاقية بعد انتصارنا السياسى فى العدوان الثلاثى ١٩٥٦ وتطهرت أرض مصر من رجس الاحتلال البريطانى الذى خيم على صدرها ٧٤ عاما . وبذلك تم تحقيق المبدأ الأول من المبادىء الستة (القضاء على الاستعمار وأعوانه) .

وهكذا تمكنت مصر من تحقيق التحرر الوطنى وتحرير الارادة الوطنية والخروج من مناطق النفوذ . وحفاظا على استقلالنا وارادتنا الوطنية سلكنا سياسة عدم الانحياز بين العملاقين الكبيرين والتكتلات والأحلاف العسكرية ، بل كان لمصر دور طليعى فى حركة عدم الانحياز ابتداء من توقيع اعلان ميثاق مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ . وكانت ثمرة هذه السياسة التمكن من تحديد علاقتنا الخارجية وفقا لمصحتنا القومية واكتساب صداقات كثير من الشعوب . وانطلاقا من هذا المبدأ رفضت مصر الدخول فى الأحلاف العسكرية الغربية ، فرفضت حلف بغداد وحاربته عام ١٩٥٥ . ورفضت مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧ . ومن ناحية أخرى رفضت الانضمام للأحلاف العسكرية الشيوعية كما أنها لم تطلق للأحزاب الشيوعية حرية العمل فى مصر ، ووقع أكثر من تصادم بين القيادة السياسية فى موسكو والقيادة السياسية فى مصر بزعامة جمال عبد الناصر بسبب رفض مصر التدخل فى شئونها .

غير أن هذا الوضع تبدل كلية منذ منتصف الستينات وأصبح للاتحاد السوفيتى علاقة خاصة بمصر بدأت بالمعونات العسكرية والاقتصادية وانتهى الأمر تحت الضغوط السوفيتية الى توقيع معاهدة تحالف وصداقة عام ١٩٧١ أريد بها ضمان استمرار الوجود السوفيتى فى مصر . وقد أخذ حجم الوجود العسكرى السوفيتى يتزايد فى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ فأصبح عدد الجنود والخبراء السوفييت فى مصر يربو على ١٨ ألفا ، وكان لسياسة الوفاق بين أمريكا والاتحاد السوفيتى ، التى تعززت فى قمة موسكو

عام ١٩٧٢ أثرها البالغ فى اتفاق الدولتين على بقاء الوضـــع فى الشرق الأوسط على ما هو عليه وتطبيق سياسة الاسترخاء العســـكرى وزيادة حجم هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل بمعـــدل ٣٥ ألف مهـــاجرا سنويا ، وأحجم السوفييت عن الوفاء بالتزاماتهم العسكرية نحو مصر . وهكذا أصبح الوجود العسكرى السوفييتى رمزا على تبعيـــة مصر للاتحاد السوفيتى وقيدا على حريتها ، ومن ناحية أخرى تقطعت علاقة مصر بأمريكا ودول أوروبا الغربية نزولا على رأى موسكو وسياستها ، وبذلك عادت مصر الى وضع شبيه بما كانت عليه قبل الثورة فى ظـــل معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا ، وكأننا استبدلنا سيدا بسيد ، وكان على ثورة مايو أن تعيد الأمور الى نصابها ، وتخلص الارادة المصرية من وصاية السوفييت بحيث تصبح علاقتنا الخارجية عـــلاقات متوازنة مع العملاقين الكبيرين ، ولذلك لم يتردد الرئيس السادات فى اخراج الخبراء السوفييت فى أغسطس ١٩٧٢ ، وفى الغاء معاهدة التحالف والصـــداقة مع السوفييت عام ١٩٧٥ واعادة العلاقات الطبيعية مع أمريكا ودول غرب أوربـــا .

ومن ناحية أخرى أساءت القيادة السياسية والقيادة العسكرية تقدير قوة اسرائيل العسكرية كما أساءت تقدير الموقف الدولى وانتهى الأمر بهزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء فضـــلا عن أجزاء أخرى من الوطن العربى . وهذا الاحتلال الاسرائيلى أشد خطرا من الاحتـــلال الانجليزى لأنه احتلال استيطانى . وكان على ثورة مايو أن ترد لمصر كرامتها وأرضها فكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة التى مكنت مصر من استرداد جزء من سيناء بالقوة العسكرية وفتحت باب المفاوضات لاسترداد بقية الأرض واقامـــة دولة للفلسطينيين .

ثانيا : القضاء على الاقطاع

تمت تصفية الاقطاع ــ وهو المبدأ الثانى من المبادىء الستة ــ بصدور قوانين الاصلاح الزراعى فى الأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ وبذلك تم وضع

حد أقصى للملكية الزراعية مع تقرير مبدأ تعويض مالك الأرض المستولى عليها ـ باستثناء أموال وممتلكات أسرة محمد على فقد تمت مصادرتها بلا تعويض ـ كما تم بمقتضى التعديلات التى أدخلها القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٦ وضع حد أقصى لحيازة الأراضى الزراعية (٥٠ فدانا) • كما تقرر مبدأ توزيع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بهدف توسيع قاعدة الملكية الصغيرة ، وتم أيضا تنظيم العلاقة بين مالك الاراضى الزراعية ومستأجرها وتحديد أجرة الارض بسبعة أمثال الضريبة العقارية الأصلية • وحماية للانتاج الزراعى وحماية لصغار الملاك ، أنشأ قانون الاصلاح الزراعى جمعيات تعاونية زراعية تكون عضويتها اجبارية لمن آلت اليهم الأراضى المستولى عليها ومن يملكون أقل من خمسة أفدنة •

وقد استهدفت القوانين والاجراءات سالفة الذكر تقليل التفاوت بين فئات المجتمع عن طريق الحد من الملكيات الكبيرة وتوسيع قاعدة الملكية الصغيرة بخلق طبقة من صغار الملاك الزراعيين • وبلغت مساحة الأراضى المستولى عليها حوالى ٨٧٥ ألف فدانا وزعت على أكثر من ٤١٠ ألف شخص ، وهذا يعنى زيادة عدد ملاك الأراضى الزراعية بنسبة ١٤ر٦٪ ، وبذلك ارتفعت نسبة الملكيات الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنة الى ٥٨ر١٪ من مجموع الأراضى المنزرعة (٦ مليون فدانا) بعد ما كانت ٣٥ر٤٪ عام ١٩٥٢ •

وقد سلكت الثورة فى البداية نظام تمليك صغار الفلاحين للأراضى المستولى عليها والأراضى المستصلحة ، ثم عدلت عن هذه السياسة منذ عام ١٩٦٦ ، فبقيت الأراضى المستولى عليها ولم يتم توزيعها بعد فى حوزة الاصلاح الزراعى وتحت اشرافه • كما تم تأجير جزء من الأراضى المستصلحة لصغار الزراع وعهد بالباقى الى شركات عامة لاستغلال هذه الأراضى • وقد تكرس هذا النظام رسميا بصدور قانون الاصلاح الزراعى الثالث (القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩) الذى أباح للهيئة العامة للاصلاح الزراعى التصرف فى الأراضى المستولى عليها اما بطريق

التأجير لصغار الفلاحين واما ببيعها لواضعى اليد منهم أو بطريق المزاد العلنى •

وهذا العدول عن مبدأ تمليك الذين لا يملكون يعتبر خروجا بالثورة عن مسارها صححته ثورة مايو بتـدعيم مبدأ تمليك الذين لا يملكون وتوسيع نطاقه بحيث لا يقف تطبيقه عند حد الأراضى الزراعية بل يمتـد الى تمليك الشقق للسكان فى المساكن الشعبية •

لم تستهدف قوانين الاصلاح الزراعى مصادرة الأراضى الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية بل الاستيلاء عليها مقابل تعويض بقصد توجيه هذه التعويضات وغيرها نحو الاستثمار الصناعى • غير أن الثورة غيرت اتجاهها باصدار القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر أن تؤول الى الدولة دون مقابل الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بقانونى الاصلاح الزراعى لعامى ١٩٥٢ و ١٩٦١ • وهذا الاتجـاه يعنى « تجريد الذين يملكون » وهو مبدأ ماركسى ــ ظل غريبا عن الثورة حتى صدور هـذا القانون ــ يهدف الى الغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج •

ومن ناحية أخرى استغلت مراكز القوى فرض الحراسة واستعملته سلاحا فى وجه الأعداء الشخصيين أو لتحقيق مطامع شخصية •

وكان على ثورة مايو أن تصحح هذا الوضع فوضعت فى الدستور الدائم نصوصا تكفل عدم فرض الحراسة على الأموال أو نزع ملكيتها أو تأميمها الا بناء على القانون ومقابل تعويض (المادتان ٣٤ ، ٣٥) ، كما أنهت الحراسات وردت الأموال الى أصحابها •

ثالثا : سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى وتوجيهه

يستهدف هذا التدخل منع الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وتوجيه الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية تضعها الدولة تحقق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية • وهذه الفلسفة تضمنها المبدآن الثالث والرابع من المبادىء الستة « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال

على الحكم « واقامة عدالة اجتماعية » ، كما عبر عنها دستور ١٩٥٦ (م٧٢) بقوله : ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة » • وبعد صدور الميثاق تحولت وظيفة الدولة من الاشراف والتوجيه للنشاط الاقتصادى الى سيطرة كاملة عليه •

وقد لجأت الثورة الى عدة وسائل فى سبيل القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، واقامة العدالة الاجتماعية • وأهم هذه الوسائل : خلق قطاع عام قوى ، رقابة الدولة على القطاع الخاص ، تنشيط الحركة التعاونية ، تدعيم الاستقلال الاقتصادى •

١ ـ القطاع العـام :

اتجهت الثورة منذ البداية الى التخلص من سيطرة رأس المال الأجنبى وذلك بتمصيره منذ عام ١٩٥٧ ، كما لجأت الى اقامة قطاع عام قوى يقود الانطلاق الاقتصادى ويحقق العدالة الاجتماعية ، أخذ حجمه فى الازدياد حتى أصبح يحتكر معظم أوجه النشاط الصناعى والتجارى فى مصر بعد حركة التأميمات الواسعة عام ١٩٦١ ، كما أصبح الجزء الأكبر من خطة التنمية يقع على عاتقه (١) •

وقد حدد الميثاق نطاق القطاع العام بالآتى : الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ، الصناعات الثقيلة والمتوسطة وأغلب الصناعات التعدينية ، تجارة الاستيراد وثلاثة أرباع تجارة الصادرات وربع التجارة الداخلية ، البنوك وشركات التأمين ، وصدرت عدة قوانين لتنفيذ ما وضعه الميثاق •

وقد استطاع بما توفر له من امكانات أن يكـون الأداة الفعالة فى التنمية ، وبفضـله تحققت الزيادة الضخمة فى الانتاج وأمـكن اقامة المشروعات الكبرى (٢) ، ومن عائده استمر تمويل التنمية ، وهو الذى

---

(١) ويدل على ذلك ان نسبة الاستثمارات العامة الى الاستثمارات الكلية بلغت اكثر من ٩٤٪ فى عام ٦٤ ــ ٦٥ •

(٢) بلغت مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى ٨٠٪ عام ٦٤ ــ ٦٥ •

حقق الصمود الاقتصادى بعد العدوان عام ١٩٦٧ كما قام بالدور الأساسى فى تحمل العبء الاقتصادى فى حرب أكتوبر المجيدة •

وبالرغم من ذلك فان تجربة القطاع العام قد شابتها كثير من العيوب أبرزها : تسلل البيروقراطية الادارية الى كثير من مواقعه فعاقت حركته ، وتخلف عن ملاحقة التقدم التكنولوجى العالمى •خرج عن الفلسفة التى يقوم عليها والهدف من انشائه • فالقطاع العام فى المذهب الرأسمالى الحر يقوم بدور مكمل للقطاع الخاص ومن ثم يقتصر مجال نشاطه على حدود ضيقة • أما فى المذهب الشيوعى ــ حيث تلغى الملكية الفردية ــ فانه يستوعب كل أوجه النشاط الاقتصادى . أما فى مصر ــ وفلسفتها الاقتصادية تقوم على احترام الملكية الخاصة مع تحديد وظيفة اجتماعية لها ــ فان القطاع العام يعهد اليه بدور مزدوج هو تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، وليس الغرض من انشائه مجرد سد النقص فيما يعجزعنه القطاع الخاص ولايراد له أن يستوعب كل أوجه النشاط الاقتصادى ، ولذلك يجب أن يقتصر نشاطه على مايحقق هذين الهدفين ويترك ماعدا ذلك للقطاع الخاص ، ومن ثم فالأصل أن يقتصر نشاط القطاع العام ــ فى مصر ــ على المشروعات الهامة التى يعجز الأفراد عن القيام بها وكذلك المشروعات الحيوية بالنسبة للجماهير حتى تضمن الدولة بيع منتجاتها أو أداء خدماتها بأسعار تكون فى متناول الجماهير بصرف النظر عن سعر التكلفة وأخيرا المشروعات الاستراتيجية أو التى تمس سيادة الدولة •

غير أن التطبيق العملى دل على أن نشاطه تجاوز مايتصل بتحقيق هذين الهدفين حيث امتد الى مشروعات صغيرة وأخرى لا تمثل أهمية اقتصادية خاصة فى التنمية الاقتصادية • كما دل التطبيق العملى على أن بعض قرارات الضم الى القطاع العام قد « دفعت اليها نزعة عقابية أو انتقامية شوهت فكرة القطاع العام الذى لايمت الى العقاب أو الانتقام بصلة » • وقد ترتب على تضخم القطاع العام بهذه الصورة أن سدت فى وجه القطاع الخاص معظم مجالات الأنشطة الاقتصادية فتضاءل دوره فى خطة التنمية وانصرف الى أنشطة طفيلية وزاد من ضمور

القطاع الخاص تضارب القرارات التى تنظم نشاطه وتضع العقبات فى سبيله نتيجة لاشتداد قبضة الدولة على نشاطه اعمالا لحقها فى الاشراف عليه .

وقد نبه بيان ٣٠مارس الى ضرورة وضع ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة مع بيان حدود كل منها ودورها الاجتماعى بصورة تكفل ادارة المشروعات العامة ادارة اقتصادية علمية ، وتوفير الحافز الفردى تكريما لقيمة العمل من ناحية واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها . غير أن شيئا من ذلك لم يحدث وكان على ثورة مايو أن تواجه الأمر باعادة النظر فى أسلوب ادارة القطاع العام وترشيده فضلا عن فتح باب الأمل أمام النشاط الفردى بما لا يضر المصلحة العامة فكانت سياسة الانفتاح الاقتصادى .

٢ ـ رقابة القطاع الخاص وتوجيهه :

باشرت الدولة رقابتها على نشاط القطاع الخاص وتوجيهه اعمالا للمبدأ الذى قررته المادة العاشرة من دستور ١٩٥٦ التى تنص على أن « يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب » ، كما نص دستور ١٩٥٦ (م ١١) ودستور ١٩٦٤ (م ١٦) على أن « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية » . وفى ضوء هذه النصوص وما ورد فى الميثاق أقتصر نشاط القطاع الخاص على بعض مجالات وحظر عليه مجالات أخرى ، فظل مفتوحا أمام القطاع الخاص كل من : الملكية الزراعية فى حدود قوانين الاصلاح الزراعى ، وملكية المبانى ، والصناعات الخفيفة ، وترك له قدر محدود جدا فى مجال الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية ، وربع تجارة الصادرات وثلاثة أرباع التجارة الداخلية بالاشتراك مع القطاع التعاونى . وحرم عليه دخول الهياكل الرئيسية للانتاج وتجارة الاستيراد والبنوك وشركات التأمين .

وفى نطاق المجالات سالفة الذكر يخضع القطاع الخاص لرقابة الدولة وتوجيهها ويظهر ذلك مما يلى :

(أ) يشترك القطاع الخاص فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة للدولة وهذا يعنى أن اشتراكه اختيارى فى اطار الخطة •

(ب) صدرت عدة قوانين تحول دون الملكية الخاصة والوقوع فى الاستغلال فوضعت حدا أدنى لأجور العمال وأشركتهم فى ادارة الشركات وأرباحها ، ولجأت الى التسعير الجبرى لتحديد أثمان المنتجات ، وحددت القيمة الايجارية للأراضى الزراعية والمبانى ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر •

(جـ) تدخلت الدولة لمراقبة النشاط الزراعى ، فحددت أنواع الحاصلات الزراعية التى يلتزم الفلاح بزراعتها مثل القطن والقمح ، كما حددت الحد الأدنى للمساحة اللازمة لذلك ، وتوسعت فى نظام التجميع الزراعى والتسويق التعاونى ، وحددت أسعار البيع والشراء •

(د) تدخلت الدولة فى مراقبة أعمال الهدم والبناء فأصدرت عام ١٩٥٦ القانون ٣٤٤ الذى يقضى بحظر اقامة مبنى أو تعديل مبنى قائم أو هدمه الا بعد الحصول على اذن من الدولة • كما صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ بحظر اسناد أعمال مقاولات الحكومة والقطاع العام التى تزيد قيمتها عن ثلاثين ألف جنيها لغير شركات القطاع العام •

(هـ) فى مجال الصناعة صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ينظم دخول الميدان الصناعى والخروج منه • وقد حظر هذا القانون اقامة منشآت صناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها الصناعى أو مكان اقامتها الا بترخيص من الدولة ، كما حظرت ذات القانون على المنشآت التى تباشر نشاطها فى صناعات أساسية أو احتكارية أن توقف انتاجها أو تقلله الا باذن من الدولة •

(و) توسعت الدولة فى التدخل لتنظيم النشاط التجارى عن طريق التسعير الجبرى ومراقبة الأثمان ، وعن طريق التوسع فى القطاع التعاونى الاستهلاكى • كما أنها قصرت الاستيراد من الخارج على شركات القطاع

العام ، وصدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦١ بقصر أعمال الوكالات التجارية على القطاع العام .

وترتب على صدور القوانين والاجراءات سالفة الذكر اشاعة مناخ مضاد للقطاع الخاص ووضع العراقيل فى وجهة فآثر الانزواء وعدم المشاركة فى خطة التنمية واتجه الى استثمارات طفيلية أحيانا أو الاسراف فى الاستهلاك أحيانا أخرى وتعطلت بعض الطاقات الانتاجية ، وهاجرت الى خارج البلاد كثير من العقول البشرية ذات الكفاءة العالية فى المجالات الاقتصادية . وهذا المناخ المضاد لنشاط القطاع الخاص بالاضافة الى تأميم ومصادرة الممتلكات الأجنبية سواء العربية منها وغير العربية أدى الى احجام الأجانب والعرب عن استثمار أموالهم فى مصر فخسرت مصر كثيرا بالنظر لقلة المدخرات المصرية وعدم قدرتها وحدها على الوفاء باحتياجات خطة التنمية ، الأمر الذى اضطرنا الى الاقتراض لاستكمال الاستثمارات اللازمة لهذه الخطة . حدث هذا فى الوقت الذى تدفقت فيه الأموال على العرب بعد اكتشاف البترول فى الأراضى العربية وكانت مصر هى المجال الطبيعى لاستثمار هذه الأموال . فاتجهت هذه الأموال الى بنوك أوربا وأمريكا وتراكمت فيها وحرمت منها مصر . وطبقا لبعض الاحصاءات فان نصيب أوربا وأمريكا من عائد استثمارات الأموال العربية فيهما يزيد عما تدفعه ثمنا للبترول المستخرج من البلاد العربية .

وقد ظهرت عيوب ابعاد القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادى المصرى وتشديد قبضة الرقابة عليه بما يعوقه عن العمل فى التدهور الذى حل بالاقتصاد المصرى ، وتوقف التنمية بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٥ . كما ظهرت هذه العيوب فى الأزمات الاقتصادية التى بدأت تواجه مصر منذ منتصف الستينات ، ومن أمثلتها أزمة الاسكان .

وكان على ثورة مايو أن تهىء المناخ لمشاركة القطاع الخاص فى خطة التنمية وتزيل ما يعترض سبيله من عقبات . فكانت سياسة الانفتاح الاقتصادى والقوانين التى صدرت تطبيقا لها .

٣ ـ تنشيط الحركة التعاونية :

ومن وسائل القضاء على الاحتكار وحماية صغار المنتجين وصغار المستهلكين لجأت الدولة الى تنشيط الحركة التعاونية والملكية التعاونية اعمالا لحكم دستور ١٩٥٦ (م ١٦) ودستور ١٩٦٤ (م ١٨) . غير أن التطبيق العملى دل على أن الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية تحولت الى متاجر حكومية ، كما تحول التسويق التعاونى الى تسويق ادارى ، وتحولت الجمعيات التعاونية الزراعية الى ادارات حكومية .

٤ ـ تدعيم الاستقلال الاقتصادى :

وفى سبيل القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم وما يستتبع ذلك من تبعية اقتصادية للرأسمالية العالمية لم تكتف ثورة يوليو بتمصير الاقتصاد القومى واقامة قطاع عام قوى ، بل عمدت الى تنويع الانتاج القومى وتحقيق التوازن فى التجارة الخارجية نوعيا وجغرافيا [١] .

غير أن التطبيق العملى دل على أننا وان كنا قد تخلصنا من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الا أننا عجزنا عن اقامة علاقات اقتصادية متوازية مع المعسكرين الغربى والشيوعى . فاعتمادنا فيما أنشأناه من صناعات بعد الثورة ، وخاصة فى الستينات ، على الصناعة السوفيتية أوقعنا فى تبعية اقتصادية للسوفيت سواء من حيث قطع الغيار أم مستلزمات التشغيل أم أسواق تصريف المنتجات الصناعية . وكنا كالمستجير من الرمضاء بالنار ، تخلصنا من التبعية الرأسمالية لنقع فى التبعية الشيوعية .

---

(١) ظهر أثر التوازن فى التجارة الخارجية فى انخفاض نسبة الصادرات والواردات مع الدول الرأسمالية وارتفاعها مع دول الكتلة الشرقية . فقد ارتفعت نسبة الصادرات الى الكتلة الشرقية من ١٢ر٢٪ عام ١٩٥٣ الى ٤٨ر٥٪ عام ١٩٦٥ كما ارتفعت نسبة الواردات عن ذات المدة من ٥ر٣٪ الى ٢٢ر٢٪ وانخفضت النسبة مع انجلترا فوصلت فى ١٩٦٥ الى ٢ر٨٪ فى الصادرات و ٥ر١ ٪ فى الواردات . كما انخفضت مع أوربا الغربية بصفة عامة ، فكانت الصادرات عام ١٩٦٥ هى ٢٠ر٨٪ ، وبلغت نسبة الواردات فى ذات السنة ٣٣ر٢٪ ، وكانت النسبة مع أمريكا فى ذات السنة ٤ر٨٪ من الصادرات ، ٢٢ر٤٪ من للواردات .

كما دل التطبيق اا ، أننا من فرط حرصنا على تدعيم استقلالنا الاقتصادى أسر ـين مبدأ الاكتفاء الذاتى بدون مراعاة لما تقضى به الأصول الاقتصادية ، وكان الشعار السائد « من الابرة حتى الصـاروخ » .

ومن نـاحية أخرى لم تفـد مصر ، الا فى أضيق الحـدود ، من الظروف الاقتصـادية الجـديدة التى تمر بهـا البلاد العربيـة المصدرة للبترول ، فلم يقم تكـامل اقتصـادى بيننـا وبين هـذه الـدول ، بل لم يحـدث تعـاون اقتصـادى يذكر بيننـا وبينهم فظلت نسبـة التجارة مع البلاد العربية ضئيلة جدا وظلت السوق العربية المشتركة حبرا على ورق فى الوقت الذى اتجه فيه العالم الى اقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الكوميكون فى دول المعسكر الشرقى ، والسوق الأوربية المشتركة بين دول غرب أوربا .

وقد أخذت مصر بأسلوب التخطيط القومى بهـدف زيادة الدخل وتحقيق عدالة التوزيع ورفـع مستوى المعيشة . وقـد حققت الخطة الخمسية الأولى نجاحا كبيرا فقد ارتفع الدخل القومى بمعدل نمو سنوى قدره ٥ر٦٪ فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة تزايد السكان ٨ر٢٪ ؛ غير أننا عجزنا عن تنفيذ الخطة الخمسية الثانية بسبب المشاكل الناجمة عن تزايد الاستهلاك وانخفاض المدخرات والعجز فى ميزان المدفوعات فضلا عن تزايد النفقات العسكرية بسبب حرب اليمن والحروب مع اسرائيل وما ترتب على حرب ١٩٦٧ من حرماننا من دخل قناة السويس وموارد البترول فى سيناء . وضاعف من هـذه المشكلات الخلل الذى ظهر فى سياسة التصنيع . وكل ذلك أدى الى تناقص معدل نمو الدخل القومى منذ منتصف الستينات لدرجة أصبح معه معدل النمو الاقتصادى سالبا فى بعض السنوات .

وكان على ثورة مايو أن تواجه المشكلة الاقتصادية وتقود السفينة الى بر الأمان وتصحح مسار الاقتصـاد المصرى .

رابعا : تحقيق العدالة الاجتماعية :

قطعت ثورة يولية شوطا بعيدا فى هذا المجال ، فهى قد اتخذت الاجراءات لتى تكفل عدم الاستغلال — كما سبق أن أوضحنا — وأشركت كافة أفراد الشعب فى ثروة بلادهم بطريق مباشر أو غير مباشر .

والمبدأ الذى التزمته الثورة فى هذا الصدد هو « لكل بحسب خدمته » أى حق الفرد فى الاحتفاظ بثمرة عمله الشريف وملكيته غير المستغلة . وفى سبيل تدعيم هذا المبدأ وضع حد أقصى للملكية الزراعية كما كفلت القوانين الحد الأدنى لأجور العمال واشراكهم فى الادارة وفى الأرباح .

ومن أهم وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية الاجراءات التى اتخذتها الثورة لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الفقيرة وبما يضمن التقليل من التفاوت بين الدخول ، ومن ذلك :

(أ) التوسع فى التسعير الجبرى ، وخفض تكاليف نفقات المعيشة عن طريق دعم السلع التموينية الأساسية .

(ب) الحد من الثروات الكبيرة والدخول الكبيرة والارتفاع بمستوى معيشة ذوى الدخل المحدود . وقد تم الحد من تزايد الثروات الكبيرة عن طريق وضع حد أقصى للمرتبات (القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١) ، وضع حد أقصى للملكية الزراعية (قوانين الاصلاح الزراعى) الضرائب التصاعدية والضرائب الاضافية .

وقد تم الارتفاع بمستوى أصحاب الدخول المحدودة عن طريق عدة وسائل منها :

تحديد الحد الأدنى لأجور العمال ، حصولهم على نسبة من أرباح الشركات التى يعملون فيها ، تحديد أجرة الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية وتحديد نصيب المالك فى الايجار بطريق المزارعة بما لا يزيد عن النصف بعد خصم المصروفات (قانون رقم ١٧٨ لسنة

١٩٥٢) ، تنظيم العلاقة بين ملاك المبانى ومستأجريهـا وتحديد الأجرة على أساس نسبة معينة من قيمة الأراضى والمبانى ، خفض ضريبة كسب العمل وضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ذوى الدخل المحدود ، خفض الضريبة العقارية على صغار ملاك الأراضى الزراعيـة •

(ج) التوسـع فى نظام التأمينـات الاجتماعية •

(د) التوسـع فى الخدمات العـامة ذات الطابع الاجتماعى ، مثل التعليم والرعاية الصحيـة •

خامسا : نظام الحكم :

ان نظام الحكم لا ينشأ فى فراغ ولا يعيش فى فراغ ، بل هو ينشأ فى مجتمع معين تحكمه ظروف معينة ، ويتوخى غايات معينة • وقد كان نظام الحكم فى مصر قبل ثورة يولية يعكس حالة المجتمع المصرى الذى تحكم فى مصيره تحالف قوى ثلاث : القصر ، الاستعمار الانجليزى ، الاقطاع • فكان النظام الديمقراطى الذى تضمنته دساتير ما قبل ثورة يولية مجرد واجهة خالية من أى مضمون حقيقى ، وكان النظام الحزبى مجرد حلية تعطى مظهرا براقا لهذه الواجهة الديمقراطية • وبالرغم من أن هذه الدساتير تضمنت نصوصـا تقضى بأن السيادة للشعب الا أن الشعب ظل ـ فى واقع الأمر وفى أغلب الفترات ـ مجردا من وسـائل ممارسة هذه السلطة فأصبح مطية للسلطة الحـاكمة •

وجاءت ثورة يولية لترد السيادة الى صاحبها الحقيقى ، الى الشعب، فأعلنت ضمن أهدافها الستة « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » ، ونصت المادة الأولى من كل من دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ على أن مصر دولة ديمقراطية • وتقبل الشعب ما قطعته الثورة على نفسها من وعود باقامة حياة ديمقراطية سليمة بعد مضى فترة الانتقال التى حددتها بثلاث سنوات تنتهى فى يناير ١٩٥٦ • غير أن الثورة لم تعد الحياة الحزبيـة للبـلاد • ليس كفرا بالحزبيـة ولكن ايمانا بعدم صلاحيـة الأحزاب التى كانت قائمة وقت الثورة لتولى السلطة بعد ما رفضت هـذه الأحزاب ابعـاد

القيادات التى أشتركت فى افساد نظام الحكم ، كما أنها رفضت الاصلاحات الاجتماعية • ولم تنشىء لنفسها حزبا سياسيا يرتكز على قاعدة جماهيرية بل أوجدت تنظيما سياسيا جماهيريا واحدا أبعد ما يكون عن التنظيم الحزبى : هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى، يتم على يديه التحول الاجتماعى واقامة البناء الاشتراكى الجديد ، وأسلمت الثورة قيادة هذا التنظيم الى طلائع الثورة ، وكانت هذه الطلائع محل ثقة الثورة ومحط آمالها فى قيادة الجماهير لاقامة البناء الجديد • وسارت الثورة خلال هذه الفترة الانتقالية على مبدأ الشرعية الثورية مما ترتب عليه اتخاذ اجراءات استثنائية لحماية الثورة واجراء التحول الاجتماعى • فأخذ نظام الحكم طابع الشمولية الذى تتركز فيه السلطة فى يد فرد أو فئة قليلة • ولم يتغير الطابع الشمولى لنظام الحكم ولا مبدأ الشرعية الثورية بعد انتهاء الفترة الانتقالية بل ظل كلاهما قائما نتيجة لتلاحق الأحداث وعدم استقرار الأمور ابتداء من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ والانشغال بازالة آثاره ، ثم الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ وما تقضيه من تنظيمات جديدة ، ثم انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ وما تتطلبه من اجراءات داخلية انتهت بصدور ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ ودستور ١٩٦٤ ، ثم هزيمة ١٩٦٧ ورفع شعار « لا صوت يعلو على صوت المعركة » • وكل ذلك بالاضافة الى تكتيل الجهود لاقامة البناء الاشتراكى •

وتدعم نظام الحكم الشمولى بعد دستور ١٥٩٦ بالنص (م ١٩٢) على أن « يتولى الاتحاد القومى حق الترشيح لعضوية مجلس الأمة » الأمر الذى ترتب عليه ممارسة السلطة لحق الاعتراض على بعض المرشحين واغلاق بعض الدوائر الانتخابية لمرشحين آخرين • ومن هنا بدأ الانفصال بين القاعدة الجماهيرية وممثليهم فى مجلس الأمة • فكان الحصول على ثقة السلطة وليست ثقة الجماهير هو الوسيلة للوصول الى المجلس النيابى • واستمر هذا الأسلوب قائما فى ظل دستور ١٩٦٤ (م ٣) الذى أحل الاتحاد الاشتراكى محل الاتحاد القومى ، وجعل منه السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية

السليمة . وكان الاتحاد الاشتراكى يتكون من تحـالف قوى الشعب العاملة التى يقوم عليها نظام الحكم طبقا لدستور ١٩٦٤ (م١) . ولمـا كان هدف تحالف قوى الشعب اقامة الاشتراكية فانها استأثرت لنفسها بالحرية وجردت أعداءها من حق ممارستها . فصـدرت قـوانين العزل السياسى ، وارتفع شعار « الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعـداء الشعب » ، كما ارتفع شعار « أهـل الثقة وأهـل الخبرة » . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا المناخ الشمولى قصر شغل الوظائف الهـامة على أعضاء الاتحاد الاشتراكى فضلا عن عضوية مجلس الأمة ، كما استمر تطبيق مبدأ الشرعية الثورية بل ازداد تعميقا . فدساتير الثورة كلهـا كانت مؤقتة وتصدر بقرارات من رئيس الجمهورية ولم يتبع فى تعديلهـا أو تغييرها الاجـراءات المنصوص عليهـا فى صلبهـا ، ولم يستكمـل أى مجلس نيابى مدته الدستورية ، وتضمنت الدساتير المتعاقبة النص على تحصين كل القرارات والاجراءات الصـادرة من السلطة وعـدم جواز الطعن فيها أو الغـائها أمام القضـاء .

وفى ظل هذا النظام الشمولى ، حيث يسود مبدأ الشرعية الثورية ويرتفع شعار « أهل الثقة وأهل الخبرة » ، تحولت بعض طلائع الثورة الى مراكز قوى أخذ خطرها يستفحل على مر الزمن : استقطبوا حولهم الانتهازيين وجمعوا حول أشخاصهم — وليس حول مبادىء الثـورة — الأنصار والاتباع ، تارة بالوعد وأخرى بالوعيد ، فأصبح لهم ذيول فى كل المواقع الحساسة . وحفاظا على مكانتهم فى الصـدارة — عن غير حق — عمـدت مراكز القوى الى كتم أصـوات الحرية وعطلت تطبيق القانون واستباحت لنفسها — فى غيبة القانون — مزيدا من السلطات غير المشروعة ، فأشاعت الخوف والرهبة فى النفوس ، وتفشت السلبية والبيروقراطية فى المجتمع بصورة لم يسبق لها مثيل ، واتخذت من السلطة وسيلة لتحقيق مآربهـا الشخصية ، واتخـذت من التأميم والحراسـة ومصادرة الأموال سلاحا ترهب به الأعـداء الشخصيين ، واتخذت من التعيين فى المناصب وسيلة تستقطب بها الاتباع والمريدين . وهكذا ضاع

الأمن من النفوس وحل محله الخوف ، فضاعت الحرية واختفت الكلمة الحرة .

ومن ناحية ثانية تولد عن النظام الشمولي مبدأ تركيز السلطة في مجرد واجهات دون مضمون بعد أن سلبت مراكز القوى اختصاصاتها فصارت عديمة الفاعلية ، وانتهى الحال بسيادة الرأى الواحد وانعدام الرقابة على السلطة . فكثرت الأخطاء ولم تجد من يكشفها ويفضحها فتراكمت فأصبحت كالسوس الذى ينخر فى عظام الثورة حتى وقعت الواقعة فى ١٩٦٧ .

ومن ناحية ثالثة تلاشت بالتدريج مشاركة الجماهير فى الحكم ورقابته له فركنوا الى الحاكم فكان صلاحهم بصلاحه وفسادهم بفساده . وانتهى الأمر بفريق من الناس الى انعدام ولائهم لبلدهم ، وضعف الانتماء للوطن لدى فريق آخر ، والتمس بعض أفراد الفريقين سبيلهما الى أوطان وبلاد أخرى ، والتمس البعض الآخر الأيديولوجيات الأجنبية .

وقد تنبه بيان ٣٠ مارس لهذه العيوب وطالب بتدعيم الدولة الحديثة بالديمقراطية فضلا عن العلم والتكنولوجيا ، وبتوثيق الصلة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية بما يضمن حماية المكاسب الاشتراكية وتدعيمها وبما يوفر كل الضمانات للحرية الشخصية وحرية الرأى ، وبتحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما يكفل الرقابة البرلمانية والشعبية ، وبتقرير حصانة القضاء وكفالة حق التقاضى والغاء النصوص التى تقضى بعدم جواز الطعن فى قرارات السلطة أمام القضاء ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون . غير أن مراكز القوى حالت دون تنفيذ بيان ٣٠ مارس وكان على ثورة مايو أن تحقق المبدأ السادس من المبادىء الستة وهو اقامة ديمقراطية سليمة فصدر الدستور الدائم وقامت دولة المؤسسات والتزمت بمبدأ الشرعية الدستورية ، وعملت على توفير المناخ المناسب لممارسة الديمقراطية .

والخلاصة :

بدأت ثورة يولية بالمبادىء الستة المعروفة ثم طورتها فى ضوء الممارسة والمتغيرات الدوليــة الى نظرية ضمنتها ميثــاق العمل الوطنى ١٩٦٢ الذى بلور أهداف الثورة وفلسفتها فى : الحرية الاشتراكية والوحدة • وتحت تأثير مراكز القوى انحرفت الثورة عن مسارها • فصدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ موضحا أسس تصحيح المسار ، غير أن مراكز القوى وقفت فى وجه الاصلاح • وكان لا بد من الانتظار حتى ثورة مايو لتعيد الأمور الى نصابهــا الطبيعى وتحقق أمل الشعب المصرى فكانت الاشتراكية الديمقراطيــة منهــاجا وسبيلا •

وقد نجحت ثورة يولية فى تحقيق كثير من أهدافها ولكنها ــ لأسباب خارجة عن ارادتها أو لأخطاء وقعت فيها ــ عجزت تماما عن تحقيق بعض الأهداف كما عجزت عن تحقيق بعضها الآخر بالصورة المرجوة • فهى قد حققت الاستقلال لمصر وساهمت فى تحقيقه لبعض الدول العربية، وقضت على الاستعمار وأعوانه كما قضت على الاقطــاع والاحتكار وخلصت الحكم من سيطرة رأس المال ، وقطعت شوطا كبيرا فى تحقيق العــدالة الاجتماعية ولكنها عجزت عن تحقيق الديمقراطية السليمة •

ففى خصوص الحرية ، وهى تعنى الحــرية بجــانبيها السيــاسى والاجتماعى حسبما ورد فى الميثاق ، قد أنجزت ــ على حد تعبير ورقــة أكتوبر ــ الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية وغيرت خريطة مصر الاجتماعية
أكتوبر الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية وغيرت خريطة مصر الاجتماعية
تغييرا عميقا وحاسما وأوجدت قوى اجتماعية هامة لم تكن موجودة من قبل أو كان وجودها هامشيا • ولكنها لم تحقق للشعب الحرية السياسية على الوجه الذى يبتغيه • بل « لقد فرضت الأجهــزة ومراكز القــوى وصايتها على الجماهير وتعددت القيود والاجراءات بدعوى الدفاع عن الاشتراكية تارة ، وعن أمن الدولة تارة أخرى ، وأغلقت كثيرا من الأبواب وسدت مسالك كان يجب أن تفتح أمام العمل الوطنى » • وهذا القصور يرجع أساسا الى الطابع الشمولى الذى ساد نظام الحكم وما استتبعــه من فقدان سيادة القانون • فقامت ثورة مايو لتصحيح الوضع بتصفية

مراكز القوى وتحقيق سيادة القانون واقامة دولة المؤسسات وتأمين الفرد على يومه وغده •

وفى مجال الاشتراكية ، وهى حسبما ورد فى مواثيق ثورة يوليه ، تستهدف تحقيق الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع ، قد نجحت فى تحقيق العدالة فى التوزيع فقربت الفوارق بين الناس وقضت على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، وارتقت بمستوى معيشة الجماهير ، ولكنها تعثرت فى تحقيق الكفاية فى الانتاج • فهى قد نجحت فى تمصير النشاط الاقتصادى وفى تحقيق معظم أهداف الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) ولكنها فشلت فى تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية وما بعدها وأوشك الاقتصاد المصرى على الانهيار بعد أن جفت شرايين حياته • وهذا القصور يرجع من ناحية الى أن التجربة الاشتراكية نشأت وعاشت فى ظل نظام شمولى ــ مما أتاح الفرصة لتسلط مراكز القوى على مقدرات الثورة ــ انتهى بها الى رأسمالية الدولة التى مارسنا تجربة قريبة الشبه بها فى عهد محمد على من قبل • ويرجع من ناحية ثانية الى أن التجربة خلطت بين الاستقلال الاقتصادى ــ كدعامة للاستقلال السياسى ــ والاكتفاء الذاتى ، وتصورت أن الاستقلال السياسى لا يتحقق الا بالاكتفاء الذاتى فى عصر سمته التكتلات الاقتصادية الكبرى وتشابك المصالح الاقتصادية لدرجة اقتضت التعاون الاقتصادى الوثيق بين الدول رغم تباين نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، فوقعت الثورة فى فخ التبعية الاقتصادية من حيث لا تحتسب •

أما عن الوحدة العربية فقد امتد أثر ثورة يوليه الى كل العالم العربى وقامت فيه كثير من الثورات على غرارها وسارت على دربها (مثل سوريا ، العراق ، ليبيا ، السودان ، اليمن) ، ومدت يد العون الى الدول العربية التى كانت تعانى من الاستعمار الأوربى فنالت استقلالها (مثل دول شمال افريقية وليبيا والسودان واليمن) • ولكن تجربة الوحدة السياسية مع سوريا فشلت بعد أن ظلت قائمة قرابة أربع سنوات لأن الدافع الرئيسى الى قيامها كان يتمثل فى عوامل سياسية

محلية ودولية دون تهميد لذلك بقدر من التكامل الاقتصادى والتجانس الاجتماعى • ومن أخطر آثار هذا الفشل التباعد الذى حدث بين بعض الدول العربية وبعضهـا الآخر ، وزرع بذور الشك فى كل محـاولات للوحدة ، وانقسام العـالم العربى الى محـاور نتيجة للنظر الى الدول العربية من واقع نظمها الاجتماعية والاقتصادية فظهر التقسيم الى دول تقدمية وأخرى رجعية ، وانعكس أثر ذلك فى مواقف الدول العربية من القضايا الهامة المصيرية لدرجة أن الشامتين فى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ كانوا أكثر من المتعاطفين معها •

ثالثا : مبادىء الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة التى تلائم ظروفنا وتتفق مع قيمنا الحضارية

ان الانسان يعيش دائما أبدا فى جماعة ، وقد تتفق مصالحه الخاصة مع مصالح الجماعة التى يعيش فيها ، وقد تختلف مصلحته عن مصلحتها بل وقد تتناقض معها . ومن هنا دأبت الانسانية على وضع صيغة توفق بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، وتعددت المذاهب والتيارات الفكرية ، وأبرزها فى العالم المعاصر المذهب الفردى والمذهب الجماعى ، ويدعى كل منها أن لديه الحل الصحيح لمشكلة التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة .

ويذهب المذهب الفردى الى وجود انسجام طبيعى بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة تأسيسا على أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد لكل منهم كيان مستقل ، أما الجماعة فليس لها كيان ذاتى مستقل عن الأفراد المكونين لها ، ومن ثم فسعادة كل فرد على حده تنتهى بسعادة الجماعة . ونتيجة لذلك ينتهى هذا المذهب الى فتح باب التنافس أمام الأفراد ورفع شعار « دعه يعمل دعه يمر » «laissez faire, laissez passer» والى تقديس الحرية الفردية وحرية العمل وحق الملكية . ويكتفى بتقرير المساواة بين الأفراد أمام القانون وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وتركه كلية للأفراد . وقد استمد هذا المذهب أصوله الفكرية من نظريات العقد الاجتماعى والقانون الطبيعى التى ظهرت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد ازدهر هذا المذهب فى القرن الثامن عشر بعد الثورات الثلاث الكبرى التى قامت على أساسه فى انجلترا (١٦٨٨) وفرنسا (١٧٨٩) وأمريكا (١٧٧٦) وكلها تنادى بالديمقراطية وحقوق الانسان . وانطلاقا من مبادئه أصبحت الديمقراطية بمعناها السياسى أساسا لنظام

الحكم ، وأصبحت الحرية الاقتصادية هى عماد النظـام الاقتصـادى • غير أن التطبيق العملى دل على أن الفرد يتجاهل مصلحة الجماعة فى سبيل مصلحته الخاصة ، كما دل على أن الاكتفاء بممارسة الحرية السياسية انتهى بسيطرة الأقوياء على المجتمع ، وتفشى الأثره والأنانية بين الأفراد ، وعبادة المال وتلاشى روابط المحبة والاخاء ، وأصبح المـال هو وسيلة الحياة ، ومصدر الجاه والسلطان • وفى ظل الثورة الصناعية ظهرت مثالب هذا النظام بصورة أوضح اذ ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرا ، وتعاظمت قوة الأقوياء وساءت حالة الضعفـاء •

وكرد فعل لمبادىء المذهب الفردى وأمام المشكلات التى تعرض لها النظام الرأسمالى الحر فى القرن التاسع ظهرت المذاهب الجماعية فى القرن التاسع عشر ، ونقطة البداية فى هذه المذاهب أن الواقع دل على عـدم وجود انسجام طبيعى بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ، وأن الجماعة لها كيان ذاتى يتميز عن الأفراد ولها مصالح متميزة قد تتفق وقد تتعارض مع مصلحة الفرد • ولذلك يتطلب من الدولة ــ ممثلة الجمـاعة ــ أن تتدخل لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى داخل المجتمع • ولذلك تنتهى المذاهب الجماعية الى رفض مبادىء المذهب الفردى وتطالب بتدخل الدولة لاقامة نظام يقوم على العدالة الاجتماعية ويحقق الرفاهية العامة ، حيث يمتنع استغلال الانسان للانسـان ، وتتكفل الدول بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين بصورة فعلية ، وترفع من شأن العمل وتعطى له مكانا فى توزيع الناتج القومى بما يتفق مع دوره فى الانتـاج •

وقد استخدمت المذاهب الجماعية تعبير الاشتراكية فى بداية القرن التاسع عشر للدلالة على المذهب المقابل للمذهب الفردى وللدلالة على كل الحركات الاصلاحية التى تستهدف رفع المظالم الاجتماعية ، وتعددت التيارات الاشتراكية نتيجة لاختلاف موقفها من الملكية الخاصة والنظام الديمقراطى • وزاد من عدم وضوح تعبير الاشتراكية استخدام الشيوعيين منذ عام ١٨٧٥ لهذا التعبير ، للدلالة على المرحـلة الدنيا من مراحـل المجتمع الشيوعى ، فأصبح مدلول التعبير عندهم ينصرف الى النظـام الذى يهدف الى الغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج وتصفية النظام الطبقى •

وأهم التيارات الفكرية الاشتراكية المعاصرة تياران : تيار الاشتراكية العلمية ، وهو التعبير الذى استعمله الشيوعيون للدلالة على المرحلة الدنيا فى المجتمع الشيوعى ، ويستمد هذا التيار أفكاره من كتابات كارل ماركس وانجلز فى القرن التاسع عشر . ويقوم هذا الاتجاه على أن الاشتراكية مرحلة حتمية من مراحل التاريخ تخلف الرأسمالية وتسلم الى الشيوعية ، ويعتبر الصراع الطبقى محور تطور التاريخ ، ويطالب طبقة البروليتاريا بثورة دموية تستهدف تصفية الطبقات الأخرى وينادى بالغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج باعتبار أن الملكية الخاصة هى سبب هذا الصراع ، وينتهى هذا المذهب بالغاء الدولة لزوال سبب وجودها وهو الصراع الطبقى . وبذلك يصل المجتمع الى مرحلة الشيوعية الكاملة حيث لا سيطرة ولا دولة ولا ديانة ولا قومية ولا منازعات ، ويسود شعار « من كل شخص حسب قدرته ولكل شخص حسب حاجته » .

أما التيار الاشتراكى الثانى ، وهو ما يسمى بالاشتراكية الاصلاحية ، باعتبارها تهدف الى اصلاح المجتمع بوسائل سلمية ؛ كما يسمى أيضا بالاشتراكية الانسانية ؛ باعتبار أنها ذات نزعة انسانية ؛ سميت فى أوائل القرن العشرين بالاشتراكية الديمقراطية ؛ باعتبارها تجمع فى كيان عضوى واحد بين العدالة الاجتماعية والحرية السياسية . ويتميز هذا التيار بأنه يستهدف اصلاح النظام القائم فى المجتمع وتخليصه مما يشوبه من مظالم اجتماعية واستبدال النظام الاشتراكى به ، ولذلك لا يعتبر النظام الاشتراكى الذى يقترحه نتيجة حتمية للتفسير المادى للتاريخ ، وليس وليد القوانين التى قيل بأنها تحكم تطور التاريخ ، بل يعتبره نتيجة تطور فكرى يستهدف رفع الظلم الاجتماعى الناتج عن النظم الاجتماعية القائمة ، ولذلك نجد من بين أنصار تيار الاشتراكية الديمقراطية فريقا من رجال الدين . وانطلاقا من هذا التحليل تنادى الاشتراكية الديمقراطية باستبقاء الملكية الخاصة وتحدد لها وظيفة اجتماعية تؤديها ، وترفض مبدأ الصراع الطبقى والثورة الدموية واقامة مجتمع البروليتاريا ، بل تطالب بتدخل الدولة لتحقيق الاصلاح بالوسائل الديمقراطية . وتستهدف اقامة النظام الاشتراكى على أساس

من التضامن والتكافل بين جميع فئـات الشعب • ولـذلك فهى اشتراكية وطنية مؤمنة تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على وحـدة الأمة بوسائل ديمقراطية • وتؤمن بالدافع الفردى فتحمى ما يحصل عليه الفرد من كسب مشروع سواء نتج هـذا الكسب عن عمل شريف أو ملكيـة مشروعة •

والاشتراكية الانسـانية كانت أسبق فى الظهور من الاشتراكيـة الماركسية ، وقد أصابها بعض الوهن بعد ظهور هذه الأخيرة وتطبيقها فى الاتحاد السوفيتى • غير أنها عادت الى الازدهار من جديد فى ضوء ما أسفر عنه التطبيق العملى للماركسية • فقد تبين عدم صدق ما أسماه ماركس بقوانين التطور العلمى والتى على أساسها وصف اشتراكيته بأنها علمية ووصف غيرها بأنها خيالية • كما تبين أنها تضحى بالحريات الفردية وتتستر وراء وحدة كفاح طبقة البروليتاريا فى استعمار الشعوب واقامة قواعد عسكرية بأراضيها فكانت أشد ضراوة من الاستعمار الرأسمالى • وما حدث فى المجر عام ١٩٥٦ وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ والطريقة التى عامل بها السوفيت سكان هذين البلدين الذين ثاروا مطالبين باستكمال استقلالهما السياسى والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للروس يدل بجلاء أن الاتحاد السوفيتى يسلك ذات الأسلوب الذى سلكته كل من فرنسا وانجلترا واسرائيل فى عدوانها على مصر عام ١٩٥٦ ، وذات الأسـلوب الذى سلكته آمريكا فى فيتنـام •

وقد قوى من ساعد الاشتراكيةالديمقراطية مـا حدث من تطورات فكرية فى المعسكرين الغربى والشرقى واتجـاه كليهمـا نحو مبـادىء الاشتراكية الديمقراطية من حيث لا يحتسبا ، وان كان ذلك يحدث بخطى وئيدة • فالرأسمالية كبلت الانسان باغلال المادة فأصبح أسيرها فى كل تصرفاته ، فدلس على كل القيم والمقدسات فى سبيلها حتى أنهكها رخاؤها وتفشت فى ظلها الأثرة والأنانية وانتهت الى فلسفات وجودية لحمتها الشك والريبة وسداها اللذات الزائفة • ولذلك تعـالت صيحات الفلاسـفة والمصلحين فى الغرب بضرورة تطعيم الرأسمالية والمذهب الفردى بالمبادىء الروحية وببعض القيم المستمدة من العدالة الاجتماعية • وحمل لواء هذه

الدعـوة فى أوربا الأحزاب الديمقراطيـة المسيحية ، وبعض الأحـزاب الديمقراطية الاشتراكية .

ومن ناحية أخرى تذرعت الشيوعية بحجة تحرير الانسان من الظلم الاجتماعى ، وفى سبيل الوصول الى ذلك سلبته أعز ما يملك وهو حرية الفكر وجعلت منه آلة صماء ومجرد ترس صغير فى ماكينـة المجتمع . وانتهت بذلك الى علمية عدمية قوامها الحقد والكراهية واستبعاد الشعوب باسم وحدة كفاح طبقة البروليتاريا . ولذلك كثرت المراجعات المذهبية داخـل المذهب الشيوعى ، بل ان الماركسية قد أنكرت أغلب شراحهـا الرسميين واحدا بعد الآخر بداء من تروتسكى ثم ستالين ثم خروشوف وأخيرا القى بودجورنى نفس المصير . ولا يخلو من الدلالة أنه طبقا لمشروع الدستور السوفيتى الجديد تتحول الدولة من دولة ديكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب كله اذ نص المشروع على أن الدولة « لا تعمل باسم طبقة ما تحتل وضعا سائدا ولا تعبر عن مصالح شطر فى المجتمع وانما تعمل باسم كافة الطبقات والفئات الاجتماعية » . كما لا يخلو من الدلالة ما قرره بريجنيف فى تقريره عن مشروع الدستور حيث قال « ان بعض السنوات التى انقضت بعـد اقرار دستور ١٩٣٦ قد عكرها ظلم غير مشروع ، وانتهاك لمبادىء الديمقراطية والاشتراكية وتم ذلك خلافا لمواد الدستور ويجب ألا يتكرر مثله أبدا » . وهذه العبارات تترجم ما يدور فى نفوس المواطنين من أنهم يريدون أن يعيشوا متحررين من الخوف ، متحررين من سياط السلطة ومراقبة الشرطة . ولم يقف الأمر عند ذلك بل تعداه الى تباين التطبيقات فى البلاد الشيوعية وانقسامها الى عـدة مجموعات بل وتباين التيارات الفكرية داخل المعسكر الشرقى ، بسبب الاختلاف حول الأسس والمبادىء التى يقوم عليها المذهب الشيوعى وخاصة فيما يتعلق بدكتاتورية البروليتاريا والصراع الطبقى والملـكية الفـردية والوطنية والقومية والدين . ونفس الظاهرة نجـدها خارج المعســكر الشيوعى ، وموقف الأحزاب الشيوعية فى غرب أوربا يكشف عن هذا الاتجاه ، فقد أنكرت كلها مبدأ دكتاتورية البروليتاريا واعترفت بالدين ، وجعلت الولاء للوطن وللقومية أفضلية على الولاء للطبقة .

وبالرغم من عــداء كل من الرأســمالية والشيوعيــة للاشتراكيــة الديمقراطية ، فانهما ــ كما رأينا ــ تلتمسان سبل الاصلاح فى مبادئها ، وتقتربان منها رويدا رويدا دون أن تحتسبا • ولذلك لا غرابة اذا وجدنا مدا اشتراكيا ديمقراطيا داخل أوربا وفى العالم الثالث بل وداخل المعسكر الشيوعى نفســه • فكثير من الأحزاب الأوربيــة تعتنق الاشتراكيــة الديمقراطية ، ومن أمثلتها المانيا والنمسا والسويد والدانمرك وانجلترا ، ونجحت هذه الأحزاب فى تطبيق بعض مبادىء الاشتراكية الديمقراطية •

ويجب ألا يخطر ببالنا ، ولو للحظة ، أننا حينما نأخذ بالاشتراكية الديمقراطية نستورد فكرا أجنبيا عنا ، فقد تبين لنــا من دراستنا للقيم الحضارية العربية أنها تتلاقى مع الاشتراكية الديمقراطية • والواقع أن الاشتراكية الديمقرطية ان هى الا صــياغة عصرية واسما عصريا لذات المبادىء الحضارية العربية فكلاهما يلتقى حول المبادىء والأسس • ومن أهم هذه المبادىء :

١ ــ **سيادة القانون :** حيث تخضع الدولة للقانون بحيث لا تتخذ أى اجراء أو قرار الا بمقتضى القانون وتنفيذا له وتسلم بوجــود حريات وحقوق للأفراد فى مواجهتها سواء كانت حريات عامة وحقوقا فردية أم كانت حقوقا اقتصادية أم كانت حقوقا اجتماعية • ولضمان تمتع الأفراد بحقوقهم وممارسة حرياتهم يجب اخضــاع تصرفات السلطة للرقابة ســواء كانت سياسية أم ادارية أم قضائية • وهذه القواعد وتلك يجمع بينها المبدأ المعبر بالشرعية الدستورية • وتطبيقا لهذا المبدأ يجب الالتجاء الى الوسائل الديمقراطية والقانونية لاجراء أى تغيير فى نظم المجتمع ، وهذا يعنى عدم جواز الالتجاء الى الاجراءات الاستثنائية •

٢ ــ تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع:
ويتم ذلك عن طريق :

(أ) التسليم بوجود حقوق خاصة لكل منها وظيفة اجتماعية ، وعلى رأس هذه الحقوق نجد حق الملكية ، فهو حق خاص ذو وظيفة اجتماعية •

ولذلك يحمى القانون الملكية الخاصة ويقوم الباعث الخاص بدور هام فى العمليـــة الانتـــاجية •

(ب) التزام الدولة باشباع الحاجات الأساسية للجماعة ســـواء عن طريق تملك الدولة للمشروعات الحيوية بالنسبة للجماهير والمشروعات التى تمس سيادة الدولة والمشروعات التى يعجز الأفراد عن القيام بها ، أم عن طريق الاشراف على الملكية الفردية والنشاط الاقتصادى الخاص •

(جـ) تحقيق المساواة بين المواطنين • وهذا لا يعنى المساواة المطلقة ولا المساواة من الناحية النظرية فقط ، ولكنه يعنى تكافؤ الفرص سواء فى ذلك حق العمل أو الخدمات • وهذا يقتضى اسقاط كافة الامتيازات والتسوية فى الأجور بين من يقومون بعمل واحد •

(د) تقريب الفوارق بين الدخول ، ويكون ذلك بالحد من الثروات والدخول الكبيرة ، وبرفع مستوى معيشة ذوى الدخل المحدود ، وذلك عن طريق الضرائب التصـــاعدية وتوسيع نطاق الخدمات العامة المجانية وضمان حد أدنى للأجور ••• الخ •

٣ ـ التضامن الاجتماعى هو محور التطور : يعتبر مبدأ التضامن الاجتماعى من أهم المبادىء التى تقوم عليها الاشتراكية الديمقراطية • فهى تسلم بوجود فئات اجتماعية متعددة داخل المجتمع • ومرجع تعـــددها واختلافها هو تفاوت القدرات الفردية وسلوك الفرد فى الجماعة وطريقة حياته فى المجتمع وموارده المالية • ولكن هذه الفئات لا تكون طبقات بالمعنى الماركسى الذى ينظر الى الطبقة على أنها « مجموعةمن الأفرادىؤدون دورا واحدا فى الانتاج ويدخلون مع الآخرين فى علاقات متماثلة » ، ومن ثم تقوم ملكية وسائل الانتاج بالدور الحاسم فى تكوين الطبقات فينقسم المجتمع الى طبقة الملاك وطبقة البروليتاريا • فمن الثابت تاريخيا أن الملكية الخاصة ليست هى السبب الوحيد فى ظهور فئات المجتمع المختلفة ، فضلا عن أن الغاء الملكية لا يقضى على التفاوت بين الناس لأنهم يتفاوتون فى درجات كفاءتهم ومن ثم تتفاوت أعمالهم فى الكفاية والأهمية • فالتفاوت

فى الكفاءات البشرية هو الذى يؤدى الى تعدد الفئات وهى ليست فئات مغلقة مقفولة على فريق من الناس طالما لا توجد امتيازات خاصة بالبعض دون البعض الآخر ، والانتماء الى احدى فئات المجتمع لا يتحدد بالمولد ولا بالقانون • وهذه الفئات الاجتماعية لا تتصارع فيما بينها بل تتكامل وتتساند لصالح الفرد والجماعة معا • ومن هذا المنطلق الذى يقوم على تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع يجب اتاحة الفرصة للشخص لاظهار كفاءته ومواهبه ، ويتم ذلك عن طريق تقرير المساواة بين الناس أمام القانون دونما امتيازات لفرد أو فئة على حساب الآخرين • والمساواة القانونية بهذا المعنى هى ما يعبر عنه بتكافؤ الفرص • وبالنظر الى أن تقدم المدنية وازدهار العلوم والتكنولوجيا يتيح لذوى المواهب الطبيعية قدرات فعلية ضخمة تؤدى الى الحصول على امتيازات فعلية ، ومن ثم الى الاخلال بالتوازن الاجتماعى ، فانه يجب أن تتدخل الدولة للحيلولة دون ذلك ويتم هذا عن طريق تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية • وهو يعنى تقرير حقوق وحريات اجتماعية لصالح الضعفاء اجتماعيا واقتصاديا الأمر الذى ينتهى بتحقيق التقريب بين الأفراد وتخفيف وطأة التفاوت • ونتيجة لهذا التصور كان السلام الاجتماعى القائم على التضامن الاجتماعى هو حجر الزاوية فى تطور المجتمع فى الاشتراكية الديمقراطية ، وليس الصراع الطبقى الذى يقوم عليه المذهب الشيوعى ولا الأنانية التى يقوم عليها المذهب الفردى •

٤ ـ **الوحدة الوطنية** : ان الاشتراكية الديمقراطية ـ انطلاقا من مبدأ التكامل والتضامن الاجتماعى ـ ترفض منطق الصراع الطبقى وحكم الطبقة الواحدة ـ طبقة البروليتاريا ـ وتؤمن بالدفاع عن الانسان وليس عن الطبقة • ونتيجة لذلك تؤمن بالوطنية وتسعى الى الحفاظ على الوحدة الوطنية • وتذهب الى أن التوزيع العادل للثروة والاهتمام برفاهية المجتمع من أهم عوامل الحفاظ على هذه الوحدة •

الخلاصة :

ويبين مما تقدم أن مجموعة المبادىء التى تقوم عليها ما يسمى فى العصر الحديث بالاشتراكية الديمقراطية ليست سوى صياغة عصرية لمبادىء

مماثلة ظهرت فى الحضارة العربية ــ بعد ظهور الاسلام ــ منــذ ثلاثة عشر قرنا • وهى لم تكن مجرد مبادىء نظرية ارشادية بل وضعت موضع التطبيق فى الدولة الاسلامية منذ مولدها • ولأسباب خارجة عن ارادة الشعب المصرى ــ أهمهــا خضــوعه للاستعمار الأوربى وتغلغل النفوذ الأجنبى والتماس الاصلاح من أيسر السبل • تراجعت هذه المبــادىء وحلت محلها مبادىء المذهب الرأسمالى فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القــرن العشرين •

وقد حاولت ثورة يولية السير على هديها حينما أعلنت المبادىء الستة غير أن انحراف مسيرتها على يد مراكز القوى أدى الى صياغة نظرية للاشتراكية قامت مراكز القوى بتفسيرها بطويقة تقرب بهــا من الفــكر الشيوعى •

وها هى ثورة مايو تعود بنا الى المبادىء العربية الأصيلة التى قننها الاسلام فى صورة قواعد منضبطة وهى قواعد تتلاقى مع ما بشرت به المسيحية • وهذا يقتضينا أن نرد جميع مبادىء الاشتراكية الديمقراطية فى مصر الى أصولها الفكرية العربيــة ونفسر كل مبدأ فى ضــوء تراثنا الفــكرى •

الفصــل الثــانى

مضمون النظام الاشتراكى الديمقراطى فى مصر وخصائصه

أن المشكلة الكبرى التى تواجه مصر هى وضع تصور لبناء المجتمع المصرى يمكنه من تجاوز مرحلة التخلف واللحاق بركب التطور مراعيا فى ذلك ظروفنا الموضوعية وروح العصر ، ويزيد المشكلة تعقيدا أننـا مررنا بتجارب عديدة منذ القرن التاسع عشر تركت كل منها آثارها فى حياة المجتمع المصرى • ومن سوء الحظ أن هـذه التجـارب لم تكن وليدة نمو طبيعى لنظمنـا وقيمنا الحضـارية بل كانت ــ فى كثير من الحالات تعتمد على تجارب الأمم الأخرى الأمر الذى أدى الى انسلاخنا عن تراثنا وانقطاع سلسلة التطور بين الأجيال المتعاقبة وعـدم تفـاعل المجتمع بها ، ولذلك لم يكن حظها من النجاح كبيرا • فقد عرفت مصر نظام رأسمالية الدولة الذى أقامه محمد على ، ثم فرض عليها نظام شبيه بالرأسمالية وتابع لها منذ عهد الاحتلال الانجليزى ، وظلت تطبقه بعد ثورة ١٩١٩ ، ثم بدأ التحول الاشتراكى بعد قيام ثورة يولية ١٩٥٢ التى انحرفت عن مسارها فى الستينات • وبعض هذه التجارب نجح فى بعض المجالات وفشل فى بعضها الآخر ، وبعض التجارب لم تحقق النجاح بالصورة المنشودة • ومن أهم أسباب الفشل أو عدم النجاح اعتمادها كلها على نماذج تطور مأخوذة عن بيئة أجنبية ، الأمر الذى أدى الى وقوعنا فى التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية للدول الأجنبية • ويضاف الى ذلك عدم مشاركة الجماهير مشاركة فعلية فى شئون الحكم ، سوء توزيع الدخل القومى ، انخفاض مستوى الدخل (١) •

---

(١) تدل احصاءات ١٩٧٦ على أن متوسط دخل الفـرد قد بلـغ فى البلاد المتقدمة اكثر من ٧٠٠٠ دولار سنويا ، وبلغ فى بعض البلاد المتخلفة غير البترولية اكثر من ٦٠٠ دولارا سنويا بينما وصل فى مصر الى ٣٢٥ دولارا سنويا رغم ما بذل من جهود فى التنمية .

وكان على ثورة مايو أن تواجه هذه الأوضاع وتضع حلولا جديدة ، وتطور بعض الحلول القائمة التى أثبت العمل صلاحيتها للتطبيق ، وأن يتم كل ذلك فى اطار أيديولوجية تنبع من تراثنا الفكرى وتلبى احتياجاتنا وتلائم مقتضيات العصر • وتمثلت هذه الأيديولوجيـــة فى الاشتراكية الديمقراطية التى تقوم على الجمع فى كيان عضـــوى واحــد بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، ترجع ينابيعه الفكرية الى قيمنا الحضارية العربية ، والجوانب الايجابية التى أسفرت عنها تجارب الماضى وعلى رأسها تجربة ثورة يولية ١٩٥٢ • وقنن دستورنا الدائم الصادر عام ١٩٧١ المبادىء والأسس التى يقوم عليها نظامنا الاشتراكى الديمقراطى • وغنى عن البيان أن هذا الدستور هو المرجع الوحيد الذى نعتمد عليه فى الوقوف على مقومات هذا النظام •

ويبين من الدستور ومن القوانين التى صدرت فى ظلـــه وما تم من اجراءات أن مقومات نظامنا الاشتراكى الديمقراطى قد أصبحت واضحة المعالم ، بعد أن وضعت موضع التطبيق فترة تزيد عن سبع سنوات • وفى ضوء نصوص الدستور وهذه القوانين نستطيع أن نحدد الاطار الفكرى لنظامنا الاشتراكى الديمقراطى ونبين الأسس التى يقوم عليها والوسائل التى يعتمد عليها فى تطبيق هذه الاسس والأفكار • ومن خلال ذلك تتحدد خصائص نظامنا الاشتراكى الديمقراطى •

والمبادىء الأساسية التى يقوم عليها نظامنا الاشتراكى الديمقراطى تتلخص فى أربع هى :

١ ــ تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع •

٢ ــ التأكيد على القيم الدينية والروحية •

٣ ــ الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى •

٤ ــ الوحدة العربية •

أولا : تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع

ان مشكلة المشاكل التى واجهتها الانسانية هى كيفية التوفيق بين المصلحة الخاصة ، صالح الفرد ، والمصلحة العامة ، صالح الجماعة . وقد أخذ المذهب الفردى بتغليب مصلحة الفرد على الجماعة فاعترف للفرد بكيانه الذاتى وأنكر وجود كيان ذاتى للجماعة ، فكانت نتيجة ذلك تفشى الأثرة والأنانية وسيطرة رأس المال على الحكم .وأخذ المذهب الشيوعى بتغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد فأعترف بكيان ذاتى للجماعة وأهدر الكيان الذاتى للفرد ، فكانت النتيجة طغيان الدولة ، والقضاء على الحرية الفردية وقيام حكم الطبقة الواحدة ، طبقة البروليتاريا .

ويتميز نظامنا الاشتراكى الديمقراطى بأنه يقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بصورة لا تسمح بطغيان أحداهما على الأخرى ، فاعترفت الجماعة للفرد بكيانة الذاتى ، وثمرة ذلك الاعتراف له بعدة حقوق فى مواجهتها كما أن للجماعة كيان ذاتى متميز عن الأفراد المكونين لها ، وثمرة ذلك الاعتراف للجماعة بحقوق فى مواجهة الفرد . وعند تعارض حقوق الأفراد مع حقوق الجماعة تكون الأولوية لحقوق الجماعة .

ونتيجة لذلك يجب ألا تقتصر وظيفة الدولة ــ ممثلة الجماعة ــ على وظائفها التقليدية فى الدفاع عن البلاد وحفظ الأمن فى الداخل وتولى القضاء بين الناس ، وهى ماتعرف « بالدولة الحارسة » ، بل يجب الاعتراف لها بوظيفة اجتماعية واقتصادية تستطيع بمقتضاها ، التدخل لتنظيم النشاط الاجتماعى والاقتصادى للأفراد بغية تحقيق التوازن فى المجتمع ، وهى ما تعرف « بالدولة المتدخلة » .

وقد سبق أن أوضحنا (١) أن قيمنا الحضارية العربية تسلم بالتفرقة بين حقوق الجماعة وحقوق الفرد ، وتعرف تحت اسم «حقـوق الله وحقوق العباد » كما تسلم بتدخل الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى ٠

ويبين من دستورنا أن تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع يتم عن طريق عدة وسائل أهمها :

١ ـ ديمقراطية الحكم ، وبذلك يتحقق التوازن السياسى ٠

٢ ـ التضامن الاجتماعى ، وعلى أساسه يتم تطوير المجتمع بأسلوب سلمى بعيدا عن العنف ٠

٣ ـ العدالة الاجتماعية ، وعن طريقها يتحقق التجانس الاجتماعى ٠

٤ ـ اشراف الدولة على النشاط الاقتصادى للمجتمع ، وبه يتحقق التوازن الاقتصادى ٠

§ ١ ـ ديمقراطيـة الحـكم

ان تحقيق التوازن السياسى فى المجتمع يقتضى عدم استئثار فئة من الناس دون غيرهم بالسلطة ، كما يقتضى عدم استبعاد بعض الفئات من المشاركة فى سلطة الحكم ٠ ونتيجة لذلك يجب التسليم بأن السـيادة للشعب كله وأنه هووحده مصدر السلطات ، وهو ما يعبر عنه عادة بحكم الشعب بالشعب لصالح الشعب ٠ وهذا المبدأ ان هو الا صورة حديثة لمبدأ الشورى الذى يقوم عليه نظام الحكم فى حضارتنا العربية ، وهو قد استقر بصورته الحديثة فى ضمير الشعب المصرى منذ القرن التاسع عشر ، وكان على رأس المطالب الوطنية فى مختلف مراحل الكفاح الوطنى ، وكان من بين المبادىء الستة المعروفة التى نادت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ ٠ غير أن تطبيق هذا المبدأ تعثر فى معظم فترات تاريخنا السياسى المعاصر مما كان له أبعد الأثر فى عدم نجاح التجارب الاجتماعية والاقتصادية التى مررنا بها منذ القرن التاسع عشر ٠

---

(١) انظر ما قبله ص ١٧ ـ ٢١ ٠

ومبدأ ديمقراطية الحكم ــ القائم على تحالف قوى الشعب ــ هو الذى يميز اشتراكيتنا الديمقراطية عن الاشتراكية العلمية (الشيــوعية) حيث تتركز السلطة فى أيدى طبقة لبروليتاريا •

وكانت ثورة مايو حريصة على تأكيد مبدأ ديمقراطية الحكم وتوفير المناخ الملائم لتطبيقه • فقد نصت المادة الثالثة من الدستور الدائم على أن « السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السياده ويحميها ••• » • ويتفرع عن مبدأ السيادة الشعبية فضلا عن الأصول العامة للديمقراطية عدة مبادىء تضمنها دستورنا الدائم منها:

١ ــ مشروعية السلطة :

ان التسليم بأن الشعب هو وحده مصدر السلطة وصاحبها يقتضى عدم جواز الاستئثار بها من جانب حاكم فرد أو فئة معينة من الناس أو طبقة معينة ، ونتيجة لذلك لا تكون السلطة مشروعة الا اذا كانت وليدة الارادة الحرة للمحكومين •

وتطبيقــا لذلك بادرت ثورة مايو الى اصدار عــدة قوانين ألغت بمقتضاها القيود التى كانت تقيد اراده المحكومين ، منها : قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياســية (القانون ١٩٧٢) ، قانون ضــمان حريات المواطنين (القــانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢) ، قانون مجلس الشــعب (القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢) • وبمقتضى هذه القوانين وغيرها ألغى العزل السياسى وألغى شرط عضوية الاتحاد الاشتراكى لتولى الوظائف العامة وعضوية مجلس الشعب • ومن ناحية أخرى نظم الدستور (الباب الثالث) الحريات والحقوق العامة ووضع الوسائل الكفيلة بعدم الاعتداء عليها سواء فى ذلك الحرية الشخصية ، حرية العقيدة ، حرية الرأى ، حق الاجتماع ، حق تكوين الجمعيات ••• الخ •

وهيأت ثورة مايو المناخ الديمقراطى المناسب لممارسة هذه الحقوق بالرغم من وجود حالة الطوارىء ، فقد أغلقت المعتقلات وألغيت الرقابة على الصحف وصفيت الحراسات •• الخ • فشاع مناخ الحرية •

ومن أبرز ثماره ، الطريقة التى تمت بها الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب سنة ١٩٧٦ فقد شهد الأعداء قبل الأصدقاء بأنها كانت مثالية فى نزاهتها • ومن مظاهره أيضا أن مجلس الشعب السابق قد أتم مدته الدستورية (خمس سنوات) وهو أمر لم يحدث قبل ذلك فى تاريخ مصر •

٢ ـ سيادة القانون :

ان الشعب هو الذى يحدد صورة النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى يرتضيه • ومقتضى ذلك ضرورة خضوع الدولة والأفراد للقانون ، بمعنى أنه يجب أن تستند كل تصرفات الأفراد وكل القرارات الصادرة من الدولة وأجهزتها المختلفة الى قاعدة قانونية معلومة• وهذا المبدأ هو ما يعرف بسيادة القانون •

وهو يعتبر من أهم مميزات الاشتراكية الديمقراطية بالمقارنة بغيرها من المذاهب الاشتراكية ، ذلك أن الاشتراكية الديمقراطية تقوم على أصل عام مضمونه أن تطور المجتمع يجب أن يتم بالأسلوب الديمقراطى وبالوسائل المشروعة المقررة فى القانون ، ومن ثم ترفض الاشتراكية الديمقراطية مبدأ الشرعية الثورية الذى يبيح دائما أبدا الالتجاء الى الاجراءات الاستثنائية•

وقد قننت ثورة مايو مبدأ سيادة القانون فى الباب الرابع من الدستور حيث نصت المادة ٦٤ على أن « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » • ومن تطبيقات هذا المبدأ :

(ا) ضرورة تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم : حدد الدستور حقوق الأفراد وواجباتهم كما حدد مضمون كل منها ، وكذلك الحال بالنسبة لحقوق الدولة وواجباتها قبل الأفراد • كما تهيأ المناخ الديمقراطى لممارسة هذه الحقوق •

(ب) دولة المؤسسات : حدد الدستور سلطات الدولة وكافة المؤسسات الدستورية واختصاصات كل منها • وضمانا لعدم تجميع

السلطات فى يد شخص واحد أو عدة أفراد أوهيئة واحدة فصل الدستور بين هذه المؤسسات وهذه السلطات بحيث لا تعتدى احداهما على الأخرى، كما أوجد نوعا من التعاون بينها فضلا عن تحديد صورة رقابة بعضها على البعض الآخر . وهذا المبدأ هو ما يعرف بدولة المؤسسات . وتطبيقه يؤدى الى استقرار نظام الحكم وعدم ارتباطه بشخص الحاكم أو بفئة معينة من الناس .

(ج) **الرقابة القضائية** : لا تكون لمبدأ سيادة القانون فاعلية ما لم توجد وسائل لمراقبة تصرفات الدولة وأعمالها ، وكذلك التصرفات التى يقوم بها الأفراد . والرقابة قد تكون ادارية ، وهى محدودة الفاعلية ، وقد تكون سياسية كما سنرى ، وقد تكون قضائية .

والرقابة القضائية هى التى تضمن شرعية تطبيق مبدأ سيادة القانون لأنها تمثل ضمانة حقيقية للأفراد فى مواجهة السلطة . وهذا لا يتأتى الا بكفالة استقلال القضاء وتوفير كافة الضمانات المادية والأدبية للقضاة . وقد كفل الدستور ذلك بالنص فى المادة ٦٥ على أن « تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات » . كما صدرت عدة قوانين ألغى بمقتضاها كل ما كان مقررا قبل ثورة مايو من قيود على رقابة السلطة القضائية لأعمال الادارة مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبى ، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الغاء موانع التقاضى . واستكمال الرقابة القضائية يقتضى التعجيل باصدار قانون المحكمة الدستورية التى تختص برقابة دستورية القوانين .

ويتصل بموضوع الرقابة القضائية الاختصاصات التى خولها الدستور (م ١٧٩) للمدعى العام الاشتراكى [1] . فقد ناط به الدستور

---

(١) ونظام المدعى الاشتراكى فى دستورنا يختلف عن نظام المدعى العام فى البلاد الشيوعية المسمى « بروكيرا تورا » حيث تنعدم الرقابة القضائية على أعمال الادارة ، ولذلك فهو يختص بحماية الشرعية الثورية أى النظام السياسى للدولة ، ولكنه يتبع الحكومة ولايخضع لاشراف السلطة =

مسئولية اتخاذ الاجراءات الى تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، وجعله خاضعا لرقابة مجلس الشعب . ولكن القانون الذى ينظم اختصاصات المدعى الاشتراكى وكيفية خضوعه لرقابة مجلس الشعب لم يصدر حتى الآن ، وما زال المدعى الاشتراكى يمارس اختصاصاته فى ظل القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وأصبح من الضرورى الآن ، التعجيل باصدار قانون المدعى الاشتراكى بحيث يتضمن الأحكام التى تكفل حماية حريات الأفراد فضلا عن الأحكام التى تضمن حماية المجتمع ونظامه الاشتراكى الديمقراطى .

(د) الرقابة البرلمانية : تعتبر الرقابة البرلمانية من أهم صور الرقابة السياسية . ولا تكون لهذه الرقابة أهمية الا فى ظل نظام تعدد الأحزاب ، بحيث يستطيع الحزب المعارض أن يكشف أخطاء الحزب الحاكم فى حينها ، وهو ما يدفع الحزب الحاكم الى تجنب الوقوع فى الخطأ خشية فقدان مكانه فى الحكم . وهذا لا يتأتى الا بوجود أحزاب قوية ذات برامج متباينة . والواقع أن حرية الرأى لا تتحقق فى ظل التنظيم السياسى الواحد عن طريق ما يسمى بالنقد الذاتى ، ذلك أن الفرد منفردا لا يكون لرأيه أثر فى الشئون العامة . وحرية الكلمة بمعناها الحقيقى لا تتحقق الا بكفالة حرية الرأى والرأى المعارض .

= التشريعية ، كما انه ليس من جهات القضاء . كما يختلف عن نظام المفوض البرلمانى (امبودسمان Ombudsman) المأخوذ به فى البلاد الاسكندنافية حيث يتبع السلطة التشريعية ويختص بحماية حريات الأفراد فى مواجهة السلطة التنفيذية وان كان لا يملك سلطة اصدار قرارات ملزمة بشأنها ، فدوره مكمل لدور القضاء فى الرقابة على اعمال الادارة .

أما فى مصر فيعتبر جهاز المدعى الاشتراكى جزءا من السلطة التنفيذية، ويمارس اختصاصات ذات طبيعة قضائية بالرغم من انه ليس جزءا من السلطة القضائية ، وهو يخضع لرقابة مجلس الشعب بالرغم من انه ليس من أجهزة السلطة التشريعية .

وقد توجت ثورة مايو مسيرتها الديمقراطية بصدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية • وقد أورد هـذا القانون بضعة ضوابط يستهدف بعضها حماية التجربة الديمقراطية من التصدع والفوضى مثل تلافى التعدد غير الجدى الذى يفتت الوحدة الوطنية ، الالتزام بالمقومات الأساسية للمجتمع أو حماية التجربة التى بدأناها منـذ يولية ١٩٥٢ من الانتكاس والعودة للماضى ، فنص على عدم جواز اعادة تكوين الأحزاب التى كانت قائمة قبل ثورة يولية وعلى عدم قيام أحزاب تتعارض مقوماتها مع مبادىء ثورتى يولية ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ • ويستهدف بعضها الآخر ضمان الانتقال بأسلوب هادىء من مرحلة التنظيم الواحد الى مرحلة تعدد الأحزاب دونما تهديد للوحدة الوطنية . ولذلك كانت ضوابط وقتية تنتهى بانتهاء الفصل التشريعى الحالى لمجلس الشعب • ومثل هذه الضـوابط الموضوعية أو المؤقتة له نظير فى بعض الدول العريقة فى الديمقراطية التى مرت بتغيرات جذرية فى نظمها ومن أمثلة ذلك فى التاريخ المعاصر ما حدث فى ايطاليا بعد سقوط الحكم الفاشى وفى ألمانيا بعد سقوط النازية •

ويجب أن نلاحظ أن الضوابط الموضوعية لقيام الأحزاب تستهدف التزام جميع الأحزاب بفلسفة المجتمع أى بمبادىء الاشتراكية الديمقراطية • وهذا يجعل لنظامنا الحزبى طابعا مغايرا للنظام الحزبى فى بلاد أوربـا الغربية حيث يجوز أن تتباين الفلسفة التى يأخذ بها كل حزب ، فنجد أحزابا ملكية فى بلاد تأخذ بالنظام الجمهورى أو أحزابا شيوعية فى بلاد تتبنى النظام الرأسمالى • ومن ناحية أخرى يختلف نظامنا الحزبى عن نظام الأحزاب فى البلاد الشيوعية حيث يسود نظام الحزب الواحد أو الجبهة الشعبية بقيادة الحزب الشيوعى • وبذلك ينحصر التبـاين فى برامج الأحزاب عندنا فى وسائل تنفيذ وتطبيق أيديولوجية النظام الاشتراكى الديمقراطى دونما مساس بالمبادىء الأساسية التى يقوم عليهـا نظـام المجتمـع •

وبالرغم من قصر المدة التى مضت على ممارسة التجربة الحـزبية ، فهى لم تتجاوز السنتين من عمرهـا ، الا أن البعض قد استغل مناخ الحرية وحاول أن يعود بالتاريخ القهقرى ويعود بمصر الى ما كانت عليه قبل ثورة

يولية ١٩٥٢ متجاهلا ما تم من تحول اجتماعى وما ترتب عليه من ظهور قوى اجتماعية جديدة منذ ثورة يولية حتى الآن ويقضى على مكاسبها الاشتراكية. ومن ناحية أخرى عمد البعض الآخر الى استعمال العنف والارهاب الفكرى والترويج لمبادىء وأفكار أجنبية تستهدف اقامة حكم ديكتاتورية الطبقة ، ومن ناحية ثالثة روج البعض الآخر لاعادة النظام الذى تربعت على عرشه مراكز القوى قبل ثورة مايو . وأخيرا أراد البعض تطبيق نظام الديمقراطية الحزبية بمفهوم أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر . وتتيجة لهذه البلبلة التى كادت تمزق الجبهة الداخلية طرح رئيس الجمهورية فى مايو ١٩٧٨ — اعمالا لحقه الدستورى المقرر فى المادة ١٥٢ من الدستور — الامر على الشعب وتم الاستفتاء على عدة ضوابط تستهدف حماية الجبهة الداخلية ، وأصدر مجلس الشعب ، بناء على هذا الاستفتاء ، قانونا متضمنا هذه الضوابط .

وهذا الذى حدث اذا ما اضفناه الى ما سبق حدوثه من أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ يدعونا الى ضرورة اعمال الرأى والفكر للوصول الى الحلول والضوابط التى تكفل سلامة ممارسة الديمقراطية الحزبية الوليدة ، وحمايتها مما تتعرض له من مخاطر . ويجب أن تكون هذه الضوابط من المرونة بحيث تضمن الحفاظ على المقومات الاساسية للمجتمع وتحول دون تمزق الجبهة الداخلية وتعريض الوحدة الوطنية للخطر ، وتضمن فى ذات الوقت تمكين كافة القوى الاجتماعية من التجمع فى صورة أحزاب وطنية تتوخى المصلحة العليا للبلاد وتتجنب الصراعات الحزبية من أجل السلطة .

(هـ) تدعيم الحكم المحلى : ويكون ذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من اللامركزية الادارية وكفالة رقابة المجالس المحلية على أعمال الادارة . وقد حقق قانون الحكم المحلى الصادر عام ١٩٧٥ خطوة هامة فى هذا المجال اذ جعل تشكيل المجالس المحلية يتم بطريق الانتخاب المباشر ومنحها قدرا كبيرا من الرقابة على أعمال الادارة .

ولا شك أن التخطيط الاقليمي يقوم بدور هام الى جانب التخطيط على المستوى القومي ، وهذا يقتضي ضرورة التنسيق بينهما حتى تتحقق العدالة بين أقاليم الدولة وبين الريف والحضر • ولا يخفى أن التخطيط الاقليمي يتيح الفرصة أمام أبناء الاقليم فى المشاركة فى اتخـاذ القرارات ومتابعة تنفيذها الأمر الذى يحقق مزيدا من الديمقراطية ، كما أنه يبرز دور المحليات فى الاسهام بالجهود الذاتية فى حل كثير من المشاكل •

(و) حرية الصحافة : تلعب الصحافة دورا رئيسيا فى توجيه الرأى العام ورقابة أعمال السلطة ، وانطلاقا من مبدأ ديمقراطية الحكم ألغت ثورة مايو الرقابة على الصحف فضلا عن السماح للاحزاب باصدار صحف تتحدث باسم كل منها •

وقد آن الأوان لاعادة النظر فى قوانين المطبوعات بما يكفل حـرية التعبير عن الرأى فى اطار فلسفة النظام الاشتراكى الديمقراطى •

§ ٢ ـ التضـامن الاجتمـاعى

يعتبر التضامن الاجتماعى المحور الذى يقوم عليه تطور المجتمع فى الاشتراكية الديمقراطية • وفى هذا الصدد تختلف الاشتراكية الديمقراطية عن كل من المذهب الفردى والشيوعية • فالمذهب الفردى يقوم على تحقيق المنفعة الفردية ومن ثم لا يحفل الفرد بغيره من أفراد المجتمع • والمذهب الشيوعى يقوم على الصراع الطبقى والثورة الدموية ، فهو يتصـور المجتمع على أنه يقوم على طبقتين متصارعتين بسبب تناقض مصالحهما هما طبقة مالكى أدوات الانتاج وطبقة البرونيتاريا ، ويحدد لطبقة البروليتاريا وظيفة تاريخية هى الاسراع بوصول التناقض الى نهايته عن طريق القيام بثورة دموية تصفى الطبقـة الأخـرى وتقهرها بالعنف • أما التضـامن الاجتماعى فهو يقوم على التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع لأنه لايعترف بوجود طبقات بالمعنى الماركسى بل يسلم بوجود فئات اجتماعية تتساند فيما بينها وتتكاتف فى سبيل تطـور المجتمع • ومن ثم كان السـلام الاجتماعى ، ثمرة التضـامن الاجتماعى ـ وهـو نقيض الصراع الطبقى

ـ هو سبيل المجتمع فى التطور • كما أنه لا يترك الفرد لأنانيته كما يفعل المذهب الفردى الحر •

وقد أفرد دستورنا الدائم فصلا خاصا بالمقومات الاجتماعيةوالاخلاقية (الفصل الأول من الباب الثانى) • فنص على أن المجتمع يقوم علـى التضامن الاجتماعى (م٧) ، كما نص على رعاية حقوق الأسرة والطفولة وحقوق المرأة (م ٩ ــ ١١) ، وألزم الدولة بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م٨) كما ألزمها بتوفير التعليم المجانى (م ٢٠) وخدمات التأمين الاجتماعى والرعاية الصحية (م ١٦ ــ ١٧) وفرص العمل (م ١٣) •

واستحدثت ثورة مايو تعديلا جوهريا يحفظ علينا طابعنا القومى وشخصيتنا المستقلة ، فنصت المادة ١٢ من الـدستور على أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخـلاق وحمايتها ، والتمـكين للتقاليد المصرية الأصلية ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخى للشعب والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكى والآداب العامة وذلك فى حدود القانون • ولم يكتف الدستور بذلك بل قطع خط الرجعة على أنصار الأيديولوجيات الأجنبية فنص على أن « مبادىء الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » (م ٢) •

ومبدأ التضامن الاجتماعى من الأصـول التى تقوم عليها حضارتنا العربية • ولقد أشار اليها القرآن الكريم فى أكثر من موضع ، منها قوله تعالى : « انما المؤمنون اخوة » ، وكذلك الأحاديث النبوية التى تشبه المجتمع بالبناء المرصوص اذا تداعى جزء منه تقوض البناء بأكمله أوبالجسد البشرى اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر أجزاء الجسد بالحمى والسهر• ونفس المعنى نجده فى الانجيل مثل « هذه هى وصيتى : أن تحبوا بعضكم كما أحببتكم » (انجيل يوحنا : ١٥ ، ١٢ ، ١٣) •

ومبدأ التضامن الاجتماعى هو الأصل الذى ينبع عنه مضمون المصالح العامة والمصالح الخاصة وما يدخل فى نطاق كل منها ، وبذلك يتضح

الأســاس الفلســفي والفكرى لتحقيق التوازن فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع • ومن تطبيقات ذلك :

(١) **حقوق ذات وظائف :** يستهدف التضــامن الاجتماعى حماية الانسان من أنانيته والحيلولة دون وصول بعض الأفراد الى وضع اقتصادى أو اجتماعى يهدد مصالح الجماهير ، ومن ثم يضع النظم والقواعد التى تحول دون احتكار الثروة من جانب قلة فى المجتمع ، كما يحول دون حصول هذه القلة ــ أو غيرها من فئات المجتمع ــ على امتيازات تمكنهم من الســيطرة على الحكم وقهر بقية أفراد المجتمع • ومن ناحيــة أخرى يستهدف التضامن الاجتماعى عدم طغيان الجماعة على الفرد بما يؤدى الى قتل طاقاته الخلاقة وعدم تحقيق ذاته •

وتطبيقا لذلك يتحدد مضمون الحقوق بما يكفل عدم طغيان المصالح الخاصة على المصالح العامة فى ضوء قاعدة أساسية مضمونها تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الأفراد اذا ما تعارضت المصلحتان • ولذلك يحدد القانون لكل حق فردى وظيفة معينة يؤديها لصالح صاحبه فى ضوء تحقيق مصلحة الجماعة وعدم الاضرار بها • وسبيله الى ذلك تقييد الحقوق الفردية بعدة قيود تضمن تحقيق المصلحة العامة.• ومن أمثلة ذلك اخراج بعض الأموال من دائرة الملكية الخاصة ، تزايد الضرائب كلما زاد الدخل عن حد معين ، تحديد ساعات العمل •• الخ •

وفى هذا الصدد تختلف المذاهب فى نظرتها للحقوق وتكييف طبيعتها• فالأصــل فى المذهب الفردى الحــر أن الحقــوق مطلقــة ومن ثم لا يورد عليها من القيود الا القليل النادر ، ولذلك فالملكية حق مطلق وكذلك الحال بالنسبة لسائر الحقوق • أما المذهب الشيوعى فهو يلغى الملــكية كلية ، وينظر الى ما يسمى حقوقا على أنها مجرد وظائف اجتماعية • وبعض صور الاشتراكية ــ مثلما كان الحال فى مصر قبل ثورة مايو ــ تنظر الى الملكية باعتبارها وظيفة اجتماعية • أما فى التضامن الاجتماعى ــ وهو ما تأخذ به ثورة مايو ــ فالحق له وظيفة اجتماعية • وفارق كبير بين الملكية وظيفة

اجتماعية والملكية ذات الوظيفة الاجتماعية • ففى الصورة الأولى لاتعتبر الملكية حقا خاصا على عكس الحال فى الصورة الثانية • وينتج عن ذلك غل يد المالك عن ملكه فى استعماله والتصرف فيه فى الصورة الأولى ، وتقييد سلطات المالك على ملكه دون غلها فى الصورة الثانية •

ومقتضى ذلك أن المالك يستطيع استعمال ملكه والانتفاع به والتصرف فيه فى اطار الوظيفة التى حددتها الدولة للملكية ، ومقتضى ذلك أيضا عدم جواز اغلاق الباب أمام النشاط الخاص الا لسبب تقتضيه المصلحة العامة•

(ب) **حماية الحق** : يؤدى التضامن الاجتماعى دورا أساسيا فى كيفية حماية الحق • فالأصل عدم جواز المساس بالحقوق الفردية طالما يمارسها صاحبها فى الحدود التى رسمها القانون • فان خالف ذلك كان على الدولة ــ ممثلة الجماعة ــ أن تتدخل وتوقع ضده الجزاء المقرر ، وهذا يقتضى تحديد حقوق الأفراد وواجباتهم بوضوح تام • فلا يجوز مثلا تقييد حرية الشخص أو القبض عليه الا فى الحدود التى رسمها القانون ، ولا يجوز فرض الحراسة على الملكية الخاصة ولا مصادرتها ولا تأميمها الا فى الحدود التى رسمها القانون • وبالمثل على الدولة أن تحصل على حقوقها وتفى بالتزاماتها قبل الأفراد على الوجه الصحيح ، فان حادت عن ذلك كان للأفراد حق الالتجاء الى الجهات المختصة لوضع الأمور فى نصابها ، ومن أجل ذلك تقرر مبدأ خضوع الدولة للقانون وللرقابتين البرلمانية والقضائية •

§ ٣ ــ العدالة الاجتماعية

تتباين المذاهب فى فهم المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات • فالمذهب الفردى يقف عند حد تقرير مبدأ المساواة أمام القانون أى تقرير تكافؤ الفرص بين الأفراد دون التسوية الفعلية بينهم • ومقتضى ذلك عدم جواز تقرير امتيازات لفرد أو فئة من الناس لأسباب تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية • غير أن هذه المساواة النظرية لا تحول دون الشخص واستغلال ملكاته ومواهبه ، ومن هنا يظهر التفاوت الفعلى بين

الناس بالنظر لاختلاف قدراتهم الذهنية وملكاتهم العقلية ، ولذلك قيل بأن تطبيق هذا المبدأ يؤدى – من الناحية الفعلية الى ظلم الأقوياء للضعفاء • ويجنح المذهب الشيوعى نحو الأخذ بمبدأ المساواة الفعلية الأمر الذى أدى الى القضاء على الحوافز الفردية ، ولذلك قيل بأن هذه المساواة تؤدى الى نوع من ظلم الضعفاء للأقوياء •

والتضامن الاجتماعى يتوسط بين المذهبين السابقين ، فهو يسلم بمبدأ المساواة أمام القانون ولكنه – فى سبيل تجنيب التفاوت الكبير بين الناس بسبب اختلاف قدراتهم وملكاتهم – يلزم الدولة بالتدخل لتقريب الفوارق الفعلية بين الناس ، ومن هنا ظهرت فكرة العدالة الاجتماعية • ومقتضى هذه الفكرة وجوب تقرير حقوق وحريات اجتماعية تقرب من الفوارق المادية بين الناس •

والعدالة الاجتماعية – كما سبق أن أوضحنا – تعبير عن أساس من الأسس الجوهرية لحضارتنا العربية ، فالقرآن الكريم نهى عن اكتناز المال وعدم استثماره بقوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » • كما نهى عن حصر الرخاء المادى والثروة فى أيدى قلة من أفراد المجتمع بقوله تعالى : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » • ومنع احتباس الاموال فى أيدى فئة قليلة بقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » • ونفقة العاجز عن الكسب تجب على أقاربه المقتدرين وعند عدم وجودهم تجب على بيت المال عملا بالحديث الشريف « من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا فالينا » وفى حالة عجز الدولة ماديا تكون نفقة الفقراء على الأغنياء لقوله تعالى : « وفى أموالهم حق للسائل والمحروم » •

والعدالة الاجتماعية هى البديل الشرعى – فى ظل الشرعية الدستورية – لوسائل التأميم والحراسة والمصادرة التى سادت فى ظل الشرعية الثورية التى سادت قبل ثورة مايو • وعن طريقها يتوفر الحافز لدى الأفراد لاستخدام مدخراتهم فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة بدلا

من تبديدها فى الاستهلاك الترف أو اكتنازها ، وعن طريقها أيضا يستطيع كل فرد أن يحصل على نصيب عادل من الدخل القومى .

ويظهر أثر العدالة الاجتماعية فى : أ ــ تقريب الفوارق بين الدخول ب ــ مبدأ « لكل حسب كسبه المشروع » جـ ــ وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية .

(ا) تقريب الفوارق بين الدخول : ينعكس أثر الفلسفات المذهبية فى توزيع الدخل . فالمذهب الشيوعى يلغى الملكية كلية ويجعل من العمل المصدر الوحيد للدخل . ومن ثم يحول كل الناس الى اجراء ويجردهم من ملكية كافة أدوات الانتاج حتى ولو كانت صغيرة ، بل ويصفى الفئات التى تملك ولا تعمل . أما المذهب الفردى الحر فانه يفتح الباب أمام الملكية الفردية ويطلق لها العنان كما يقرر مبدأ حرية العمل ، ولا يضع حدا أقصى للدخول ولا يحفل بالفوارق التى تنجم عن تفاوت الدخول .

والاشتراكية الديمقراطية فى مصر ــ حسبما ورد فى الدستور ــ تحترم الملكية الخاصة (م ٣٤) ، ولكنها تضع حدا أعلى للملكية الزراعية (م ٣٧) وتنادى بوضع النظام الضريبى على أساس من العدالة الاجتماعية (م ٣٨) كما أنها تتطلب « ضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » . (م ٢٣) .

وسياسة التقريب بين الدخول لا تعنى توحيد مستويات المعيشة بين مختلف الأفراد ولا تعنى تصفية الفئات التى تملك ولا تعمل ، ولكنها تستهدف تحقيق التقارب فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية حفاظا على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى . فمن المعلوم أن تباين المستويات سالفة الذكر يدعو الى تباين الاهداف والوسائل ويشجع على الفرقة والانقسام . ويتم التقريب بين الدخول بالحد من الثروات الكبيرة والارتفاع بمستوى معيشة الجماهير ، وسبيل ذلك وضع حد أقصى للثروة وحد أدنى للاجور ، الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية ، تحقيق تكافؤ الفرص بصورة عملية عن طريق التوسع فى خدمات التأمين

الاجتماعى والخدمات الصحية والتعليم المجانى • وقد قطعت ثورة مايو فى هذا المجال شوطا كبيرا فقد أصبح عدد الذين يدخلون تحت مظلة التأمينات الاجتماعية يربو على عشرة ملايين شخصا ، وتم افتتاح خمس جامعات جديدة فوصل عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا حوالى نصف مليون طالبا • وارتفع الحد الأدنى للاجور أكثر من مرة منذ ١٩٧١ سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص • وصدر فى يونية ١٩٧٨ قانون العدالة الضريبية الذى رفع حد الاعفاء الضريبى وطارد مظاهر البذخ والترف وربط بين تحمل الاعباء ومقدار الدخل كما شجع على الادخار والاستثمار .•

وهذه السياسة تكفل توفير الحد الأدنى لضرورات الحياة لجماهير الشعب المصرى فى حدود مواردنا المالية •

(ب) لكل حسب كسبه المشروع : ينعكس مفهوم الحقوق ومفهوم المساواة فى المذاهب المختلفة على حق الملكية ، هل هى حق مطلق أم وظيفة اجتماعية أم حق ذو وظيفة اجتماعية • وفلسفة نظامنا الاشتراكى يحمى الملكية غير المستغلة على عكس الحال بالنسبة للملكية المستغلة • وعلينا اذن أن نحدد مفهوم الاستغلال وماهيته • وفى ضوء هذا المفهوم يتحدد معنى الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة •

ومن المعروف أن المجتمع يقوم على تبادل المصالح ، والمجتمع الأمثل هو المجتمع الذى يعطى للشخص بقدر ما يأخذ منه •

والشيوعية تعتبر الملكية بكل صورها مستغلة تأسيسا على أن قيمة الشىء تتحدد بعنصر وحيد هو قيمة ما بذل فيه من عمل ، ومن ثم فان الدخل لا يكون مشروعا الا اذا كان ناتجا عن عمل ، ولذلك فان الدخل الذى يحصل عليه المالك لمجرد أنه مالك يعتبر دخلا غير مشروع ، ومن ثم يمثل استغلالا للمجتمع وللعمال• غير أن تطور فن الانتاج والتكنولوجيا مع تقدم الصناعة أدى الى تضاؤل دور العامل فى الانتاج بسبب الاعتماد على الآلات ، فأصبح للفنيين ورجال ادارة الأعمال دورا

أساسيا فى الانتاج • ومن ناحية أخرى دل التطبيق العملى على استحالة الوصول الى وفرة فى الانتاج بحيث تسد كل الحاجات ، ومن هنا تتدخل الـدولة فى تحديد المقادير التى يحصل عليها الفرد ، وظل شعـار «لكل بحسب حاجته » شعارا خياليا •

أما الرأسمالية فتعتبر كل الدخول غير مستغلة سـواء كانت عـن طريق العمـل أم عن طريق الملكية دون عمـل • ومعيار الأخذ بقـدر العطاء فى المجتمع يتحدد عن طريق العرض والطلب ، فالأجـر العـادل والثمن العـادل هو ما كان مطابقا لقـانون العرض والطلب •

أما الاشتراكية الديمقراطية فلا تنكر الملكية كمـا أنها لا تطلق لها العنان ، ولكنها فى نفس الوقت ترفع من قدر العمـل ، ولـذلك تعتبر مشروعا كل دخل ينتج عن العمل أو الملكية • ولا تترك تحديد الاسعار والاجور لقانون العرض والطلب بل تتدخل فى هـذا التحديد مراعيـة العرض والطلب من ناحية وظروف المجتمع وحاجات الجمـاهير من ناحية ثانية • وتطبيقا لذلك تتدخل الدولة عن طريق التسعير فى تحديد أثمان السلع والخدمات الضرورية وقيمة أجرة الأراضى الزراعية والعقـارات المبنيـة •• الخ • وعلى ذلك فمعيار الأخذ بقـدر العطـاء تحـدده قوانين الدولة فى ضوء المبادىء التى تقوم عليهـا فلسفتنـا الاشتراكية الديمقراطية •

وعلى ذلك فالاستغلال يتحقق حينمـا يكون الـدخل غير مشروع • والدولة بقوانينها هى التى تحدد المشروعية وعدم المشروعية • وتطبيقا لذلك تكون أجرة العقارات المبنية أو الأراضى الزراعية الزائدة عن الحد المقرر أو مـا يسمى « خلو الرجل » أو الـدخل النـاتج عن التهـرب من الضرائب •• الخ دخـلا غير مشروع ، أى مستغل • وفى ضوء هذا المفهوم يسود الاشتراكية الديمقراطية مبـدأ « لكـل بحسب كسبـه المشروع » سواء نتج الكسب عن عمل أو ملكية • وهو ما عبرت عنـه ورقة أكتوبر بقولها « ان من حق كل مواطن أن يأمن على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبـه المشروع » • وهو ما عبر عنه الدستـور

(م ٢٥) « لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستغلة » • وعلى ذلك فان حجم الملكية لايكون دليلا على أنها مستغلة كما أن صغر حجمها لا يكون دليلا على أنها غير مستغلة مادامت العبرة بمشروعية الكسب أو عدم مشروعيته • والقانون حينما يضع حدا أقصى للملكية أو حدا أقصى للدخل لايقصد به تفادى الاستغلال ، بل يستهدف تقريب الفروق بين الدخول حفاظا على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى •

(جـ) وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية : ان تحقيق العدالة الاجتماعية فى نظامنا الاشتراكى الديمقراطى قد خطا خطوت كبيرة ومازلنا فى حاجة الى المزيد • ولعله يكون مفيدا أن تعدد الوسائل التى نستطيع بمقتضاها تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ويمكن اجمالها فيما يلى :

١ — خفض تكاليف نفقات المعيشة عن طريق دعم السلع التموينية الأساسية وعن طريق تسعير السلع التى يستفيد منها جماهير الشعب •

٢ — التوسع فى الخدمات العامة ذات الطابع الاجتماعى ، مثل التعليم والرعاية الصحية ، وقد قطعت الدولة شوطا كبيرا فى هذا الصدد ، غير أننا فى حاجة الى بذل مزيد من الجهد للارتفاع بكفاءة الأداء ومستوى الخدمات • وذلك فضلا عن ضرورة اعادة النظر فى نظام التعليم بما يحقق مزيدا من الاهتمام بالتعليم الفنى وكذلك نظام التدريب المهنى والحرفى •

٣ — التوسع فى نظام التأمينات الاجتماعية والنظر اليه على أنه ضمان اجتماعى وليس موردا ماليا للدولة تقترض منه لتمويل مشروعاتها •

٤ — الحد من الثروات الكبيرة والدخول الكبيرة مع الارتفاع بمستوى معيشة ذوى الدخول المحدودة • وقد قطعنا شوطا كبيرا فى تحقيق الشق الأول ، مثل القوانين التى وضعت حدا أقصى للملكية الزراعية ، حدا أقصى للمرتبات كما قطعنا شوطا كبيرا فى تحقيق الشق الثانى مثل القوانين التى نظمت العلاقة بين المالك والمستأجر سواء فى

خصوص الأراضى الزراعية أم المبانى ، خفض الضرائب على ذوى الدخل المحدود والأرتفاع بالحد الأدنى للاعفاءات الضريبية والأرتفاع بالحد الادنى للاجور ، اشراك العمال فى ادارة وحدات القطاع العام وفى أرباحها • وتحقيق هذ الشق الثانى بصورة كافية يتطلب بطبيعة الحال ضرورة العمل على زيادة الانتاج •

٥ ـ ضرورة اعادة النظر فى نظام الضرائب برمته سواء فى ذلك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على أن يتم ذلك فى ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية بوجه عام وسياسية الاتفاق والاسعار والدخول بصفة خاصة مراعين فى ذلك « أن تكون الضريبة وسيلة لتوزيع الأعباء العادلة توزيعا عادلا بين المواطنين وليست مجرد وسيلة للحصول على موارد للدولة وان تسد فى وجه الممول سبل التحايل على الافلات من أداء الضرائب المستحقة ، أن تكون الضريبة وسيلة للحد من تضخم الثروات بما يضمن عدالة توزيع الدخل القومى واداة لتقريب الفوارق بين الدخول وان تكون الضريبة وسيلة للحد من مظاهر البذخ والاندفاع نحو الاستهلاك الترفى وحافزا على الاستثمار المنتج » •

٦ ـ توفير فرص العمل للجميع • ويجب أن نلفت النظر هنا الى ضرورة أن يكون هذا العمل عملا منتجا يساهم فى زيادة رفاهية المجتمع وليس عبئا على كاهل وحدات الانتاج كما هو حادث الآن فى بعض وحدات القطاع العام والحكومة • وتحقيق هذا الهدف يتطلب ـ بطبيعة الحال ـ مزيدا من التنمية الأفقية والرأسية •

§ ٤ ـ اشراف الدولة على النشاط الاقتصادى

يتحدد موقف الدولة من النشاط الاقتصادى فى المجتمع فى ضوء الايديولوجية التى تسود المجتمع • فالمذهب الفردى الحر يمنع الدولة من التدخل فى النشاط الاقتصادى بل والاجتماعى بحجة أن تدخل الدولة يقضى على الدافع الفردى وعلى حقوق الانسان وحرياته • أما المذهب الشيوعى فيقوم على مبدأ الغاء الملكية الخاصة لأدوات الانتاج

وعلى تدخل الدولة فى كل أمور الحياة ، فى تحديد الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، تأسيسا على أن سيطرة الدولة على أدوات الانتـاج لاتكون الا عن طريق الملكية العامة •

والفكر الاسلامى ـ كما سبق أن رأينا ـ يقوم على احترام الملكية الخاصة وتحديد وظيفة لها ، ويسمح للدولة بالتدخل لتنظيم النشـاط الاقتصادى وتوجيهه نحو خير الفرد وصالح الجماعة •

واشتراكيتنا الديمقراطية تبنى نظامها الاقتصادى على أسس مغايرة لما يسود المذهبين الفردى الحر والشيوعى ، وتتفق الى حـد كبير جـدا مع قيمنا العربية •

ويبين من نصوص الدستور أن للدولة وظيفة اجتماعية واقتصـادية بجانب وظيفتها التقليدية فى حفظ الأمن والدفاع عن الوطن واقامـة القضاء • وعن طريق قيام الدولة بالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية يمكن تحقيق التوازن الاقتصادى بين الفـرد والجماعة • وتمـارس الدولـة اشرافها على النشاط الاقتصادى وتوجيهه عن طريق التخطيط القومى، بتوليها ادارةبعض المشروعات الهامة بصورة مباشرة (القطاعالعام)، توجيه القطاع الخاص • وسنعرض لكل منها بعد بيان المقوماتالاقتصاديةلنظامنا الاشتراكى الديمقراطى وبعد توضيح مفهوم سيطرة الشعب على أدوات الانتاج •

(ا) **المقومات الاقتصادية** : يبين من دستـورنا الدائم أن أسـاس نظامنا الاقتصادى هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعـدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقـات (م ٤ من دستور ١٩٧١). وان تنظيمه يتم وفق خطة تنمية شـاملة • وحدد دستور ١٩٧١ (م ٢٣) أهداف الخطة بأنها تكفل زيادة الدخـل القومى ، عدالة التوزيع ، رفع مستوى المعيشة القضـاء على البطالة ، زيادة فرص العمل ، ربط الأجر بالانتاج، ضمان حـد أدنى للاجـور وضع حد أعلى يكفل تقريب الفوارق بين الدخول •

وأخضع الدستور كل أدوات الانتاج لسيطرة الشعب اذ نصت المادة ٢٤ على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة » • ومن ناحية أخرى أخضع الدستور الملكية لرقابة الشعب وقسمها الى ثلاثة أنواع (م ٢٩) ، « تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة » •

(ب) مفهوم سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج : يجب أن نفهم سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، فى ضوء فلسفة نظامنا الاشتراكى • وهذا النظام لا يحصر هذه السيطرة فى وسيلة واحدة هى الملكية العامة ، بل يضع لذلك عدة وسائل : منها الملكية العامة ، ومنها وضع القيود على الملكية الخاصة بما يضمن حسن أدائها لوظيفتها الاجتماعية فى اطار التضامن الاجتماعى ، ومنها وجود الملكية التعاونية • وآية ذلك أن دستور ١٩٧١ قد نص (م ٢٩) على أن الملكية تخضع لرقابة الشعب •

وقد عمدت مراكز القوى قبل ثورة مايو الى تفسير مبدأ سيطرة الشعب على أدوات الانتاج بما يفيد خنق القطاع الخاص مستغلين فى ذلك النص الذى ورد فى دستور ١٩٦٤ والذى كان يقضى باخضاع الملكية الخاصة للسيطرة الكاملة للدولة فضلا عن خلو هذا الدستور من بيان حدود كل نوع من الأنواع الثلاثة للملكية وخلوه من ضوابط تكفل أداء كل منها لوظيفتها فى خدمة المجتمع اكتفاء بما ورد فى الميثاق فى هذا الصدد• الأمر الذى ترتب عليه ظهور تفسيرات متضاربة حول معنى « سيطرة الشعب على أدوات الانتاج » ومعنى « خضوع الملكية الخاصة للسيطرة الكاملة للدولة » • وقد انتهى الأمر بتجريد بعض صور الملكية الخاصة من الحماية القانونية مما قضى على الحافز الفردى ، واغراق القطاع العام فى بيروقراطية جامدة عاقت حركته • وقد نبه بيان ٣٠ مارس الى هذه الظاهرة وطالب بضرورة وضع ضمانات لحماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة مع بيان حدود كل منها ودورها الاجتماعى بصورة تكفل ادارة المشروعات العامة ادارة اقتصادية وعلمية وتوفير

الحافز الفردى تكريما لقيمة العمل من ناحية واحتفاظا للوطن بطـاقاته البشرية الخلاقة وافساح فرصة الأمل أمامها من ناحية ثانية • وبالرغم من ذلك ازدادت الملكية العامة تضخما واشتدت قبضة الدولة على نشـاط القطاع الخاص حتى جاءت ثورة مايو فوضع الدستور الضمانات التى تحمى الملكية الخاصة وقرر حرمة الملكية العامة وصدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة • وبالاضافة الى ذلك استعمل دستور ١٩٧١ عبارة «يقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية » كما استعمل عبارة « تخضع الملكية لرقابة الشعب » بدلا من عبارة خضوع الملكية الخاصة للسيطرة الكاملة للدولة التى استعملها دستور ١٩٦٤ •

وعلى ذلك فان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وقيادة القطاع العام للتقدم فى جميع المجالات يمكن أن تتحقق ليس فقط بالتأميم بل بعدة وسائل أخرى على ماسبق بيانه • وهذا التصـور هو الذى يميز اشتراكيتنـا الديمقراطية عن صور الاشتراكيات الأخرى كما يميزها عن النظام الرأسمالى .• ويمكن أن نضع بعض الضوابط لسيطرة الشعب على كل وسائل الانتاج وقيادة القطاع العام للتقدم كالآتى :

١ ـ قصر بعض أوجه النشاط الاقتصادى على القطاع العام وفتح باب المنافسة فيما عدا ذلك بينه وبين القطاع الخاص والقطاع التعاونى •

٢ ـ وضع قيود مرنة على القطاع الخاص تضمن حسن أدائه لوظيفته الاجتماعية دونما استغلال •

٣ ـ تدخل الدولة فى توجيه النشاط الاقتصادى وترشيده من خلال خطة التنمية برسم سياسة ضرائبية تحقق العدالة الضريبية وتخدم أهداف الخطة ، وسياسة أئتمانية ومصرفية تخدم أهداف الخطة ، ووضع سياسة سعرية تخفف أعباء المعيشة عن كاهل الطبقات محدودة الدخل وتؤدى الى توجيه النشاط الاقتصادى نحو المشروعات التى تتفق مع خطة التنمية•

(ج) التخطيط القومي : تلجأ الدولة الى تنظيم نشاط المجتمع بأسلوب علمي حتى تتم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الارتفاع المستمر بمستوى الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة السكان • وهذا الاسلوب العلمي هو الذى يمكننا من استغلال مواردها المادية والبشرية خير استغلال ممكن • وفى سبيل الوصول الى ذلك ترسم خطة أو خطط ذات أهداف محددة وتبين الوسائل المناسبة لتنفيذها ، كما تحدد مدة معينة تنفذ خلالها • وهذه الخطة لا تقتصر فقط على موارد الدولة والقطاع العام بل تتضمن أيضا أنشطة القطاع الخاص • وقد نص دستور ١٩٧١ (م ٢٣) على أنه « ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » • وقد لجأت مصر الى نظام التخطيط منذ عهد ثورة يولية ووضعت العديد من الخطط أهمها ولاشك الخطة العشرية ، وقد وضعت بحيث تنفذ على مرحلتين • وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) بنجاح كبير أما المرحلة الثانية (١٩٦٦ ـ ١٩٧٠) فقد تعثر تنفيذها بسبب التدهور الذى حل بالاقتصاد المصرى (١) •

---

(١) كانت الفترة ما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ازهى فترات الاقتصاد المصرى منذ قيام ثورة يوليه ، اذ ارتفع معدل الاستثمار كما ارتفع معدل الادخار الى أكثر من ١٤٪ ويرجع ذلك بصفة اساسية الى الأموال التى تدفقت على الخزانة المصرية من متجمد ما كان لمصر على انجلترا وهو يقرب من ٥٠٠ مليون جنيها ، تمصير البنوك والعديد من الشركات الأجنبية ، المساعدات الأمريكية والسوفيتية لمصر ، وفى هذه الفترة تم بناء قاعدة صناعية قوية فى مصر يملكها القطاع العام . ثم بدأ الاقتصاد المصرى يعانى بعض المصاعب نتيجة لحرب اليمن وما تطلبته من تمويل ، تناقص المساعدات الأمريكية بعد ما أخذت علاقة مصر بالقوتين العظميين تأخذ صورة الانحياز للاتحاد السوفيتى . ولذلك اضطرت مصر الى تمويل جزء من الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) بقروض أجنبية بلغت ٢٧٫٦٪ من قيمة استثمارات الخطة . ومع ذلك حافظت مصر على نسبة الادخار اذ قاربت ١٤٪ من الدخل القومى ، وبلغ متوسط نمو الدخل القومى ٥٫٦٪ سنويا ، غير أن معظم ما تحقق من نمو فى الدخل القومى ضاع فى الاستهلاك القومى اذ تزايد بصورة كبيرة فى السنة الأخيرة من الخطة بمعدل ٨٪ بينما كان مقررا له فى الخطة أقل من ٥٪ . وضاعف من حجم مشكلة تناقص الاستثمارات ماحدث بعد هزيمة ١٩٦٧ وماترتب عليها من فقدان لمواردنا البترولية ودخل =

وأمام هذه المشكلة كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى هى المنفذ الوحيد لاقتصادنا المتردى بهدف الحصول على استثمارات خارجية سواء فى صورة قرض أم فى صورة مشاركة فى القيام بالمشروعات الاقتصادية فى مصر سواء مع القطاع العام أو مع القطاع الخاص . وقد بدأت هذه السياسة تؤتى ثمارها رغم أنها لم تبدأ الا منذ عام ١٩٧٤ . وقد ساعد على نجاحها الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى والمناخ الديمقراطى الذى تحقق لمصر بعد ثورة مايو وما حققته من نصر فى معركة أكتوبر . ونتيجة لذلك استطاعت مصر أن تضع خطتها الخمسية (١٩٧٨ — ١٩٨٢) على أساس تحقيق معدل نمو الدخل القومى يتراوح مابين ٧٪ و ١٠٪ سنويا ، الأمر الذى يستلزم رفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومى بمعدل يتراوح ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من الدخل القومى خلال سنوات الخطة والوصول بنسبة الادخار القومى الى الدخل القومى الى اكثر من ١٥٪ خلال مدة الخطة . (١)

وحتى نستطيع الافادة من سياسة الانفتاح الاقتصادى يتعين علينا التركيز فى الخطة على المشروعات الانتاجية وعلى ترشيد الاستهلاك القومى أملا فى زيادة معدلات الادخار بحيث نستطيع الاقلال من القروض الأجنبية والمعونات ، وان نعتمد على أنفسنا ومدخراتنا المحلية فى المقام الأول ، وعلينا أيضا أن نخفف قبضة الدولة فى الاشراف على نشاط القطاع الخاص وتخليص القطاع العام مما ناء به من أعباء بيروقراطية . ولعله يكون من المفيد أن نضع قائمة بالمشروعات المطلوب تنفيذها خلال مدة

= قناة السويس واضطرنا الى توجيه موارد الدولة لاعادة بناء الجيش ونتيجة لكل ذلك هبط معدل الاستثمار فى الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٣ الى أقل من ٥٪ سنويا تعطى زيادة فى الدخل القومى لا تتجاوز ١٪ بينما تصل الزيادة فى السكان الى أكثر من ٥ر٢٪ سنويا . ويصل معدل النمو فى الخدمات التعليمية والطبية وغيرها الى حوالى ٦٪ سنويا . وهكذا وقعنا فى ضائقة مالية شديدة اخذت تتفاقم مع الزمن لدرجة ان استهلاكنا القومى بدأ يفوق دخلنا القومى .

(١) تدل الاحصاءات على تزايد معدل نمو الناتج المحلى ، فهو قد ارتفع من ٥ر٣٪ عام ١٩٧٣ ، الى ٨ر٣٪ عام ١٩٧٤ الى ٦٪ عام ١٩٧٥ ، وارتفع الى ٧٪ عام ١٩٧٦ ووصل الى ٣ر٨٪ عام ١٩٧٧ .

الخطة وتصنفها على أنواع : نوع يجوز لرأس المال الأجنبى أن يتولاه بالكامل ، نوع يشترك فيه مع القطاع العام ، ونوع ثالث يشترك فيه مع القطاع الخاص ، ويكون رائدنا فى هذا التصنيف مدى اتصال المشروع بسيادة الدولة أو بالهياكل الرئيسية فى الانتـــاج .

ويجب من ناحية أخرى أن تكون خطة التنمية قائمة على أســاس ديمقراطى أى بعد مناقشتها مناقشة جادة وعلى أوسع نطاق ومن واقــع بيانات وأرقام صحيحة ، وأن تكون خطة شاملة تشمل كافة القطاعات . وعلينا أن نركز فى المرحلة المقبلة على مشكلة السكان وعلى مشكلة القوى العاملة . كما يجب علينا أن نراعى فى التخطيط الاهتمام بالاقليم والمحليات وتشجيعها على المشاركة فى تمويل الخطة .

(د) **القطاع العام** : يقوم القطاع العام فى مصر بالمسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . وهو ليس مكملا للقطاع الخاص كما هو الحال فى النظم الرأسمالية ، كما أنه لا يتسع حتى يشمل كل أوجه النشاط الاقتصادى ـ كما هو الحال فى النظم الشيوعية . فهــو فى مصر يقــوم بوظيفتين أساسيتين هما : تحقيق التقدم الاقتصادى، تحقيق العدالةالاجتماعية.ولذلك فهو يقوم بالمشروعات الهامة التى يعجز رأس المال الخاص عن القيام بها والمشروعات الاستراتيجية أو التى تمس سيادة الــدولة ، كما يقــوم بالمشروعات الحيوية بالنسبة للجماهير التى ترتفع تكلفتها بصورة تجعلها فى غير متناول الجماهير ما لم تتدخل الدولة بدعمها . وقد دلت التجربة على نجاح القطاع العام فى مصر فى أداء وظيفته الاجتماعية بدرجة أكبر من نجاحه فى أداء وظيفته الاقتصادية ذلك بسبب تسلل أمراض البيروقراطية الادارية الى كثير من مرافقه مما عاق حركته وأدى الى تخلفه عن ملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى . كما لوحظ أيضا أن القطاع العام قد تضخم دون مقتضى بسبب ضم بعض المشروعات الصغيرة اليــه وكذلك بعض مشروعات الخدمــات .

وفى ضوء التجربة العملية قبل وبعد ثورة مايو وتحقيقــا لفلســفة الاشتراكية الديمقراطية ، يمكن تطوير القطاع العام على الوجه الآتى :

١ — يحتفظ القطاع العام بأهميته فى قيادة خطة التنمية مع افساح المجال أمام القطاع الخاص .

٢ — تقصر بعض أوجه النشاط الاقتصادى على القطاع العام وهى الأنشطة التى سبق لنا ذكرها ، وما عدا ذلك يفتح فيه باب المناقشة بينه، بعد تحريره من الطابع الحكومى ، وبين القطاع الخاص .

٣ — الاهتمام بالمشروعات المختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص التى بدأ عددها فى التزايد مما ينبىء عن ظهور قطاع مختلط ، مع أعطاء أولوية فى الاكتتاب فى أسهم الشركات التى تطرح فى السوق للعاملين فى هذه الشركات .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن مصر قد عرفت فى بداية ثورة يوليــة أسلوب شركات الاقتصاد المختلط كوسيلة لتجميع المدخرات واستثمارها فى التنمية . وقد دلت التجربة على نجاح هذا الاسلوب فى تجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها توجيها اقتصاديا سليما . غير أن هذا الأسلوب تراجع بصدور قوانين التأميم عام ١٩٦١ .

٤ — تخلى القطاع العام عن المشروعات الصغيرة والمشروعات التى يتعذر عليه ادارتها لسبب أو لآخر وكــذلك المشروعات التى تخرج عن نطاق وظيفته الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذى سبق بيانه .

٥ — تخليص القطاع العام مما يقيد حركته من معوقات بيروقراطية .

٦ — عدم احتفاظ القطاع العام بالأراضى المستولى عليها ولم يتم توزيعها على صغار الفلاحين . فقد بدأت الدولة فى تمليكها لصغار الفلاحين انطلاقا من مبدأ توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وتمليك من لا يملك . وقد طبقت الدولة ذات المبدأ على العقارات المبنية المملوكة لها .

٧ — يجب وضع تصور شامل للأراضى الجديدة الداخلة فى نطاق غزو الصحراء بحيث يكون الأصل هو تمليك هذه الاراضى للأفراد مع وضع حد أدنى للملكية يكفى لتوفير حياة كريمة للأسرة ووضع حد أقصى

للملكية يزيد عما هو مقرر الآن مع مراعاة عدم المبالغة فى الارتفاع بالحد الأقصى حتى لا يعود الاقطاع مرة ثانية . وتتولى الشركات اســتئجار الاراضي المستصلحة فى الحالات التى يقوم فيها نظام الرى على الأساليب الحديثة والتى يعجز عنها الأفراد ، ويكون الايجار لمدة طويلة تعود بعدها الارض للدولة لكى توزعها على المعدمين .

٨ ــ الافادة من سياسة الانفتاح الاقتصادى فى تطوير الانتاج وفن الانتاج وتكنولوجيا الصناعة الحديثة . والأخذ بالأساليب الحديثة فى الادارة .

(هـ) القطاع الخاص : كان النظام السائد قبل ثورة مايو هو سيطرة الدولة سيطرة كاملة على القطاع الخاص والملكية الخاصة الأمر الذى أدى الى اضعاف الباعث الفردى واحجام القطاع الخاص عن المشاركة فى خطة التنمية . ولجأت ثورة مايو ــ تلافيا لهذا العيب ــ الى تخفيف قبضتها على القطاع الخاص والاكتفاء باخضاعه لرقابة الدولة طبقــا لاحكــام الدستور (م ٢٩) . كما صان الدستور الملكية الخاصة فمنع تأميمها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها الا فى حدود القانون وتحقيقا للصالح العام .

ومن المتصور أن تتم سيطرة الشعب على ملكية أدوات الانتاج (م٣٤) وخضوع القطاع الخاص لرقابة الشعب على الوجه الآتى : ــ

١ ــ وضع القواعد التى تكفل عدم خروج القطاع الخاص عن وظيفته الاجتماعية المحددة فى القانون وعدم نزوعه نحو الاستغلال .

٢ ــ توجيه رأس المال الخــاص ــ عن طريق السياســة الضريبية والسياسة النقدية والسياسة السعرية ــ نحو مشروعات التنمية حسب الخطــة الموضــوعة .

٣ ــ استمرار اخضاع القطاع الخاص للنظم والقواعد التى تستهدف تحقيق السلام الاجتماعى والتضامن الاجتمــاعى ومنها : الحفاظ على مكاسب العمال الاشتراكية مثل الحد الادنى للاجور ، اخضاع السلع

الاساسية والضرورية للتسعير الجبرى وتحديد نسبة الربح ، تحديد القيمة الايجارية للأراضى الزراعية والعقارات المبنية .

٤ ـ اخضاع نشاط القطاع الخاص لنظام ضريبى عادل يحول دون الدخول الطفيلية وتحقيق العدالة فى توزيع الاعباء .

٥ ـ ضرورة مراجعة القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التى وضعت قبل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وتعديلها بما يجعلها متمشية مع هذه السياسة .

(و) القطاع التعاونى : توسعت الدولة فى المنشآت التعاونية بكل صورها كما شجعت الصناعات الحرفية . واعمالا لمبدأ توسيع قاعدة الملكية الصغيرة توسعت الدولة فى القروض التى يحصل عليها الحرفيون لشراء أدوات الانتاج اللازمة لهم .

وقد آن الاوان لاعادة النظر فى نظام التعاون بما يحقق اهدافه الحقيقية .

ثانيا : التأكيد على القيم الدينية والروحية

ان فلسفة ثورة مايو ــ انطلاقا من القيم الحضارية العربية ــ تقيم توازنا بين العلم والايمان وتجمع بينهما فى وحدة متجانسة • فهى لا تقف من الايمان موقفا سلبيا كما يفعل المذهب الفردى الحر ، ولا تقف منه موقفا معاديا ــ كما يذهب المذهب الشيوعى [1] ، بل تؤكد على أهميته ودوره الأساسى فى تربية الانسان ، عماد التطور وغايته • فالدين يرقى بالنفس البشرية الى درجة الكمال الاخلاقى ، وهو يؤلف بين القلوب وينمى الاحساس بالانتماء الى الجماعة • ومن هنا كان دور الدين أساسيا فى تحقيق السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية • فاستنهاض الهمم عن طريق الايمان والتضامن الاجتماعى أفضل وأجدى على المجتمع من استنهاضها عن طريق الحقد الطبقى أو الأثرة والأنانية • ولذلك نص الدستور على أن الدين من المقومات الأساسية للمجتمع المصرى (م ٩) ، كما نص على أن التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام •

وقد دل الاستفتاء الأخير الذى تم فى مايو ١٩٧٨ على الأثر العميق للدين فى نفوس الشعب المصرى • فقد وافق الشعب فى هذا الاستفتاء على ابعاد من يعرضون بالشرائع السماوية من مجال الوظائف القيادية •

ولذلك أصبح من الضرورى وضع الوسائل التى تكفل عدم التأثير فى تكوين الرأى العام بصورة تبعد به عن الدين سواء فى مجالات الاعلام ، أو التعليم أو غيرهما • ويجب الا يقتصر مفهومنا للدين على العبادات بل يجب أن يمتد ليشمل كل القيم الاخلاقية والحضارية •

---

(١) سبقت لنا مناقشة اهمية الدين فى فلسفتنا كما سبق لنا الرد على مزاعم الفكر الشيوعى ضد الدين ، انظر ما قبله ص ٢٣ وما بعدهما .

ثالثا : الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

أن من أهم خصائص نظامنا الاشتراكى الديمقراطى أنه يعتمد على دعامتين أساسيتين : الوحدة الوطنية من ناحية والسلام الاجتماعى من ناحية ثانية • وفى هذا الصدد يظهر الاختلاف الكبير بين نظامنا وبين المذهبين الرأسمالي والشيوعي •

فالمذهب الفردى لا يعير الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى اهتماما • وذلك يرجع الى أنه يؤسس فلسفته على مبدأ الانسجام الطبيعي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة • والمذهب الشيوعى يذهب الى نقيض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى لأنه ينادى بسيطرة الطبقة لواحدة ، طبقة البروليتا ، ويعتمد على الصراع الطبقى والثورة الدموية فى تصفية الطبقات الأخري •

وفلسفة النظام الاشتراكى الديمقراطى التى تقوم عليها ثورة مايو وأقرها دستورنا (م ٣ ، م ٦٠) يعتمد على مبدأ الوحدة الوطنية لأنه يرفض مبدأ الطبقة الواحدة ، ويعتمد على السلام الاجتماعى فى تطور المجتمع لأنه يرفض مبدأ الصراع الطبقى • وواقع الأمر أن الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى يكمل أحدهما الآخر • فالوحدة الوطنية لا تقوم ولا تبقى الا بالسلام الاجتماعى ، وهو بدوره يؤدى الى قيام الوحدة الوطنية والحفاظ عليها •

ويقصد بالوحدة الوطنية ــ حسبما ورد فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ــ الوحدة القائمة على احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع حسبما حددها الدستور وعلى وجه الخصوص تحالف قوي الشعب العامل ، تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة ، حرية العقيدة وحرية الرأي بما

لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع ، سيادة القانون • وتقوم الوحدة الوطنية على اعطاء الاولوية دائما لاهداف النضال الوطنى والتحررى ، وعلى أفضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية •

وتحالف قوى الشعب ــ كما ورد فى ورقة أكتوبر ــ هو الاطار الصحيح للوحدة الوطنية ، تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها • وقد توهم البعض أن هذا التحالف قرين الرأى الواحد والتنظيم السياسى الواحد • والواقع أن صيغة التحالف لا تستلزم بالضرورة قيام الرأى الواحد والتنظيم الواحد لأنها لا تتناقض مع تعدد الرأى أو تعدد الأحزاب • فصيغة التحالف تعنى التكافل و التضامن بين كافة القوى لتحقيق الأهداف العامة المشتركة والالتجاء الى الوسائل السلمية فى حل ما يظهر فى المجتمع من متناقضات وعدم تمكين احدى القوى من الاستئثار بالسلطة على حساب مصالح بقية القوى • فالتحالف نقيض حكم الطبقة الواحدة وليس نقيض تعدد الآراء ، والأحزاب ــ طالما أنها لا تقوم على أساس فئوى ــ تستهدف رعاية مصلحة كل قوى التحالف • ولذلك حرص قانون الأحزاب السياسية على النص على التزام الأحزاب بمبدأ التحالف •

والوحدة الوطنية فى اطار التحالف لا تقف عند حد المضمون السياسى للوحدة بمعنى تكاتف كل القوى الاجتماعية والسياسية فى سبيل تحقيق هدف سياسى معين كما حدث فى ثورة ١٩١٩ عندما ثار الشعب المصرى كله ــ من مسلمين ومسيحيين ، شيوخ وشباب ، ملاك وأجراء مثقفين وفلاحين وعمال ــ ضد المستعمر • بل يتسع مضمون الوحدة الوطنية ــ بعد ثورتى يولية ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ ــ ليشمل بالاضافة الى المضمون السياسى مضمونا اجتماعيا واقتصاديا يتمثل فى المقومات الاجتماعية والاقتصادية التى نص عليها الدستور والتى سبق أن تناولناها بالشرح والايضاح • والوحدة الوطنية بهذا المعنى تختلف عن « الجبهة الوطنية » • فهذه الأخيرة تقوم بين قوى سياسية أوأحزاب سياسية متعارضة لمواجهة موقف طارىء تلتقى كلمتها حوله ثم تنفض بعد

ذلك ولا يدخل فى أهداف الجبهة احداث تحول اجتماعى أو الحفاظ على مكاسب سبق أن تحققت عن طريق تحول اجتماعى • أما الوحدة الوطنية فهى تقوم أساسا على الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع • ومن أمثلة الجبهة الوطنية فى تاريخنا الحديث ، الجبهة التى تشكلت من الأحزاب المختلفة عند عقد معاهدة ١٩٣٦ مع الانجليز •

وفى مراحل التحول الاجتماعى تلجأ نظم الحكم عادة الى اتباع أسلوب الاجراءات الاستثنائية لحماية الوحدة الوطنية بمضمونها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وهذا هو ما حدث فى مصر قبل ثورة مايو • وقد أدركت القيادة السياسية لثورة مايو أن المجتمع المصرى بدأ يدخل فى مرحلة الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى ولذلك بادرت باتخاذ اجراءات انهاء مرحلة الشرعية الثورية والاعتماد على الشرعية الدستورية ايمانا منها بأن الحرية هى التى تضمن للانسان المصرى كرامته وتطلق له جميع امكاناته وملكاته الخلاقة المبدعة • وفى ظل الشرعية الدستورية تصبح سيادة القانون بلا نظام نوعا من الفوضى وتكون ممارسة الحرية خارج اطار الوحدة الوطنية مخاطرة بتقويض كل ما تم من تحول اجتماعى لصالح الجماهير ويعرض وجودنا كله للخطر • لذلك كان من الضرورى اصدار قانون للوحدة الوطنية يبين حدودهما وينظم ممارسة الحرية فى اطارها وينزل العقاب بمن يعرضها للخطر .•

ولما كانت فكرة الوحدة الوطنية بمفهومها سالف الذكر حديثة العهد فى قاموس مصطلحاتنا السياسية والاجتماعية ، فقد حرصت المذكرة الايضاحية لقانون حماية الوحدة الوطنية أن تذكر أمثلة لتعريض الوحدة الوطنية للخطر فقالت « كالعمل على زعزعة كيان الأمة وبث التفرقة بين طوائفها واثارة الكراهية بين فئاتها والدعوة ضد تحالف قوى الشعب العاملة ، واثارة الشكوك حول قدرتنا النضالية لاضعاف جهد الأمة ، والدعاية الى النكوص والهزيمة وتثبيط الهمم وكل ما من شأنه تفتيت وحدة الأمة ، كما أن كل محاولة من أى فرد أو جماعة

لأخذ سلطة الدولة بيده أو فرض الرأى أو اثارة الارهاب الفكرى يعد تحديا للمؤسسات الدولة الدستورية والسياسية ، وكل استعانة بوسائل تتنافى مع الحلول السلمية التى تقوم عليها فلسفتنا يعد اخلالا بسيادة القانون من شأنه المساس بصلابة الجبهة الداخلية » • ويقع تحت طائلة العقاب « الالتجاء الى العنف أو التهديد أو استخدام أية وسيلة أخرى غير مشروعة مثل الاضراب والتظاهر والاعتصام والتجمهر وذلك لمناهضة السياسة العامة للدولة التى وافقت عليها مؤسساتها السياسية والدستورية أو للتأثير على هذه المؤسسات لاتخاذ قرار بشأنها» • ويقع تحت طائلة العقاب أيضا اذاعة البيانات والاخبار والاشاعات الكاذبة أو المغرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى التحالف أو بين طوائفه من الناس أو الحض على الازدراء بها أو أثارة الفتنة بينها اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية •

وقد شددت العقوبة عن بعض الافعال سالفة الذكر بمقتضى القرار — بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى صدر فى أعقاب احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ •

وبعد صدور قانون الاحزاب عام ١٩٧٧ أصبح من حق الحزب المعارض أن ينتقد سياسة حكومة الحزب الحاكم • وفى كثير من الحالات تدق التفرقة بين النقد المباح والنقد الذى يدخل تحت طائلة تعريض الوحدة للخطر •

ولعله يكون من المفيد أن تتفاهم الأحزاب على الأسلوب الذى تتم به ممارسة حق النقد دون تعريض الوحدة الوطنية للخطر فضلا عن ضرورة تنقية برامج الأحزاب مما يدل على تعريض الوحدة الوطنية للخطر مثل الاضراب أو التظاهر أو الاعتصام أو استعمال العنف للحصول على مكاسب فئوية أو طبقية •

والسلام الاجتماعى يقوم على التضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع وكافة القوى الاجتماعية داخلة ، ويهدف الى تطوير المجتمع بأسلوب ديمقراطى وبتفاعل سلمى مستمر يقوم على الأخذ والعطاء

بين كافة الأفراد والقوى الاجتماعية بعيدا عن الحقد والكراهية وأساليب العنف . وهو لا يحقق أهدافه مالم يتحقق قدر كبير من التجانس بين أفراد المجتمع في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، والقيم الدينية والأخلاقية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتقريب بين الدخول ، والمشاركة في الأمور العامة بأسلوب ديمقراطي من العوامل الرئيسية في اقامة السلام الاجتماعي . وهو صمام الأمان في تطور المجتمع وتقدمه لأنه نقيض الصراع الاجتماعي ، والصراع الطبقي . فالسلام الاجتماعي هو الذي يصون الوحدة الوطنية ويدعمها .

رابعا : الوحـدة العربية

ان نظامنا الاشتراكى الديمقراطى يضع الوحدة العربية على رأس أهدافنا القومية • ولذلك حرص الدستور على النص فى مادته الأولى على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمـل على تحقيق وحدتهـا الشـاملة •

فالاشتراكية الديمقراطية ـ من الناحية الفلسفية ـ لا تعادى الفكـر القومى والاتجاهات القومية بل هى على عكس من ذلك ـ اعمـالا للمبدأ الديمقراطى الذى يعتبر أحد خصائصها ـ لا تقف عند حد التسليم بحق الشعب فى تحديد صورة النظـام السياسى والاجتمـاعى والاقتصادى الذى يرتضيـه بل تـذهب الى التسليم بحق الشعب فى أن يقـرر مصيره بنفســه فى علاقاته الخـارجية ، ومن ثم من حقه ـ اذا كان جزءا من أمه ـ أن يتـوحد مع بقية أبنـاء الأمة فى دولة واحدة •

وبذلك تتميز فلسفة نظامنا الاشتراكى الديمقراطى عن المذهب الشيوعى الذى ينكر القومية ويحاربها وعن المذهب الفردى الحر الذى يقف منها موقفـا سلبيـا •

وتاريخنا الطويل يدل على أن قوتنا وتقدمنـا رهين بوحدتنـا • ويتميز المجتمع المعاصر بغلبـة الكيانات السياسية الكبيرة والتكتلات الاقتصادية والاحلاف السياسية والعسكرية ، ولم يعد فيه مكان للكيانات السياسية الصغيرة • ولذلك فان الوحدة العربية أصبحت أمرا تفرضـه ظروف المجتمع المعـاصر •

والوحدة الشاملة أمل تتطلع اليه شعوب الأمة العربية ، ووحـدة الشعوب هى الوحدة الأبدية لأن الشعوب هى البـاقية • والسبيل الى

الوحدة ــ جزئية أو كلية ــ يجب أن يتأكد تدريجيا وبخطوات واثقــة ومتأنية •

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الوحدة الثقافية والوحدة الاقتصادية ، أو على الأقل تحقيق التكامل فى هــذين المجالين يعتبر مقدمة ضرورية للوحدة السياسية • وعلينا ألا ندخر وسعا فى تذليل كل العقبات التى تعترض طريق الوحدة •

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

تم الطبع بالمراقبة العامة لمطبعة
جامعة القاهرة والكتاب الجامعى

المراقب العام
البرنس حموده حسين
١٩٧٨/٧/١

(مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٨/٧٣٩/٥٠٠٠م)


Bibliotheca Alexandrina
0601013